وزارة التعليـم العالي و البحث العلمي

جامعة الشيخ العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الإجتماعية الانسانية

قسم علم اجتماع

فرع : علم الاجتماع

تخصص : انحراف و جريمة

العوامـــل الاجتماعيـــة للإنحراف في الأحياء الشعبية

(دراسة ميدانية بحي الزاوية – تبسه–)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر " ل.م.د "

من إعداد الطلبة :

- بوفرح وليـــد

- جبالي ابتـــسام

إشراف الدكتور :

مسعود رزيق

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبةالعلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
بلغيث محمد الطيب	أستاذ محاضر(أ)	جامعة تبسة	رئيـــــــسا
رزيق مسعـــــــود	أستاذ محاضر(ب)	جامعة تبسة	مشرفا و مقررا
بوزيان خير الدين	أستاذ محاضر(ب)	جامعة تبسة	عضـــوا ممتحنا

السنة الجامعية : 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالي { فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون }

فالشكر لله عز وجل الذي وهبنا العقل وأنار وسهل طريقنا في المجال العلمي ، اعترافا بالفضل لأهله وتقديرا لجهودهم وعملا بقول الرسول ص " :(مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ ،فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ)

نتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى السادة الأستاذة المؤطرين الذين تفضلوا علينا بما أنعم الله به من علوم ومعارف وعلى رأسهم المشرف على المذكرة الأستاذ : د. **مسعود رزيق**

الذي ساعدنا وأمدنا بالمعلومات الكافية والنصائح القيمة لإنجاز هذه المذكرة مؤديا بذلك رسالته التربوية التوجيهية .

فهرس المحتويات

1- فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يوضح عدد الاستمارات الموزعة و المسترجعة	17
02	جدول يبين توزيع مجتمع البحث حسب الخصائص السوسيو–ديمغرافية	18-17
03	جدول يوضح توزيع مجتمع البحث حسب المستوى التعليمي و المهني	18
04	جدول يوضح عدد الاستمارات الموزعة و المسترجعة	18
05	جدول علاقة تدني المستوى المعيشي بالانحراف و آثاره	62
06	جدول علاقة الفقر مع الاحتياج المفضي للسرقة	63
07	جدول صور الفقر و انعكاساته على الأحياء الشعبية	64
08	جدول كيفية الحد من الفقر في الأحياء الشعبية	65
09	جدول أنواع العنف المتوجد في اللأحياء الشعبية	65
10	التضامن الاجتماعي المتواجد في الأحياء الشعبية	66
11	جدول مدى مساهمة الدولة في القضاء على الفقر و تلبية الاحتياجات	67
12	جدول آثار تربية الأبناء في وضعية الفقر داخل الأحياء الشعبية	68
13	جدول السلوكيات الانحرافية للبطال و الحلول التي يلجأ اليها	69
14	جدول علاقة البطالة بالمشاكل الأسرية في الأحياء الشعبية	70
15	جدول آثار ازدياد معدل البطالة في الأحياء الشعبية	70
16	جدول علاقة البطالة بالضغوطات النفسية و أسبابها	71
17	جدول مظاهر التمرد الاجتماعي للبطالين في الأحياء الشعبية	72
18	جدول انعكاسات العمل غير المشروع في الأحياء الشعبية	73
19	جدول برامج الدولة في القضاء على البطالة في الاحياء الشعبية	73
20	جدول الأماكن التي يلجأ اليها العاطلون عن العمل لقضاء وقت فراغهم	74
21	جدول علاقة البطالة بالتمرد على القيم و المعايير الاجتماعية و مظاهرها	75
22	جدول تحقيق الاندماج الاجتماعي للعاطل عن العمل و طرق اندماجه	76
23	جدول أسباب لجوء البطال للطرق غير القانونية و إمكانية العدول عنها	77
24	جدول الثقافات الانحرافية السائدة في الأحياء الشعبية و علاقتها بانهيار المنظومة الثقافية	78
25	جدول انعكاسات غياب الأمن في الأحياء الشعبية و دوره في تعديل الثقافة الجانحة	80-79
26	جدول مدى فعالية و دور المجتمع المدني في الأحياء الشعبية	80

27	الثاقفات الفرعية في الأحياء الشعبية و أسباب تعددها	**81**
28	انعكاسات التفكك الأسري في الأحياء الشعبية	**82**
29	علاقة الشعور بالانتماء إلى طبقة اجتماعية متدنية بالإنحراف	**83**
30	عدم استطاعة مجاراة ثقافة الطبقة الوسطى يؤدي إلى الانحراف	**83**
31	مدى اعتبار انحراف المراهقين ثورة على ثقافة الطبقة الوسطى	**84**
32	علاقة التمسك بالقيم الاجتماعية بالحد من الإنحراف	**84**
33	آليات تحسين المستوى المعيشي للأفراد في الأحياء الشعبية	**85**
34	كيفية تعديل السلوكيات الاجتماعية السائدة في الأحياء الشعبية	**86**
35	الآفاق المستقبلية للأحياء الشعبية في الجزائر	**86**

2- الفهرس العام

العناوين	الصفحة
✓ البسملة	
✓ شكر و عرفان	
المقدمة	أ-ب
الفصل الأول :الإطار المفاهيمي و المنهجي للدراسة	
1 – الإشكالية الدراسة	3-2
2 – أهمية الدراسة	3
3 – أسباب اختيار الموضوع	4-3
4 – أهداف الدراسة	4
5 – الفرضيات	5-4
6 – الدراسات السابقة	10-6
7 – تحديد المفاهيم	13-10
8 – المقاربة النظرية للدراسة	16-13
9 – المنهج المستخدم في الدراسة	16
10 – مجتمع الدراسة و العينة	19-16
11 – مجالات الدراسة	20-19
12 – أدوات جمع البيانات	22-20
الفصل الثاني : مدخل إلى ظاهرة الانحراف الاجتماعي	
المبحث الأول : ماهية الانحراف	24
المطلب الأول : مفهوم الانحراف	24
المطلب الثاني : تطور مفهوم الانحراف	25-24
المطلب الثالث : أنواع الانحراف	27-26
المطلب الرابع : أشكال الانحراف	27
المطلب الخامس : نتائج و آثار الانحراف الاجتماعي	29-27
المبحث الثاني : النظريات النظرية المفسرة للإنحراف الاجتماعي	29
المطلب الأول : نظرية الأنومي (روبرت ميرتون)	30-29
المطلب الثاني : نظرية الاقتران الترابطي لسذرلاند	31-30

المطلب الثالث : نظريات الوصم الاجتماعي	31
المطلب الرابع : نظرية التعلم الاجتماعي	32-31
المطلب الخامس :نظريات الضبط الاجتماعي	33-32
المطلب السادس : النظرية الاقتصادية	33
المبحث الثالث : العوامل الاجتماعية للانحراف الاجتماعي	34
المطلب الأول : التصدع الأسري	35-34
المطلب الثاني : المدرسة و التعليم	35
المطلب الثالث : رفقاء السوء	35
المطلب الرابع : الدافع الجنسي	36-35
المطلب الخامس : البيئة الترويجية و اوقات الفراغ	37-36
المطلب السادس : ضعف التربية الدينية.	38-37
الفصل الثالث : ظاهرة الأحياء الشعبية	
المبحث الأأول : ماهية الأحياء الشعبية	40
المطلب الأول : تعريف الحي الشعبي	40
المطلب الثاني : نشأة و تطور الأحياء الشعبية	41-40
المطلب الثالث : أصناف الأحياء الشعبية	43-42
المبحث الثاني : خصائص الأحياء الشعبية	44
المطلب الأول : الفقر	45-44
المطلب الثاني : البطالة	45
المطلب الثالث : الكثافة السكانية	45
المطلب الرابع : التهميش و الحرمان	47-45
المطلب الخامس : انتشار الآفاءات الاجتماعية	47
المبحث الثالث: صور الانحراف الاجتماعي في الأحياء الشعبية	47
المطلب الأول : السرقة	49-47
المطلب الثاني : الجرائم	50-49
المطلب الثالث : الكحول و المخدرات	52-50
المطلب الرابع : تنامي ظاهرة العنف	52
المطلب الخامس : تنامي ظاهرة الشذوذ الجنسي	54-53
المطلب السادس : ضعف آداء مؤسسات الضبط الاجتماعي	55-54
المطلب السابع : الأزمة القيمية و التفكك الاجتماعي	57-55

المبحث الرابع : استراتيجية مواجهة الإنحراف الاجتماعي	**57**
المطلب الأول : تفعيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي	**58-57**
المطلب الثاني : تحسين المستوى المعيشي للسكان	**59-58**
المطلب الثالث : تفعيل دور الأجهزة الأمنية	**59**
المطلب الرابع : حملات تحسيسية و توعية	**60-59**
المطلب الخامس : تفعيل دور لجان الاحياء	**60**
الفصل الرابع : عرض وتحليل ومناقشة النتائج	
- أولا : عرض وتحليل بيانات الفرضيات	**62**
1- عرض وتحليل بيانات الفرضية الفرعية الاولي	**68-62**
2- عرض وتحليل بيانات الفرضية الفرعية الثانية	**78-69**
3-عرض وتحليل بيانات الفرضية الفرعيةالثالثة	**87-78**
- ثانيا : مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات	**88**
1- مناقشة النتائج علي ضوء الفرضية الفرعية الاولي	**89**
2- مناقشة النتائج علي ضوء الفرضية الفرعية الثانية	**89**
3- مناقشة النتائج علي ضوء الفرضية الفرعية الثالثة	**90-89**
- ثالثا : مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة	**91**
-رابعا : النتائج العامة للدراسة	**91**
- خامسا : التوصيات والاقتراحات	**92-91**
- خاتمة	**93**
قائمة المصادر و المراجع	**97-95**
- الملاحق	**106-99**

المقدمة

المقدمة:

تعد ظاهرة الانحراف من أبرز الظواهر الاجتماعية المخلة بالنظام الاجتماعي في أي مجتمع كان ، فهي كانت ومازالت موضوعا خصبا للباحثين باعتبارها مشكلة طالما عانت منها مختلف دول العالم باختلاف مستوياتها وذلك لما تنطوي عليه هذه المشكلة من مضاعفات تساهم في تأخير عجلة تقدم المجتمع وتطوره فالمنحرفون وغيرهم من ذوي السلوك المضاد للمجتمع يمثلون خطرا على أنفسهم وعلى الآخرين وعلى المجتمع بأسره وهذا بإجماع من علماء النفس والاجتماع والقانون ، إذ تهدد سلوكياتهم بأهم مقومات المجتمع وتماسكه وبقائه وأمنه الاجتماعي ومن أخطر هذه المشكلات النفسية الاجتماعية مجموعة الانحرافات السلوكية التي تصدر عن صغار الشباب وتأخذ أشكالا متعددة .

والواقع أن المجتمع الجزائري أصبح اليوم يواجه الكثير من التحديات التي أفرزتها التغيرات الاجتماعية والثقافية التي لحقت بكيان ووظيفة كافة المؤسسات الاجتماعية العاملة في ميدان الضبط الاجتماعي كالأسرة والمدرسة والحي .

فالحي في المجتمع الجزائري لم يعد ذلك الفضاء الذي يساند الأسرة ويساعدها في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء ، وذلك لما يتعرض له الحي من اختلالات انعكست سلبا على سكانه ، وبالتالي يكون قد ساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تفاقم ظاهرة الانحراف .

فالمراهقين المتسربين من المدارس ، والذين ينحدر معظمهم من أسر فقيرة غالبا ما يجدون أنفسهم تحت رحمة الشارع وفي فراغ نظرا لعجزهم عن إيجاد عمل أو مقعد في مراكز التكوين المهني فيلجئون إلى ممارسة نشاطات تجارية غير مصرح بها أو احتمال دخولهم إلى عالم الجريمة .

وعند محاولتنا لتحديد معالم الحي ظهرت أمامنا تشكيلات متعددة نحصر أهمها في البطالة فهي تعدد إحدى أسباب الفقر في الجزائر فازدياد معدلات البطالة معناه انعدام وعدم توفر المال والدخل اللازم للمعيشة لدى الأفراد ، وهذا ما يترتب عنه نشوء حالة من العجز والحرمان عن توفر المتطلبات الأساسية ، وعدم القدرة على صرف تكاليف التعليم والصحة وضيق السكن ، وسوء التغذية كل هذا قد يولد مناخا اجتماعيا ملائما لظهور ما يعرف بالجماعات الهامشية أو المهمشة .

فالطابع الذي يأخذه الحي من ناحية تخلفه أي حي ذو خصائص ثقافية واجتماعية واقتصادية غير مناسبة ويمكن اعتباره منطقة لتفريغ الانحراف لكونه يتصف بكل أسباب عدم التنظيم الاجتماعي ، والذي ينشئون في هذه الأحياء غالبا ما يكونوا معرضين إلى كل أخطار السلوكيات الانحرافية التي تنتجها هذه الأحياء ، خاصة إذا انعدمت المرافق والتجهيزات الضرورية التي من شأنها تأطير الأفراد في وقت

فراغهم لوقايتهم من الانحراف ، غير أننا نجد أن الحي الشعبي همش نظرا لعدم إعطائه العناية الكافية على الرغم من أن مهامه مرتبطة ارتباطا وثيقا بممارسة السيادة الوطنية لأنه مرتبط بتثقيف المواطن وترقية مستواه السياسي والفكري والروحي عن طريق استغلال التجهيزات الثقافية والرياضية والاجتماعية والترفيهية.

ومن هذا المنطلق تأتي دراستنا لتسليط الضوء على الظروف الاجتماعية وعلاقتها بالانحراف في الأحياء الشعبية ، وقد اشتملت خطة البحث على أربعة فصول مقسمة كالأتي:

1/-الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار المفاهيمي والمنهجي للدراسة والذي تضمن مجموعة من العناصر وهي تحديد الإشكالية وأهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع ، وأهداف الدراسة ثم تطرقنا إلى بعض الدراسات السابقة .

2/-الفصل الثاني: المعنون بمدخل إلى ظاهرة الانحراف الاجتماعي حيث حاولنا فيه مفهوم الانحراف وتطوره وأنواعه وأيضا تناولنا أهم نتائجه وأثاره .أما بالنسبة للمبحث الثاني فتناولنا النظريات النظرية المفسرة للانحراف الاجتماعي ، في حين في المبحث الثالث تناولنا العوامل الاجتماعية للانحراف الاجتماعي المتمثلة في التصدع الأسري و المدرسة ورفقاء السوء والدافع الجنسي ....الخ .

3/-الفصل الثالث: تناولنا الأحياء الشعبية حيث قمنا بتعريف الحي الشعبي ونشأته وتطوره وأصنافه .أما المبحث الثاني فتناولنا خصائص الأحياء الشعبية المتمثلة في الفقر والبطالة و الكثافة السكانية والتهميش والحرمان ....الخ

أما المبحث الثالث فتناولنا صور الانحراف الاجتماعي في الأحياء الشعبية المتمثلة في السرقة والجرائم والكحول والمخدرات ...الخ أما المبحث الرابع فتناولنا إستراتيجية مواجهة الانحراف الاجتماعي المتمثلة في تفعيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي و تحسين المستوى المعيشي للسكان وتفعيل دور الأجهزة الأمنية ...الخ.

4/-الفصل الرابع: تناولنا الإجراءات المنهجية كما تناول تفريغ وتحليل وتفسير البيانات الإحصائية المحصلة من الدراسة الميدانية التي تم إجرائها على مستوى الحي الشعبي الزاوية لأخذ الإحصائيات الخاصة بالعوامل الاجتماعية للانحراف ، كذلك توصلنا إلى بعض نتائج الدراسة الميدانية ومدى توافقها وإثباتها لفرضيات الدراسة ، وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات و الاقتراحات للحد من الانحراف ثم خاتمة الدراسة .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و المنهجي للدراسة
1 – الإشكالية الدراسة
2 – أهمية الدراسة
3 – أسباب اختيار الموضوع
4 – أهداف الدراسة
5 – الفرضيات
6 – الدراسات السابقة
7 – تحديد المفاهيم
8 – المقاربة النظرية للدراسة
9 – المنهج المستخدم في الدراسة
10 – مجتمع الدراسة و العينة
11 – مجالات الدراسة
12 – أدوات جمع البيانات

1- الإشكالية :

تعتبر ظاهرة الانحراف من أهم الظواهر الاجتماعية السلبية والخطيرة التي عرفتها المجتمعات من القدم، فالانحراف هو سلوك غير متوافق مع السلوك الاجتماعي المعياري السوي أي الخروج عن السلوك المألوف في مجتمع معين ولم يرد نص تجريمي عليه فهو يستوجب اللوم والازدراء من الغير دون أن تصل درجة اللوم إلى العقاب الجزائي ، عكس الجريمة التي هي مجرمة بقوة النص العقابي والتي تعتبر صورة من صور الانحراف المتعددة.كما يختلف الانحراف من مجتمع لأخر نظرا لاختلاف المكونات السوسيو–ثقافية والحضارية والاقتصادية ، مما يعكس صور التباين والاختلاف في الأسباب والعوالم المنشاة له.

فالسلوك الانحرافي مرتبط بعدة متغيرات أهمها الفقر والبطالة والكثافة السكانية والنسيج العمراني وهي الخصائص المتوفرة في الحضر بشكل عام وبالمجمعات السكانية داخل المدينة بشكل خاص أو بما يعرف بالأحياء الشعبية أو الأحياء العريقة والتي تعتبر نواة التوسع السكاني للمدينة ، فهي منطقة سكنية يسكنها في الأغلب أعداد كبيرة من الناس ، وتتصل مبانيها بالموروث الشعبي، أو تبنى على الطريقة التقليدية المتبعة في كل بلد أو مدينة، وتتميز أيضا بالظروف الاقتصادية المتشابهة لساكنيها والجذب السياحي لها، فهذا النوع من الأحياء يتميز عن الأحياء العشوائية والأحياء الهامشية التي تعتبر حديثة النشأة في كل الجوانب.

ومما سبق يتبين جليا أن عوامل الانحراف ومظاهرة تختلف في هذه الأحياء التقليدية التي تتميز بطابعها الخاص ونمط الحياة فيها ، فالمشكلات الاجتماعية التي تعاني منها أفرزت بعض المظاهر الانحرافية والإجرامية بها خاصة الكثافة السكانية والفقر والبطالة وأزمة السكن وتدني مستوي المعيشة إلى جانب بعض العوامل الخارجية مثل نقص الأمن والمراقبة والتسيب والتهميش والحرمان وغياب هيبة الدولة.

فكل هذه العوامل والمشكلات الاجتماعية أدت إلى العجز في المتطلبات الأساسية للحياة وانتشار الجرائم بكل صورها وتفاقم الآفات الاجتماعية المختلفة بفعل تدني مستوى معيشة السكان كانتشار الفساد الأخلاقي وتعفن البيئة الاجتماعية للحي الشعبي بشكل كبير وأيضا تشغيل الأطفال في سن مبكر وقطعهم عن الدراسة ، فتفشي ظاهرة الانحراف في الأحياء الشعبية ، ساهمت فيه عدة عوامل اجتماعية واقتصادية ، وعوامل خارجية عن طبيعة الحي الشعبي مما يؤدي إلى صعوبة تحديد العوامل المباشرة في انتشار ظاهرة الانحراف بها ، لاسيما العوامل الاجتماعية المختلفة والمتشعبة ، الشيء الذي يتطلب تنوع

المناهج والأدوات البحثية سواء الكمية أو الكيفية، لتشخيص الظاهرة والوصول إلى حقائق علمية تؤكد أبرز العوامل الاجتماعية المؤدية للانحراف بكل أنواعه في هاته الأحياء التقليدية أو الشعبية .

ولمعالجة أبعاد هذه الإشكالية نطرح التساؤل المحوري التالي :

- **ما هي أهم العوامل الاجتماعية المؤدية إلى تفشي ظاهرة الانحراف في الأحياء الشعبية ؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدة نساؤلات فرعية أهمها :

1/ هل يعتبر الفقر مؤشر لتزايد الانحراف في الأحياء الشعبية ؟

2/ هل البطالة علاقة مباشرة مع ارتفاع مؤشرات الانحراف في الأحياء الشعبية ؟

3/ ما هي انعكاسات الثقافة الفرعية الجانحة في الأحياء الشعبية على معدلات الانحراف ؟

2- أهمية الدراسة :

تنبثق أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع نفسه و هو التعرف على أهم العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ظاهرة الانحراف في الأحياء الشعبية :

- إعطاء الصورة الحقيقية لهذه الأحياء التي كانت تعبر عن خصائص اجتماعية و ثقافية و عادات و تقاليد ، افتقد الكثير من جوانبها في ظل التغيرات و التطورات التي تشهدها اليوم .
- تقديم معلومات عن ظاهرة الانحراف في الأحياء الشعبية ، سواء فيما يتعلق بصور الانحراف أم عوامله و أثاره ، بحيث يشكل ذلك إضافة علمية يستفيد منها الباحثون و المتخصصون في مجال الأمن .
- تمثل ظاهرة الانحراف داخل الأحياء الشعبية مشكلة اجتماعية خطيرة سواء تعلق الأمر بالمنحرف نفسه أو بالحي ، حيث يمثل هؤلاء المنحرفون خطرا على حياة الآخرين من حيث أنهم مصدر للقلق و الاضطراب ، كل أنهم يمثلون خطرا على أنفسهم عندما يجدون مقاومة من طرف المجتمع و الأسرة .

3- أسباب اختيار الموضوع :

1/ أسباب ذاتية :

- الرغبة الشديدة لدراسة هذا الموضوع .
- ملاحظة انتشار ظاهرة الانحراف في الأحياء الشعبية و ارتفاع نسبها و تفاقم خطورتها .
- الإحساس بمشكلة الانحراف ، و مدى تزايد حجمها و خطورتها في الأحياء الشعبية .

- ملاحظة تقهقر و التدهور في العلاقات الاجتماعية الذي تعرفه هذه الأحياء في ظل انتشار أكثر الآفات الاجتماعية خطورة كالجريمة ، العنف ، المخدرات ..... الخ .

2/ أسباب موضوعية :

- إبراز أهم العوامل الاجتماعية المساهمة في الانحراف في الأحياء الشعبية .
- ارتفاع ظاهرة الانحراف داخل الأحياء الشعبية .
- أثر العوامل الاجتماعية للانحراف من طرف الفرد على المجتمع في الحي الشعبي .

4- أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- محاولة المساهمة في إثراء البحث العلمي و تدعيمه بمعارف و معلومات حول العوامل الاجتماعية المؤدية للانحراف في الأحياء الشعبية .
- تحديد العوامل الاجتماعية للانحراف من خلال القراءة السوسيولوجية لأبرز نظريات علم الاجتماع التي حاولت تفسير هذه العوامل كنمط من أنماط السلوك الإجرامي .
- تحديد أثار انعكاسات الانحراف على الفرد و المجتمع .
- معرفة و إبراز كافة المشاكل و الظروف الاجتماعية المحيطة بالفرد في الحي و التي ساهمت بشكل قوي في انحرافه .
- التعرف على النقائص التي تشكو منها الأحياء و التي أثرت بشكل قوي على تفاقم ظاهرة الانحراف .

5- فرضيات الدراسة :

1/- الفرضية الرئيسية :

- للعوامل الاجتماعية علاقة مباشرة بالانحراف في الأحياء الشعبية .

2/- الفرضية الفرعية الأولى:

- يعتبر الفقر من العوامل الاجتماعية المؤدية للانحراف في الأحياء الشعبية .

***- مؤشرات الفرضية الفرعية الأولى :**

1/ - عدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية يؤدي إلى السرقة و العنف .

2/ - إن تدني مستوى المعيشة يؤدي إلى الفساد و المادية في الأحياء الشعبية .

3/ - إن الفقر الجماعي في الأحياء الشعبية يؤدي إلى الجرائم و الفوضى .

3/ الفرضية الفرعية الثانية .

- يعتبر عامل البطالة ذا علاقة سببية مع ارتفاع مؤشرات الانحراف في الأحياء الشعبية .

***- مؤشرات الفرضية الفرعية الثانية :**

1/ - يتكون لدى العاطل عن العمل شعور عدائي نحو الآخرين و المجتمع .

2/ - نقص فرص العمل يدفع بالبطال إلى البحث عن العمل بطرق غير قانونية .

3/ - إن إحساس العاطل بالاغتراب يدفعه إلى التمرد عن المجتمع و قيمه السائدة .

4/ الفرضية الفرعية الثالثة .

- إن الثقافة الفرعية الجانحة في الأحياء الشعبية تشجع على ارتكاب السلوك المنحرف .

***- مؤشرات الفرضية الفرعية الثالثة :**

1/- إن التناقض القيمي في الأحياء الشعبية يؤدي إلى التمرد عن معايير المجتمع .

2/ - إن غياب المراقبة في الأحياء الشعبية يؤدي إلى الفوضى و التسيب .

3/ - إن الشعور بتدني المنزلة الاجتماعية في الأحياء الشعبية يؤدي إلى الانحراف .

6- الدراسات السابقة :

أ- الدراسات الأجنبية :

1 – دراسة Luis Favreau et Lucie Fréchette ، تحت عنوان " Les nouvelles figures du :Pauvreté urbaine et exclusion sociale travail social auprès des personnes et des communautés.

"الفقر الحضري و الاستبعاد الاجتماعي، أبعاد جديدة في العمل الاجتماعي مع الناس و المجتمعات المحلية التي تواجه صعوبات حيث تناولت هذه الدراسة ثلاثة أسئلة الأول يتعلق بعدم كفاية التحليلات المختلفة للفقر وإعادة قراءتها من خلال إدخال مفهوم الاستبعاد الاجتماعي، والثاني يشير إلى ظهور التجديد المزدوج للممارسات : تجديد التدخل النفسي الاجتماعي من خلال نهج الوقاية الاجتماعية و تعزيز الشبكات و تجديد التدخل المجتمعي من خلال نهج التنمية المحلية . أخيرا ، طرح الباحثان الاقتراح التالي : على مدار ما يقرب من عشر سنوات ، يوضح ظهور شركات تنمية المجتمع (CDC) و شركات التنمية الاقتصادية المجتمعية (CDEC) هذا التجديد المزدوج للممارسات كنظم دعم جديدة في تمكين الأفراد و المجتمعات المحلية في صعوبة .

2- دراسة: Denis Merklen " Quartiers populaires , quartiers politiques "

" الأحياء الشعبية ، أحياء سياسية " تكمن الميزة الرئيسية لهذه الدراسة في الارتباط بين تفكك المجتمع المأجور – ودولة الرفاهية التي دعمته – و التسجيل الإقليمي الذي اتخذته أشكال التعبئة للطبقات الشعبية ، والذي دعمه من قبل العديد من الدراسات الاثنوغرافية ، من أجل مواصلة استكشاف التحولات في أشكال الفر دانية و السياسية للطبقات العاملة ، " التي تعتمد إلى حد كبير على الانتماءات المتعددة وعلاقتها مع الدولة " ، كما أشار أن الطبيعة العنيفة للتعبئة لا يمكن أن تكون كافية لاستبعادها ، فان هذا لا يكفي للتنبؤ بالردود التي يمكن تقديمها لهم على المدى القصير . ومن الناحية الهيكلية ، فان " التحول الكبير " للسياسات الاجتماعية ، والذي سيتألف من " إعادة شمولهم " في قوة عاملة مستقرة ، لا يبدو على جدول الأعمال على الرغم من السياق الاجتماعي و الاقتصادي الحالي .

3- دراسة: Pierre GROSDEMOUGE بعنوان : **MIEUX CONNAITRE**

LES HABITANTS DES QUARTIERS POPULAIRES " نحو فهم أفضل لسكان الأحياء الشعبية " وقد استعان الباحث بالمؤشرات الكمية ، والاستطلاعات السوسيولوجية وقد فسر الباحث عمليات التجديد الحضري طويلة الأجل ، حيث يحتاج المانحون و السلطات العامة حسبه بشكل متزايد إلى التفكير في طريقتهم في معرفة السكان الذين يعيشون في المساكن المسؤولة عنها ، حيث يتعلق الأمر بفهم السكان بشكل أفضل من أجل تطوير المقترحات ذات الصلة لدعم وتنشيط النسيج الاجتماعي ، كما أن الهدف من هذه الدراسة كان توسيع أدوات القراءة لأحياء الطبقة العاملة بما يتجاوز الاحتياجات المؤسسية الفورية للكشف عن الديناميكيات و الظواهر التي لا تؤخذ في الاعتبار (الاقتصاد غير الرسمي ، وقدرة السكان على المبادرة ، وما إلى ذلك .

4- دراسة Laurent Mucchielli تحت عنوان : " **La dégradation**

Des relations entre les habitants des quartiers pauvres et la police se lit aussi dans les chiffres .

" تدهور العلاقات بين سكان الأحياء الفقيرة و الشرطة تقرا أيضا في الأرقام " ، يوضح أن أرقام الجنوح تشهد على تدهور العلاقات بين السكان والشرطة ، وتشديد السياسات الأمنية في ضواحي الطبقة العاملة منذ بدأ الحجر الصحي ، انتشرت " الحوادث " التي أبلغت عنها الصحافة و الشبكات الاجتماعية فيما يتعلق بفحص الشرطة بسبب مراقبة الامتثال لقواعد الحجر في فرنسا ، وقد بين لوران أن الظروف المعيشية لعائلة كبيرة (أو حتى كبيرة جدا) في برج سكني من عشرين طابقا منخفض الإيجار لا تتطابق تماما مع ظروف الزوجين الباريسيين مع طفل أو طفلين لكل منهما غرفته الخاصة ، الكمبيوتر و هواتفهم

الذكية ، العلاقة مع العمل و أجور العمل هي أيضا مختلفة جذريا ، بين مدير كبير يمكن أن يقتصر على العمل عن بعد و العمل من خلال مؤتمرات الفيديو و موظفي الخدمة أو صغار التجار الذين يعتبر التوقف المؤقت للنشاط كارثة اقتصادية بالنسبة لهم , (2 يمكن أيضا مراعاة الحريات المتوافقة مع قواعد الحجر في أحياء المدن و القرى التي يعيش فيها أفراد الطبقة الوسطى والعليا لكن هذا بالكاد (3 طريقة عمل الشرطة ليست هي نفسها في المجالات ذات الأولوية لسياسة المدينة وبقية الإقليم .

ب- الدراسات العربية :

1 – دراسة أمين جابر الشديفات بعنوان : العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح و التأهيل ، 2016 ، مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، دراسة ميدانية في مراكز الإصلاح و التأهيل ، الهدف الرئيسي من الدراسة هو التعرف على القوى و العوامل في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة و العودة إليها حيث تبنى تساؤل رئيسي هل هناك علاقة بين العوامل الاجتماعية المختلفة من جهة وبين ارتفاع معدلات الجريمة في الأردن ، تكونت عينة الدراسة من 150 مبحوثا ، كما اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

إن هذه الدراسة تؤكد أن معظم من ارتكبوا الجريمة و مارسوا أفعالا إجرامية يحصلون على معدلات دخول منخفضة جدا وهذا يرجع أن هناك صلة قوية بين الظروف الاقتصادية المتدنية وبين الدافع لارتكاب الجريمة وأن هناك جزء من عينة الدراسة بالرغم من دخولهم المتوسطة و المقبولة اعتبروا أنفسهم فقراء على أساس أن الفقر هنا ليس فقرا ماديا بل فقر اجتماعي .

2- دراسة فهد أديهم بن براك بعنوان : دور العوامل الاجتماعية في تحديد أنماط الجريمة في المملكة العربية السعودية ، 2010، رسالة ماجستير ، دراسة ميدانية على منطقة حائل جامعة مؤتة ، الهدف الرئيسي من الدراسة هو التعرف على العوامل الاجتماعية الأكثر أثرا في تحديد نمط الجريمة ، حيث تبنى تساؤل رئيسي تمثل في ما أنماط الجريمة الأكثر شيوعا في مدينة حائل ، تكونت عينة الدراسة من 158 سجينا تم اختيارهم بالطريقة العشوائية من المحكومين في سجن حائل ، كما اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي ، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

- أن أكثر أنواع الجريمة انتشارا في سجن حائل هي المخدرات ثم السرقة ثم جرائم التهريب .
- أن الأسرة المفككة أثرت في انتشار جريمة المخدرات .
- أن نزلاء السجون من سكان الحضر هم الأكثر ارتكابا للجريمة .

3- دراسة نوري سعدون عبد الله بعنوان : العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة ، 2011، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية ، دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي الى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي ، الهدف الرئيسي من الدراسة هو التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية الى الجريمة ، حيث تبنى تساؤل رئيسي تمثل في ما دور هذه العوامل في دفع الفرد الى ارتكاب الجريمة و العود الى ارتكابها ، تكونت عينة الدراسة من 60 محكوم في مديرية شركة الأنبار ، كما اعتمد الباحث على المنهج المقارن ومنهج المسح الميداني .

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

- لقد تبين من نتائج البحث بأن نسبة الذكور من المرتكبين للجرائم هي 96.6% من المجموع الكلي وهذا يساعد في التقليل من انحراف الأحداث .

ج- الدراسات الوطنية :

1/- الدراسة الأولى:تتمثل في دراسة الأستاذ **(علي بوعناقة)** تحت عنوان"العمران بعنوان" العمران غير المخطط في قسنطينة " سنة 1979 قدمت لنيل دبلوم الدراسات – "،تمت خلال السنة الدراسية 1978 المعمقة و قد أجرى الباحث دراسته بمدينة قسنطينة و بالضبط بحي ساطي في محاولة لتشخيص المشكلات التي يعيشها سكان الحي معتمدا على المنهج التاريخي و بالتالي الاتصال بشيوخ الحي و المسنين،كما اعتمد على عدة أدوات لجمع البيانات منها الملاحظة والاعتماد على الوثائق.و قد انطلق من فكرة مؤداها أن الظروف السكنية غير الملائمة لها تأثير اجتماعي و صحي و أخلاقي على أفراد الأسرة و المسكن يعتبر عامل طرد أو جلب ساكنيه، كذلك أن الاختلاف في الموطن الأصلي لهؤلاء السكان يختلف في الأنماط الثقافية مما يصعب عملية التكيف و التأقلم مع بقية السكان يختلف في الأنماط الثقافية مما يصعب عملية التكيف و التأقلم مع بقية السكان. و ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة ما يلي:

-ارتفاع عدد الأفراد بالمسكن الواحد.

الصراعات المتكررة بين سكان الحي و الاشتراك في المرافق ضعف الأجر)الدخل أو الراتب الشهري (لمعظم العمال نظرا للأنشطة أو الأعمال التي يزاولونها

-انتشار ظاهرة التسول و بالتالي سيطرة فكرة الاستسلام و القدرية على ذهنية السكان و اللجوء إلى مد الأيدي في الطرقات، الأمر الذي يشجع على ارتفاع نسبة البطالة و انتشار ظاهرة الاتكال.

2/- دراسة قام بها **علي بوعناقة : رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، درجة ثالثة في علمالاجتماع1** ، و جاءت هذه الدراسة ميدانية و مقارنة و من نتائج هذه الدراسة ما يلي:

*- إن شباب الأحياء غير المخططة يعانون اختناقا سكنيا واضحا.

*- عدم ارتباط الشباب بمنازلهم و قضاء و قتهم في فضاءات خارج البيت متسكعين بالشوارع ولا يستعملون المنزل إلا في أوقات النوم.

*- انتشار واسع للحرف اليدوية داخل الأحياء غير المخططة.

*-انتشار واسع للبطالة خاصة في أوساط الشباب وعدم تمكنهم من العمل داخل القطاع الرسمي.

*-كبر حجم الأسر المتواجدة في هذه الأحياء الغير المخططة وهذا نظرا لارتباطاتها الثقافية.

*-انتشار واسع للأمراض المنتشرة بين الأطفال لعدم توفر دور للحضانة و الروضة.

*-تأثير البيئة الاجتماعية العائلية سلبيا على ذكاء الأطفال.

*-التوتر النفسي للشباب هذه الأحياء الغير المخططة و نجد هناك العديد م الشجارات الخصومات

*-الأحياء الغير المخططة لها أثار سلبية على المدينة و مستقبلها الحضري.

عدم توفر جل الخدمات للشباب من ضعف في التعليم وهدم الحقوق المدرسية و عدم رضاهم بما قدم لهم.

*-انتشار واسع للانحراف داخل أوساط الشباب وهذا ما يؤثر سلبيا عليهم و يؤثر كذلك على المناطق المحيطة بهم في المدينة و الحياة الحضرية.

3/- دراسة بوودن عبد العزيز : بعنوان " **المشكلات الأساسية للنمو الحضري في الجزائر .حالة مدينة قسنطينة.1** ".

-جاءت هذه الدراسة كمحاولة لفهم القضايا الأساسية المرتبطة بالنمو الحضري و التوسع السريع للمدن و ما ينجر عن هذا التزايد الهائل في النمو الحضري من مشاكل اجتماعية ومن نتائج هذه الدراسة مايلي:

*-إن سكان إقامة النازحين من الريف إلى المدينة يختلفون في خصائصهم العامة عن التجمعات و الأحياء السكنية الحضرية.

*- وضعية سكان هذه الأحياء المزرية مقارنة مع الأوضاع الاجتماعية للسكان الأحياء الحضرية المجاورة.

*- فشل السياسة المتبعة في القضاء على أزمة الأحياء المتخلفة بدليل انتشارها و توسعها عبر مختلف مددنا.

*-مخلفات الأحياء الفوضوية على سكان المدينة و العمران وذلك من خلال تشويه لمظهر المنطقة الحضرية و ما يعبر عنه بترييف المدينة.

*- تكدس المساكن و انتشار واسع للجريمة داخل الأحياء الفوضوية.

*-معيشة أفراد هذه الأحياء الفوضوية ذات ثقافة هامشية و صعوبة اندماجهم في أوساط الحياة الفوضوية.

*- انتشار واسع للبطالة و الأمراض الاجتماعية المختلفة منها، الانحراف في أوساط الشباب.

*- ارتباط النمو الحضري بمشكلات اجتماعية منها الأحياء الفوضوية التي شكلت مشاكل بالنسبة للنمو الحضري.

*- واقع المزري للأحياء الفوضوية مما جعل منها مسرحا للسلوك الانحرافي عن الأطفال.

7- تحديد المفاهيم :

1/- العوامل الاجتماعية :

- **العامل :**

لغة : عنصر فعال ، مؤثر .

و أيضا ما يحيط بالفرد من ظروف .[1]

اصطلاحا : هو ما يميز فرد عن أخر سواء أكان ظرفا سلبيا أو ايجابيا .

- **اجتماعي :**

لغة : جتماعي بشكل اجتماعي .

اجتماعي أيضا كثيرا لاختلاط بأفراد المجتمع .

أو يمكن القول اجتماعي مخالط .[2]

اصطلاحا :

يشير مصطلح الاجتماعي إلى سمة من سمات معيشة الكائنات كما ينطبق على السكان البشر والحيوانات الأخرى وهو يشير دائما إلى التفاعل بين الكائنات الحية بعضها البعض و جماعية التعايش ، بغض النظر عما إذا كانوا يدركون ذلك أم لا ، وبغض النظر عما إذا كان التفاعل طوعيا أو لا طوعيا ، أيضا يشير إلى اجتماعي إلى العالم حولنا والى تفاعلات الناس وتعايشهم مع بعضهم البعض ، ويشار إلى الإنسان عادة بأنه حيوان اجتماعي ، بمعنى أنه لا يمكن أن يعيش منعزلا عن الآخرين ، ويتناقض هذا المصطلح في الغالب مع الحياة أو الشؤون الخاصة للأفراد ، أيضا أصبحت تعبر حديثا عن موضوعات تخص الناس العاديين .[3]

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الثاني ، ص 112.

[2] إبراهيم عبد الرحمن الطخيس ، دراسات في علم الاجتماع الجنائي ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، 2005 ، ص 82.

[3] موقع الشاملة للبحوث ، (د.ن) ، 2021/06/10، https://shamela.ws/index.php/book/1678 .

التعريف الإجرائي للعوامل الاجتماعية :

العوامل الاجتماعية هي مجموعة من الظروف التي تحيط بشخص معين وتميزه عن غيره فيخرج منها تبعا لذلك سائر الظروف العامة التي تحيط بهذا الشخص و غيره من سواه الناس .[1]

هي مجموعة من الظروف المحيطة بالفرد سواءا اقتصادية أو بيئية أو أسرية والتي تساهم في تكوين الفرد و تنشئته ويكون لها أثر واضح في سلوكاته .

2- الانحراف :

لغة : إِنْحِرافٌ عَنِ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ : الخُروجُ عَنْ جادَّةِ الصَّوابِ، الابْتِعادُ عَنْها، وَالانْحِرافُ مُصْطَلَحٌ في عِلْمِ النَّفْسِ الاجْتِماعِيِّ يَعْنِي الخُروجُ عَنْ ما هُوَ مأْلوفٌ وَمُتَعارَفٌ عَلَيْهِ مِنْ عادَاتٍ وَسُلوكٍ..[2]

كلمة انحراف هي مرادف للكلمة الفرنسية Déviance ويقصد به كل سلوك يتعدى المعايير المتفق عليها في مجتمع معين، ويقصد به السلوك الإنسان غيرسوى، مال عن الاعتدال، ويقصد به الخروج عن المعتاد والمألوف.

اصطلاحا : تتفق جميع التشريعات على أنه أي فعل أو نوع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض على المحكمة و يصدر فيه حكم قضاء بالإسناد على تشريع معين .[3]

*- **الانحراف في الشريعة الاسلامية:** فهو مجانبة الفطرة السليمة واتباع الطريق الخطأ المنهي عنه دينيا، أو الخضوع والاستسلام للطبيعة الإنسانية دون قيود، والشخصية المنحرفة في نظر الشارع المقدس: هي من يقوم صاحبها بعمل يفسد النظام ويحول دون تطبيقه على واقع الحياة مما يلحق الضرر بالمصلحة الفردية أو الاجتماعية أو كليهما، وإن كل الظواهر السلوكية الخاطئة هي ثمرة الجهود المبذولة لتحطيم الإنسان وسلب عقله وفكره وفطرته للسيطرة على إنسانيته،(إنا خلقنا الإنسان من نطفةٍ أمشاج نبتليه فجعلناه سميعاً بصيراً (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفورا) (الإنسان:2-3).

خلق الله الإنسان من نطفة أمشاج (خلائط)، فخلقه من المادة والروح، وأعطاه إرادة الصلاح والفساد (أي القدرة عليهما)، وجعله ممتحناً مبتلى، وبإرادته يختار الخير أو الشر، يختار الاستقامة أو الانحراف، والأصل في الفطرة الإنسانية الاستقامة وليس الانحراف، والصلاح وليس الفساد، فالإنسان بفطرته يميل إلى الاستقامة والصلاح، وبطبيعته ينشد إلى الشهوات، واختياره الفطرة أو الطبيعة منوط بإرادته..

[1] موقع ، العربية للبحوث و الدراسات ، http : Arabic . tebyan . net

[2] (د.ن) ، قاموس المفردات البراق ، 2021/06/10 ، https://www.alburaq.net/meaning

[3] طارق السيد ، الانحراف الاجتماعي (الأسباب و المعالجة) ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2008، ص . 13.

والانحراف مخالف للفطرة والعقل ولكنه ليس مخالفاً للإرادة والطبيعة الإنسانية، وبالانحراف يخلد الإنسان إلى الأرض، وبالاستقامة يملك قدرة العروج إلى درجات الملائكة، ويأخذ به السمو الروحي والإيماني إلى أعلى الدرجات، وتلك هي فطرة الله التي فطر الناس عليها.

التعريف الإجرائي : هو كل فعل لا يتوافق مع معايير السلوك الاجتماعي السوي .

يعرف الباحث الانحراف بأنه أي سلوك يرتكبه الشخص مخالفاً للأعراف والتقاليد والقيم في داخل السياق الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد، ويتسبب في تدخل السلطات الرسمية لإيقافه والحد منه.

*- **الانحراف في علم الاجتماع:** يمكن فهم الانحراف على أنه اختلاف عن تلك المعايير والقواعد التي يقبلها المجتمع على نطاق واسع. إنه سلوك وصفه أفراد المجتمع بأنه "غير طبيعي". ويغطي مجموعة من السلوك المدان اجتماعيًا – أي نوع من السلوك الذي يثير العقوبة الاجتماعية ، والذي يمكن أن يكون انتقادًا خفيفًا أو عقوبة الإعدام، وبعبارة أخرى ، سواء كان الفعل أو السلوك يعتبر منحرفًا أم لا ، يعتمد بشكل كبير على الطريقة التي ينظر بها الناس ويصنفون هذا الفعل أو السلوك. في الجوهر ، يتم تحديد الانحراف على أساس الوضع الاجتماعي أو السياق الذي يحدث فيه الانحراف .التدخين في الأماكن العامة مثال على الانحراف.

علاوة على ذلك ، قد يتغير السلوك الذي يعتبر "منحرفًا" بمرور الوقت ، أي مع تطور المجتمع ، يتم أيضًا تعديل مبادئه وقواعده. وهكذا ، فإن ما يسمى سابقًا "بالسلوك المنحرف" ، قد لا يُنظر إليه في المستقبل.

*** – التعريف القانوني للانحراف:**

الانحراف هو جملة من الأفعال والسلوكيات التي من شأنه إلحاق الضرر بفرد أو جماعة من الأفراد في المجتمع محمية بالنصوص القانونية.

3- الاحياء الشعبية :

3-1- مفهوم الحي :

لغة : القبيلة ، ومنه قولهم: هذا الحي من العرب ، أي: هذه القبيلة. (فقهية).[1]

اصطلاحيا : هو جزء من المدينة يشتمل على مجموعة من المباني والشوارع والطرق ويكون له اسم متعارف عليه وتحيط به غالبا شوارع رئيسية تفصله عن غيره من الأحياء وقد أعطيت الأحياء أرقاما على مستوى المدينة تبدأ بالرقم 001 وتنتهي برقم آخر حي في المدينة.[2]

1 - (د.ن) ، معجم المعاني الجامع، 2021/06/10 ، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

2-(د.ن) ، الهيئة العامة للإحصاء، 2021/06/10 ، https://www.stats.gov.sa/ar/questions-answers/ .

3-2- مفهوم شعبي :

لغة : شعبي ، شَعْبيّ [مفرد]: 1- اسم منسوب إلى شَعْب2: جزء من تسميات دول كثيرة مثل الصِّين وليبيا، كما أنّها تدخل في تسمية الآداب والفنون التي ترتبط بالجماهير وتعبّر عنها "أدب شعبيّ[1].

اصطلاحا : هي خصائص كل الأشياء الخاصة بالشعب وليس المقصود منها معنى دارج الإنجليزية popularبل هي تتطابق مع كلمةfolksy الانجليزية فالأخيرة قريبة الدلالة، حيث تطلق شعبية باعتبارها نعت(صفة) مذكر أو مؤنث لموصوف: مثل ثورة شعبية، حياة شعبية ،و حي شعبي، وتأييد شعبي، وغضب شعبي، ومظاهرات شعبية وترتبط هذه الكلمة أيا كان مدلولها بعنصر الشعب في المجتمع عموما[2].

***- مفهوم الحي الشعبي :**

هو عبارة عن منطقة متواجدة داخل المدن الحضرية ، توجد بها عمارات أو سكنات تقليدية تتميز بالتكدس السكاني ، وتضم سكنات من طبقات اجتماعية متواضعة كما تعتبر هذه الأحياء أمكنة متخلفة بسبب الفوارق الطبقية و التهميش الاجتماعي تتواجد فيها المباني السيئة و المتداعية و المساكن الضيقة ، تحيط بها أسواق شعبية غالبا ما تكون مليئة بالحركة والمعاملات ، تتواجد بها المقاهي ، كما أنه غالبا ما تنعدم فيها وسائل الراحة و النظافة ، يكون غالبية سكان الأحياء الشعبية غير متخصصين مهنيا ، و ذوو مستوى ثقافي محدود و مستوى اقتصادي متواضع .[3]

وفي تعريف أخر هو نتاج لعدة عوامل متشابكة شأنه في ذلك شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى ، ولكن من المؤكد أن انخفاض مستوى الدخل يمثل العامل الحاسم في كل ما يرتبط بهذا الحي من مشكلات اجتماعية خطيرة .

8- المقاربة النظرية للدراسة :

نظرا لطبيعة مجال البحث في العلوم الجتماعية حيث يتسم بتعدد المواضيع والظواهر، و نظرا إلي انه من الصعب الالمام أو الاحاطة بجميع نواحي الموضوع ، فكان لبد من الاستعانة بإحدى النظرييات التي تتوافق مع موضوع بحثنا ، وتتقاطع معه ، وذلك من اجل أن تساعدنا في معرفة الخطوط العريضة، ومداخيله.

---

[1] - (د.ن) ، معاجم الوجيز ، 2021/06/10 ، https://www.maajim.com/dictionary .

[2]-(د.ن) ، ويكيبيديا ،2021/04/16 ، 2021/06/10 ، https://ar.wikipedia.org/ .

[3] عبد الفتاح ، وهيبة ، جغرافية العمران ، بيروت : دار النهضة للنشر و التوزيع ، 1973، ص . 197.

وبحكم ان موضوعنا يتناول العوامل الاجتماعية للانحراف في الاحياء الشعبية، نظريتين: النظرية الايكولوجية (البيئية) " كليفورد شو ". ونظرية الثقافة الفرعية الجانحة.

1/- النظرية البيئية (الايكولوجية)

من الذين استخدموا مفهوم البيئة "الإيكولوجيا" في تفسير الجريمة والانحراف "كليفورد شو" حيث ينظر إليهما باعتبار أنهما نتيجة لا مفر منها لتوسع المدينة وامتدادها وهو ينظر إلى بعض العوامل مثل الظروف السكنية السيئة والازدحام وانخفاض مستويات المعيشة والصراعات الاجتماعية والسلالية على أنها أمراض "تعكس نمط الحياة في الجماعة المحلية" أكثر من كونها عوامل تسهم إسهاماً مباشراً في الجريمة والانحراف. ويرى "شو" أنه حتى الأسرة المفككة والعصابة الجانحة التي غالباً ما يعتقد أنهما من العوامل الأساسية للانحراف إنما تعكس صورة لما هي عليه الأوضاع في المجتمع المحلي.

كما تندرج هذه النظرية ضمن اتجاه يفسر الجريمة بالنظر إلى العوامل الاجتماعية ، وهذا هو الاتجاه الحديث ، كما يرى صاحب هذه النظرية أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة جغرافية محددة هي التي تمارس تأثيرها الواضح على معدلات الإجرام ، وليست طبيعة الأفراد الذين يعيشون في هذه المنطقة وهي الحاسمة في تحديد معدلات الإجرام ، ومن هذه الظروف نذكر تركيز السكان في منطقة جغرافية معينة ، ومستوى اقتصادي معين .

أيضا نجد أن تكوين الشخصية لا يرتبط بالأصل الذي ينتمي إليه السكان ولكنه يرتبط بالإقامة في منطقة سكانية غير ملائمة ، ولذلك أطلق على هذه نظرية اسم النظرية البيئية وتنص على أن الشخصية الإجرامية تشكلها المنطقة التي يقوم فيها الشخص ، دون أن يكون لتكوينه العضوي ، والنفسي دور يذكر في خلق هذه الشخصية ، وهذه النظرية التي رأيناها لا تختلف كثيرا عن نظرية الوسط الاجتماعي التي جاء بها العالم الفرنسي " لاكساني " وقد قاد هذه النظرية الأمريكية إلى الكلام عما يطلق عليه " البقعة الإجرامية " وهي منطقة إجرامية داخل المدينة تميزها ظروف اجتماعية واقتصادية غير ملائمة إلى درجة كبيرة بالإضافة إلى معدل مرتفع من الإجرام يجب تفسيره في هذه الظروف غير الملائمة .

والواقع أن هذا التصور لسبب الظاهرة الإجرامية كان له دور كبير في الدراسات التي اتجهت نحو محاولة تحديد الروابط التي توجد بين المدن وظاهرة الإجرام ، فقد اتجه البحث إلى بيان تأثير الحياة في المدن أو في المناطق المحددة على سلوك الأفراد وبالتالي على دفعهم إلى طريق الإجرام .

وقاد ذلك إلى البحث في إجرام الريف وإجرام الحظر ، لا من حيث معدل الإجرام في كل منهما فحسب ، ولكن كذلك من حيث نوعية الإجرام ، وكان للعلماء الألمان دراسات عديدة عن جغرافية المدن و الإجرام ، تعد بمثابة امتداد نظري لأبحاث العالم ، الأمريكي "شو" وتلاميذه في مدينة شيكاغو منذ الثلاثينات .[1]

كما ارتكزت مقاربة شو للظاهرة الإجرامية على المعطيات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة محددة بحيث تكون هذه الأوضاع هي المسؤولة عن الجريمة بها، وهو ما يعني أن الجانب العضوي والنفسي للفرد ليست هي العامل الحاسم بل الظروف الاقتصادية السائدة والمحيط الاجتماعي والبيئي.

ويمكن إيجاز أبرز فرضيات هذه النظرية على النحو التالي:

2/- نظرية الثقافة الفرعية الجانحة

تدور نظرية الثقافة الفرعية الجانحة حول فكرة أن الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا. يتميزون عن سواهم من أفراد الطبقة الاجتماعية الوسطى بخصائص ثقافية معينة تدفعهم وتشجعهم على ارتكاب السلوك المنحرف. وترتبط هذه النظرية باسم كل من **ألبرت كوهن** و**ولتر ميلر**. وترجع هذه النظرية الانحراف إلى طبيعة البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع حيث استفاد منظروا هذه النظرية من بعض مفاهيم نظرية الأنومي السابقة الذكر. يفسر "**كوهن**" الانحراف بوصفه حصيلة تناقض بين نوعين من القيم والمعايير إحداهما تلك المعايير والقيم الخاصة بالطبقة الوسطى والأخرى تلك المعايير التي تتصل بتلك الطبقات العاملة المحرومة الأخرى، وتشكل معايير الطبقة الوسطى الهيكل العام للثقافة التي تسود المجتمع الكبير وأما الأخرى فهي تشكل الهيكل الفرعي الآخر لثقافة سفلية فرعية تستمد أصولها من الثقافة العامة للمجتمع الكبير ولكنها تأخذها بشكل معكوس ينسجم مع أهدافها ويوافق غاياتها ويلائم طبيعة العلاقات الاجتماعية الخاصة القائمة بين أفراد هذه الثقافة الفرعية الهامشية.

ويمكن إيجاز أبرز فرضيات هذه النظرية على النحو التالي:

/-إن انحراف الافراد في الطبقة الدنيا يرجع إلى إحباطهم الشديد بسبب شعورهم بتدني منزلتهم الاجتماعية الناشئة عن انتمائهم لطبقة اجتماعية دنيا يولدون بها. وحيث إن الثقافة المسيطرة في المجتمع هي ثقافة الطبقة الوسطى فإنهم لا يستطيعون التكيف السليم معها وبالتالي يكون الانحراف.

2/- إن معايير التقدم والصعود في السلم الاجتماعي مرتبطة بتمثل قيم الطبقة الوسطى في المجتمع والالتزام بمعاييرها والمساهمة الفعالة والجادة بنشاطاتها بل والمشاركة الوجدانية لخدمة أهداف هذه الطبقة في الحياة.

[1] حشروف ، محمد ، ***الشباب المراهق و الجريمة*** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2008 ، ص ، ص ، 83.82.

3/- تتميز القيم والمعايير التي تشيع بين أفراد الطبقة المتوسطة في الرغبة في الصعود إلى أعلى وتحمل المسؤولية الشخصية لكل فشل أو نجاح وتأجيل الرغبات حتى يحين موعد تحقيقها واحترام الوقت والتخطيط السليم.

4/- يشعر أبناء الطبقة الدنيا بعدم الجدوى في السعي وراء طموحات لا يستطيعون تحقيقها من خلال انتمائهم إلى طبقتهم الدنيا ولذلك يشعرون بالعزلة والتهميش .

6/- يصبح السلوك المنحرف الذي يصدر عن الثقافة الفرعية الجانحة جزء من ثقافة سفلية فرعية ينتمي إليها الافراد لأنها تحقق بالنسبة إليهم ما لم يستطيعوا تحقيقه في إطار الطبقة الفقيرة، مما يدفعهم الى تبني قيم ومعاير اجتماعية جديدة لتبرير سخطهم وتذمرهم من هذه الوضعية.

وما لم يستطيعوا تحقيقه خلال تنشئته الاجتماعية المتصلة بهذه الطبقة. وبذا يصبح الانحراف والجنوح محاولة للتوافق مع معايير طبقة جديدة لم يعهدها الفرد في إطار العيش في طبقته ولذلك فإن الانحراف هنا يمثل ثورة على معايير وثقافة الطبقة الوسطى من قبل أبناء الطبقة الدنيا.

ومجمل القول أن هذه النظرية تقوم على فرضية التناقض القيمي الذي يقوم بين ثقافتين، إحداهما ثقافة عامة والأخرى سفلية فرعية تقوم على هامش الثقافة العامة ممثلة في ثقافة أبناء الطبقة الفقيرة.

9- منهج الدراسة :

من اجل تحقيق أهداف موضوع الدراسة ، وتقديم واستقراء المادة العلمية التي من خلالها نحاول الإجابة علي إشكالية الدراسة. تم توظيف المنهج الوصفي للمبررات التالية :

- يمكننا من وصف واقع الأحياء الشعبية .
- يساهم في وصف ظاهرة الانحراف في الأحياء الشعبية .
- يساعدنا في فهم العوامل الاجتماعية للانحراف ومدى تأثيرها على الفرد

كما انه من مقتضيات الوصف التحليل ،حتى نتمكن من ربط وتفسير البيانات وتصنيفها وبيان نوعية علاقة المتغيرات والأسباب والاتجاهات وتقويم إشكال الدراسة وذلك من خلال تحليلها وتفسيرها، لتحديد المتشابه والمختلف فيها. وتحديد مشكلاتها لنتمكن من إبداء بعض الملاحظات حول بعض السلوكيات الانحرافية واستنباط بعض النتائج حول أسبابها وابعادها الاجتماعية، والآثار الاجتماعية المترتبة عنها.

10- مجتمع الدراسة والعينة :

10-1- مجتمع الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة او مجتمع البحث علي انه المجتمع الأكبر أو المجتمع المستهدف" Target Population" الذي يهدف الباحث دراسته ويتم تعميم نتائج الدراسة على كل مفرداته. ولأنه يصعب

الوصول إلى هذا المجتمع لضخامته فيتم التركيز على المجتمع المتاح " Accessible Population " حيث يعتبر جزءا ممثلا للمجتمع المستهدف.

حسب طبيعة موضوع الدراسة "عوامل الانحراف في الاحياء الشعبية : دراسة ميدانية بحي الزاوية–تبسة" ، يتمثل مجتمع الدراسة أو مجتمع البحث في سكان هذا الحي.

10-2- تحديد حجم (أفراد) العينة:

تعرف العينة العشوائية البسيطة بأنها مجموعة محدودة يتم اختيارها من المجتمع الإحصائي ، حيث يكون لها نفس فرصة الاختيار كعينة من ذلك المجتمع ، بمعنى أن جميع أفراد المجتمع لهم فرصة في أن يتم اختيارهم ضمن العينة ، ويرجع سبب ذلك إلى أن المجتمع المتجانس إذا اختيرت منه عينة بأي طريقة فإنها تستطيع أن تمثله وأن تظهر فيها جميع خصائصه ومميزاته .[1]

وعلي هذا الأساس تم اختيار 100 مفردة من المجتمع الأصلي لتمثله، وهذا للحجم الكبير لمجتمع الدراسة. وتجانس وتطابق مفرداته السوسيو–ديمغرافية.

جدول رقم(01): يوضح عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة

عدد الاستمارات	العدد	النسبة %
الاستمارات الموزعة	**100**	%100
الاستمارات الغير مسترجعة	**0**	% 0
الاستمارات المستبعدة	**0**	% 0
الاستمارات المسترجعة والصالحة للتحليل	**100**	% 100

جدول رقم(02): يبين توزيع مجتمع البحث حسب الخصائص السوسيو- ديمغرافية

الخصائص السوسيو- ديمغرافية		التكرار	المجموع	النسبة المئوية	المجموع
الجنس	ذكر	65	100	65.5	100
	أنثى	35		35.5	
السن	20-5	20	100	20.0	100
	30-21	20		20.0	
	40-31	30		30.0	

[1] الكردي ، خالد ، ***أنواع العينات الاحصائية*** ، 2019/01/31 ، 2020/06/04 ، https://educad.me/

	50-41	25		25.0	
	51- فما فوق	05		05.0	
الحالة العائلية	أعزب	45	100	45.0	100
	متزوج	00		00.0	
	أرمل	55		55.0	
	مطلق	00		00.0	

المرجع: من إعداد الباحث

جدول رقم(03): يوضح توزيع مجتمع البحث حسب المستوى التعليمي والمهنة

المهنة	العدد	النسبة المئوية	المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
عامل	25	25.0	غير متعلم	05	05.0
			ابتدائي	05	05.0
			متوسط	15	15.0
			ثانوي	50	50.0
بطال	75	75.0	جامعي	25	25.0
المجموع	100	100	المجموع	100	100

المرجع: من إعداد الباحث

جدول رقم(04): يبين توزيع مجتمع البحث حسب اقدمية السكن في الحي

اقدمية السكن في الحي	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	20	20,0
من 6 الى 10 سنوات	20	20,0
من 10 الى 20 سنة	25	25,0
من 20 سنة فما فوق	35	35,0
المجموع	100	100,0

المرجع: من إعداد الباحث

من خلال الجدول المبين أعلاه، نلاحظ ان أغلبية سكان الحي الشعبي (الزاوية) 35 % يكتسبون اقدمية تفوق العشرين سنة (20 سنة)،وهذا يفسر اصالة سكان الحي والمدينة في نفس الوقت، كما يدل علي عمق الموروث الثقافي والاجتماعي والتاريخي لسكان حي الزاوية، بينما تليها المجموعة الثانية من سكان الحي بنسبة 25 % والذين لهم ما بين من 10 الى 20 سنة اقدمية، وهم في اغلبهم ارباب اسر حديثة ، او انهم استقروا بالحي نتيجة ممارستهم لبعض الأنشطة التجارية بالحي، اما الفئة الثالثة من السكان والمقدرة بنسبة 20 % يسكنون الحي من 6 الى 10 سنوات فقط .

اما الفئة الرابعة والأخيرة 20 % فيعتبرون سكان جدد بالحي الشعبي علي أساس انهم تنقلوا للحي مؤخرا فقط (اقل من 5 سنوات)، وهذا يدل على ان الحي الشعبي (الزاوية) مازال يستقطب السكان الجدد نتيجة ازمة السكن الخانقة، وبساطة العيش مقارنة بالأحياء الأخرى.

11-مجالات الدراسة :

يقصد بمجال البحث النطاق الذي أجريت فيه الدراسة من خلال ثلاث مجالات فرعية و هي : المجال الجغرافي (المكاني) و البشري و الزمني ، وهذه المجالات الثلاثة هي محل اتفاق معظم المشتغلين و المهتمين بمناهج و أسس البحث الاجتماعي .

وكانت مجالات هذه الدراسة كالأتي :

1/ **المجال المكاني** :

المجال المكاني للدراسة، او حدود الدراسة المكانية هي البعد او الاطار المكاني للدراسة وموضعها. فالمجال المكاني للدراسة هو المنطقة التي سيستخدمها الباحث في أخذ عينة الدراسة أو مجتمع البحث، لقد تم إجراء الدراسة الميدانية في حي الزاوية بولاية تبسة و الذي يعتبر من الاحياء الشعبية العريقة.

- يقع حي الزاوية في مدينة تبسة ، حيث يعد من أقدم و أكبر الأحياء الشعبية المتواجدة في المدينة، وقد كانت نشأته سنة 1895 م ، وعدد سكانه ما يقارب 9364 نسمة حسب إحصائيات سنة 2008، وقد تتجاوز عدد بنايات هذا الحي 1824 مسكن .

2/ **المجال البشري** :

– المجال البشري للدراسة العلمية هو عدد الافراد المشتركين في موضوع البحث ومشكلته، اي المشاركون في الدراسة او العينة او مجتمع الدراسة.

وعليه فالمجال البشري في دراستنا يتمثل في جميع سكان حي الزاوية بمدينة تبسة والذي يقدر عدد سكانه حوالي 9364 نسمة حسب إحصائيات سنة 2008.

3/ **المجال الزماني** :

– يبدا المجال الزمني من مرحلة اختيار موضوع البحث الي غاية الانتهاء من الدراسة، ومن المعروف أن المجال الزمني يتوقف علي نوعية الدراسة وأهدافها وعليه فقد انجزت هذه الدراسة علي فترات متفاوتة، توزعت علي خمس مراحل :

- **المرحلة الأولى** : تتعلق بالتفكير في موضوع البحث و طريقة دراسته ، إذ امتدت من شهر ديسمبر 2020 إلى شهر جانفي 2021 .
- **المرحلة الثانية** : امتدت من 05 جانفي 2021 إلى غاية 20 جانفي 2021 ، وفيها تم الاتصال بالأستاذ المشرف لاقتراح عليه الموضوع وضبط العنوان والمصادقة عليه من طرف الإدارة .
- **المرحلة الثالثة** : امتدت من 23 جانفي 2021 إلى غاية 05 فيفري 2021 ، تم فيها ضبط خطة الدراسة و جمع المصادر و المراجع حول موضوع الدراسة .
- **المرحلة الرابعة** : بدأت في 05 أفريل 2021 إلى غاية 25 أفريل 2021 ، تم فيها إعداد الاستمارة و تحكيمها ، ثم توزيعها على مجتمع البحث .
- **المرحلة الخامسة** : بدأت في 01 ماي 2021 إلى غاية 05 2021جوان تم فيها تفريغ البيانات وتحليل النتائج ثم كتابة تقرير البحث في شكله النهائي.

12– أدوات جمع البيانات :

تعتبر أداة الدراسة ، الوسيلة التي يعتمد عليها في جمع البيانات من مجتمع الدراسة ، ويتوقف اختيارها على طبيعة مشكلة البحث و فروضه إضافة إلى المنهج المستخدم في هذه الدراسة ، ولقد تم توظيف الأدوات التالية :

1/– الملاحظة :

– تكمن أهمية الملاحظة في أن الباحث الاجتماعي يستطيع استعمالها في البحوث الوصفية والتجريبية، وخاصة في دراسة الجماعات الصغيرة ،لإيجاد طبيعة العلاقات القائمة بينهم، ودراسة الظواهر الاجتماعية كما تحدث تلقائيا في ظروفها الطبيعية ، كما تستخدم في الدراسات الاستطلاعية لجمع البيانات الأولية عن مجموعة معينة من الناس في بيئة وظروف معينة.

وعلي هذا الأساس تم توظيف أداة الملاحظة البسيطة في جمع البيانات المتعلقة بعينة الدراسة المتمثلة في سكان حي الزاوية بتبسة وإجراء مناقشات معهم ، والاطلاع علي الحي ووضعيته الاجتماعية سواء في النهار او في الليل، ومحاولة رصد السلوكيات الانحرافية للشباب المنحرفين، وحركة السكان وتصرفاتهم

مع بعضهم البعض، وظروف عيشهم والصعوبات التي يواجهونها في حياتهم اليومية ، ومكانتهم في الوسط الاجتماعي المحيط بهم.

2/-الاستمارة : تعد الاستمارة وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات وتسمى أيضا الاستبيان أو الاستقصاء وهذه الكلمات جميعها تشير إلى وسيلة واحدة لجمع البيانات قوامها الاعتماد على الأسئلة مصاغة بشكل جيد بهدف جمع بيانات حول موضوع معين ، يتم طرحها وتسليمها للمبحوثين تمهيدا للحصول على أجوبة .[1]

وقد جرت العادة في تصميم استمارة البحث ان تحصر العناصر الأساسية التي يتشكل منها محتوي موضوع الدراسة في شكل أبعاد ومحاور.

وبناء عليه تمت صياغة الاستبيان التجريبي الذي طبق في الميدان علي 10 أفراد من مجتمع الدراسة لمعرفة مدي استجابة المبحوثين للأسئلة الموضوعة فيه وكشف بعض النقائص والسلبيات ، وفي هذه المرحلة تم تعديل بعض الأسئلة أو إعادة صياغتها بشكل أوضح ،بعد موافقة المشرف طبعا.

وللتأكد من صحة الاستبيان تم عرضه علي مجموعة من الأساتذة من ذوي الاختصاص في قسم علم الاجتماع بجامعة العربي التبسي- تبسة- لتحكميه وإبداء ملاحظاتهم وأرائيهم فيه، ومنهم الأستاذ: توايحية رابح والأستاذ : غنيات ايدير.

وقد شمل الاستبيان علي خمسون سؤال موزعين علي أربعة(4) محاورعلي النحو التالي:

1- **المحور الأول: البيانات الشخصية للمبحوثين.**

تضمن ستة أسئلة (6) ، من السؤال 1 ال السؤال 6 وهي عبارة عن بيانات تتعلق بالخصائص العامة لمجتمع الدراسة من حيث : الجنس،السن،الحالة العائلية،المستوي التعليمي، عدد سنوات الإقامة بالحي ، والمهنة.

2- المحور الثاني : علاقة الفقر بالانحراف في الأحياء الشعبية.

تضمن هذا المحور ثلاثة عشر سؤال (13) من السؤال رقم: 7 الي السؤال رقم: 19 والهدف منه هو تشخيص طبيعة العلاقة بين الفقر والانحراف في الاحياء الشعبية.

3- المحور الثالث: علاقة البطالة بالانحراف في الأحياء الشعبية.

يتضمن المحور الثالث اربعة عشر سؤال (14) من (20- 33) وهي خاصة بالفرضية الفرعية الثانية بعنوان علاقة البطالة بالانحراف في الأحياء الشعبية

[1] علي غربي : ***أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل العلمية*** ، مطبعة سيرتي كوبي ، قسنطينة ، 2005 ، ص.112.

4- المحور الرابع: علاقة الثقافة الفرعية بالانحراف في الأحياء الشعبية

تضمن هذا المحور سبعة عشرة سؤال (17) من السؤال رقم 34 الي السؤال رقم 50 ، والذي يهدف الي تسليط الضوء علي علاقة الثقافة الفرعية بالانحراف في الأحياء الشعبية.

الفصل الثاني : مدخل إلى ظاهرة الانحراف الاجتماعي
المبحث الأول : ماهية الانحراف
المطلب الأول : مفهوم الانحراف
المطلب الثاني : تطور مفهوم الانحراف
المطلب الثالث : أنواع الانحراف
المطلب الرابع : نتائج و آثار الانحراف الاجتماعي
المبحث الثاني : النظريات النظرية المفسرة للإنحراف الاجتماعي
المطلب الأول : نظرية الأنومي (روبرت ميرتون)
المطلب الثاني : نظرية الاقتران الترابطي لسذرلاند
المطلب الثالث : نظريات الوصم الاجتماعي
المطلب الرابع : نظرية التعلم الاجتماعي
المطلب الخامس :نظريات الضبط الاجتماعي
المطلب السادس : النظرية الاقتصادية
المبحث الثالث : العوامل الاجتماعية للانحراف الاجتماعي
المطلب الأول : التصدع الأسري
المطلب الثاني : المدرسة و التعليم
المطلب الثالث : رفقاء السوء
المطلب الرابع : الدافع الجنسي
المطلب الخامس : البيئة الترويحية و اوقات الفراغ
المطلب السادس : ضعف التربية الدينية.

المبحث الأول : ماهية الانحراف

يعتبر الانحراف إحدى أهم الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي تخرج بالفرد أو الأفراد المنحرفين عن معايير المجتمع و قيمه مما دفع العلماء إلى إخضاع ظاهرة الانحراف للدراسة و التحليل منذ وقت طويل من أجل معرفة أسبابها و الكشف عن العوامل التي تقف وراء نشأتها لهذا حاولنا التطرق إلى كل ما يتعلق بالانحراف من أنواع ونتائج و أثار فيما يلي :

المطلب الأول :تعريف الانحراف

1/- لغة :

انْحِرافٌ - اِنْحِرافٌ [ح ر َ). 1 - اِنْحِرافٌ عَنِ ف] (: اِنْحَرَف مصدر الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ : الخُروجُ عَنْ جادَّةِ الصَّوابِ، الابْتِعادُ عَنْها، وَالانْحِرافُ مُصْطَلَحٌ في عِلْمِ النَّفْسِ الاجْتِماعِيِّ يَعْنِي الخُروجُ عَنْ ما هُوَ مأْلوفٌ وَمُتَعارَفٌ عَلَيْهِ مِنْ عادَاتٍ وَسُلوكٍ.[1]

2/- اصطلاحا:

من الناحية القانونية: يعرفه بول تابان paulw.tappan الانحراف بأنه فعل أو نوع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض على المحكمة ويصدر فيه حكم قضائي.

من الناحية النفسية: سلوك خاطئ للفرد أثناء محاولته لشق طريقه في الحياة طمعا في تحقيق عمل أو مركز اجتماعي أو اندماج مع جماعة معينة.[2]

ويعرفه علماء الاجتماع هو سلوك مضاد للمجتمع ناتج عن عاهة جسمية أو نقص عقلي، أو فساد تربوي قد يؤدي إلى الإدمان على الشراب وتعاطي المخدرات والفجور والجريمة والعدوان والانتحار..

ويعرفه جوليان : بأنه سلوك يتعارض مع معيار مقبول[3]

3/- التعريف الإجرائي للانحراف :

- نقصد بالانحراف في دراستنا هو ذلك السلوك الذي يرتكبه الشخص مخالفا للأعراف والتقاليد و القيم في داخل السياق الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد ، ويتسبب في تدخل السلطات الرسمية لإيقافه والحد منه .

المطلب الثاني : تطور مفهوم الانحراف

عرف الانحراف منذ أن وجدت البشرية حين قتل قابيل أخاه هابيل ، وهما أبناء أبي البشر أدم عليه الصلاة والسلام ، بل يرجع تاريخه قبل ذلك أيضا ، و ذلك عندما خالف ابليس لعنة الله تعالى عليه

---

[1] **معجم المعاني** ، 2021-02-25 ، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/.

[2] بن محمد ، صالح ، ***العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية*** ، الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، 2002 ، (ط ،01) .

[3] حمد محمد حمد ، ابراهيم ، أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث ، ***مجلة جامعة الأزهر بغزة*** ، ع 02 ، م 10، 2008، ص ، 102 .

أمر عز و جل بالسجود لأدم عليه السلام ، كما قال تعالى :" واذا قلنا للملائكة أسجدوا لأدم فسجدوا الا ابليس أبى و استكبر و كان من الكافرين ." رد البقرة 34

ثم حدثت مخالفة أدم عليه السلام و زوجته حواء لأمر الله عز و جل ، غير أن الله سبحانه وتعالى قد تاب على أدم عليه السلام ، فقال :" فتلقى أدم من ربه كلمات فتاب عليه " . " البقرة 37".

مما يدل على أن الانحراف قديم قدم الانسانية ذاتها ، فهو ظاهرة اجتماعية قائمة في كل العصور و في كل المجتمعات ، وليس مختصا بمجتمع بعينه أو بزمن معين ، الا أنه قد يختلف مجتمع من مجتمع أخر ، من حيث ظهور الانحراف كثرة أو شذوذا ، و هذا يتعلق بمدى تكرار حدوث ظاهرة الانحراف لوجود الأسباب و العوامل المؤدية الى ذلك.[1]

الانحراف من الوقائع الاجتماعية التي لازمت المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور. والانحراف ليس شيئاً مطلقاً، بمعنى أنه يدل على فعل ثابت له أوصاف محددة؛ ولكنه نسبي تحدده عوامل كثيرة منها الزمان والمكان والثقافة. فقد كانت بعض الأفعال في الماضي لا تُعد انحرافاً؛ ولكنها أصبحت انحرافاً في المجتمع المعاصر، يُحقر مرتكبوها ويُعاقب عليها القانون.

إن الانحراف في العصر الحاضر قد يختلف معناه في مجتمع عنه في مجتمع آخر، نظراً لاختلاف المجتمعات في عناصر ثقافتها وحضارتها. وعلى الرغم من أن الانحراف ظاهرة اجتماعية موجودة في كل المجتمعات الإنسانية، سواء كانت بدائية أم متطورة، قديمة أم حديثة، متخلفة أم متقدمة، فإن ما نتناوله من أنماط النشاط ليس واحداً في الزمان والمكان، ما دام أساس الانحراف تابعاً لوجهة نظر المجتمع في زمان ما أو مكان ما، ومن ثم فإن ما يجعل الفعل منحرفاً ليس الفعل في ذاته ولذاته، بل نظرة مجتمع بذاته إليه.

فالمجتمع هو الذي يحدد ما هو خطأ وما هو صواب، وهو الذي يقرر ما إذا كان فعلاً معيناً يشكل انحرافاً أم لا. ولمّا كانت المجتمعات تختلف من حيث بنائها وتاريخها وثقافاتها، فإنها تختلف في فهمها وفي تقديرها للخطأ والصواب. ولمّا كانت قيم واتجاهات المجتمع تتغير وتتطور على مر الزمان، فقد استتبع ذلك أن يكون الانحراف نسبياً. فقد يَعُد مجتمع فعلاً معيناً في فترة ما انحرافاً، ثم يبيحه فيما بعد. ومن أبرز الأمثلة على ذلك تعاطي الخمور والاتجار فيها، فقد تردد ما بين الإباحة والتحريم عدة مرات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال المائة عام الأخيرة.

والانحراف ليس نسبياً إلى الثقافات العامة فحسب، بل إنه نسبي، أيضاً، للثقافات الفرعية Sub-Cultures داخل المجتمع الواحد نفسه؛ فمثلاً الأخذ بالثأر في صعيد مصر يُعد ذا قيمة كبيرة وعرفاً سائداً، إلا أنه في نظر الثقافة العامة للمجتمع المصري وللتشريع المصري هو انحراف وجريمة لا تغتفر. وهناك من الانحرافات ما تُعد أحياناً جناية، وأحياناً أخرى جنحة، حسب الثقافة الفرعية التي تتأثر بتقاليد وعادات معينة؛ فالسطو في بعض البلدان العربية إذا وقع ليلاً يُعد جناية؛ لأنه حدث ليلاً ما يجعل الضرر أكبر مقارنة بما عليه الحال في وضح النهار. لذلك يُعد السطو نهاراً جنحة لأن الضرر يكون أقل.

---

[1] عبد الصمد ، محمد ، ظواهر الانحراف الاجتماعي في المجتمع الاسلامي ومعالجتها ، ***دراسات الجامعة الاسلامية العالمية شيتاغونغ*** ، م 4 ، 2007 ،ص ،152 .

المطلب الثالث: أنواع الانحراف

هناك العديد من التصنيفات للسلوك المنحرف اليوم. وفقًا لمنهجية انحرافات كليبيرج ، يتم تمييز ثلاث مجموعات من السلوك المنحرف: المحايد اجتماعيًا (التسول) والإيجابي (التضحية بالنفس) والانحراف السلبي (الإدمان).[1]

-**الانحراف الإيجابي** :هو شكل من أشكال السلوك المنحرف وينظر إليه معظمهم على أنه سلوك غير قياسي وغريب ، ولكنه في نفس الوقت لا يسبب الرفض أو اللوم في المجتمع.

-**الانحراف السلبي** : يسبب بالتأكيد الرفض والإدانة في معظم الناس.

قام E. Zmanovskaya بتعميم أنواع مختلفة من الانحرافات السلوكية ، ونتيجة لذلك حددت نوع القاعدة المنتهكة والنتائج السلبية للانحراف باعتبارها المعايير الرئيسية للتصنيف. حددت ثلاث مجموعات من السلوك المعادي للمجتمع:

- **السلوك المعادي للمجتمع** : أي الأفعال التي لا تتفق مع المعايير القانونية ، والتي تهدد رفاهية المواطنين والنظام الاجتماعي ؛

- **السلوك غير الاجتماعي** : والذي يتمثل في تجنب تنفيذ المعايير الأخلاقية والأخلاقية والمبادئ الأخلاقية ، التي تهدد رفاهية العلاقات الشخصية ؛

- **السلوك المدمر للذات** : والذي يتجلى في محاولات الانتحار ، التعصب ، التوحد ، الضحية ، الأعمال الخطرة. ويشمل هذا الرأي أيضا مختلف التبعيات.

طورت ناديجداميساك مصفوفة من الانحرافات الاجتماعية التي تميز العديد من أشكال الانحرافات في بعدين يتقاطعان مع بعضهما البعض. يمكن تقسيم السلوك المنحرف حسب طبيعة المظهر والتوجه ، وكذلك درجة موافقة الجمهور.

بحكم طبيعة مظهر وتوجه انحراف الأطفال والبالغين هناك:

- بناءة - أنواع مختلفة من التعبير الإبداعي ؛
- التدمير الذاتي ، والذي بدوره يؤدي إلى الإدمان (التبعيات المختلفة) والانتحار ؛
- مدمرة من الخارج ، والتي يمكن أن تكون غير قانونية والتواصل.
- وفقًا لدرجة الموافقة الاجتماعية ، فإن الانحرافات هي:
- معتمد اجتماعيًا وملاحق اجتماعي (أي ، تم تكييفه مع أسس مجموعة معينة من الناس) ؛
- محايد اجتماعيًا (أي أن تصرفات الأفراد لا تشكل خطراً على المجتمع أو لا يمكن تقييمها ، لأن المعايير غامضة) .
- غير معتمد اجتماعيًا ، أي الأفعال غير الاجتماعية ، أي الأفعال التي تحيد عن المبادئ الأخلاقية والقواعد الأخلاقية والسلوك المعادي للمجتمع ، أي الأفعال الخارجة عن المعايير القانونية.[2]

- **انحراف فردي** : وهو ظاهرة شخصية ، لأنه يحدث مرتبطا بصفات و سمات فردية لشخص يعنيه ، أي أن الانحراف في هذه الحالة ينبع في ذات الشخص .

---

[1] (د . ن) ، الانحراف – الأنواع والأشكال ، 15-03-2021، http:ar.housepsych.com/deviatsiya-defaUlt.htm

[2] ***نفس المرجع .***

- **انحراف بسبب موقف** : يكون في هذه الحالة متفاعلا مع الموقف الخارجي عن الفرد أو الموقف الذي يكون فيه الفرد جزءا متكاملا .

- **انحراف منظم** : يبدو كنسق من السلوك المصاحب بتنظيم اجتماعي خاص ، له مراكز و أدوار و أخلاقيات خاصة مميزة عن طابع الثقافة السائدة .

المطلب الرابع: أشكال الانحراف

في ظل ظروف عمل المجتمع الحديث ، تشمل الأشكال الرئيسية للانحراف: إدمان الكحول ، إدمان المخدرات ، الجريمة ، السلوك الانتحاري ، الدعارة.

وفقا لمعظم علماء الاجتماع ، الانحراف السلبي والإيجابي أمر لا مفر منه في المجتمع الحديث. لا يمكن القضاء تمامًا على السلوك المنحرف. طالما أن هناك قواعد وضعها شخص ما ، فإن الانحرافات عنهم موجودة. يلاحظ الباحثون في هذه المشكلة أن حدوث انحرافات في المجتمعات التي تمر بمرحلة تحول أمر طبيعي ، حيث ، في سياق الأزمة المتفاقمة ، يبدأ عدم الرضا عن الموقف الإنساني في النمو في موضوعات بشرية ، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور شعور بعدم الرضا والاستياء من المجتمع. النمو التدريجي للسلوك المنحرف ، لا مفر منه يتطلب إجراءات منسقة واتخاذ تدابير موجهة من المجتمع.

يجب أن تشمل الوقاية من الانحرافات البحث عن طرق وتقنيات التأثير للعمل مع الأفراد غير القادرين على التكيف ، وإعادة تأهيل المراهقين ، ومنع السلوك المنحرف ، أي القضاء على الظروف التي تؤثر سلبًا على تصرفات القُصّر.

الوقاية من الانحرافات هي مجموعة من الإجراءات الحكومية والتدابير التنظيمية والتعليمية والاجتماعية والطبية التي تركز على الوقاية أو القضاء أو تهدف إلى تحييد الأسباب الرئيسية والقضاء على الظروف التي تثير أنواعًا مختلفة من الانحرافات والانحرافات السلوكية الاجتماعية.

يجب أن تحدث المعركة ضد الانحرافات ، أولاً وقبل كل شيء ، من خلال التأثير على الفئات الاجتماعية والثقافات ذات الصلة ، أي البيئة الاجتماعية السلبية وبعض شركات نقلهم ؛ الظروف والأسباب التي تنتج الظواهر مثل إدمان المخدرات ، والجريمة ، وما إلى ذلك ؛ اتصال هذه الظواهر بالجريمة.[1]

المطلب الخامس : نتائج و أثار الانحراف الاجتماعي

لانحراف الشباب ، الذي يمثل بداية الانزلاق نحو الهاوية ، والابتعاد عن الخط الصحيح ، أثاره السلبية ونتائجه الوخيمة التي لو نظر إليها الشاب والفتاة نظرة متفحصة لرأفوا بأنفسهم و خافوا عليها و ثابوا إلى رشدهم وما فضلوا على الاستقامة و الاعتدال شيئا .

فمن بين النتائج التي يفرزها الانحراف :

1| الاسترسال والمضي في طريق الانحراف أشواطا أخرى . فليس المدمن هو الذي أدمن تعاطي المخدرات أو الخمر أو التدخين فقط ، فالذي يدمن التحرش الجنسي ، والألفاظ البذيئة ، والتهاون في العبادات ، والتساهل في أحكام الشريعة ، هو مدمن من نوع أخر ، أي أن هذه

[1] *نفس المرجع .*

الأمور تصبح مع الإصرار و المداومة صفات ملازمة و لصيقة ومتحكمة بالشباب أو الفتاة مما يشكل فاتحة لعهد الانحراف الذي إذا لم تغلق بابه مبكرا دخلت منه الشرور كلها .

2| الانحراف عن طريق معين قد يؤدي إلى الانحراف عن طريق أخر. كما لو أن الشاب أو الفتاة انحرفا ابتداء بإقامة علاقات غير مدروسة مع قرناء السوء ، فان الانحرافات التي تستتبع ذلك ستكون نتائج حتمية للانحراف الأول ، ولو تتبعت انحرافات بعض الشبان لرأيت أنها ابتدأت بانحراف واحد ، ثم أهمل فتطور فجر إلى انحرافات أخرى.

3| الأمراض و الاضطرابات النفسية التي تنجم عن الانحراف . إن الانحراف عن خط السير يجر إلى انحراف في الصحة سواء البدنية أو النفسية أو الروحية أو السلوكية العملية . فالسارق قد لا تبدو عليه علائم الانحراف بدنيا لكن سرقته ستترك أثرها في نفسيته و قد يعيش حالة التأنيب الداخلي ، ولكن المدمن على المخدرات يعاني من اضطرابات كثيرة بدنية و عقلية ونفسية و روحية و سلوكية .[1]

إن الكثير من حالات الكآبة و القلق و الأرق والتشاؤم و اليأس والإحباط والشعور بالعجز وتأنيب الضمير ، والأعراض عن الطعام والهزال و الانطواء ، هي ثمار للعديد من الانحرافات التي يبتلى بها الشباب ، وقد يدفع بعضها إلى البرم و النرفزة و ضيق الصدر بالآخرين.

والى الملل والسأم السريعين ، والاستمناء ، والرغبة بالانتقام ، والحقد ، والميل إلى الأفكار السلبية ومنها الانتحار .

4| ضعف الوازع الديني : إن ضعف الإيمان أو الوازع الديني الذي اعتبرناه عاملا من عوامل الانحراف ، هو سبب ونتيجة أيضا ، فالمنحرف إذا تعايش مع انحرافه و استفحل لديه ازداد تدهوره القيمي و الديني و الأخلاقي فلا يعود يقيم وزنا للعفة و الطهارة و النزاهة والاستقامة و نبل الشخصية و مكانتها بين الناس ، ولا يعود يأبه بالالتزامات العبادية حيث تبدأ مؤشرات الانحراف عنده بالشعور بعدم جدواها أولا ، ثم بالتقصير في أدائها ، ثم ينتهي إلى إهمالها تماما .

5| ضعف الأداء العملي : ففي الكثير من الحالات ، لا يبقى المنحرف مواظبا على تقديم نفس المستوى من النشاط والفعالية و الجدية والتجاوب مع الأفكار الايجابية والإبداع . فكما يضعف التزامه الديني يضعف كذلك مستواه الدراسي والثقافي و الأخلاقي و الاجتماعي ، أي أن منعكسات الانحراف لا تقف عند حد واحد ، فالسارق يلجأ إلى السرقة الدراسية فيغش ، و يرى أن لا حاجة للتحصيل العلمي طالما أنه يمكن أن يؤمن احتياجاته بالسرقة ، كما أنه يشعر بالاستغناء عن أسرته باستقلاله المالي و هكذا يضعف ارتباطه بأسرته ، وهذه كلها انحدارات و انحرافات متلاحقة تضعف الأداء في مختلف المجالات .

6| النفور الاجتماعي : أي أن الشاب المنحرف أو الفتاة المنحرفة سيجدان أعراضا و صدودا و جفاء بل امتعاضا من الناس و المجتمع الذي يعيشان فيه خاصة إذا كان للمجتمع تقاليده و أعرافه و التزاماته التي يراعيها . و إذا أمعن أحدهما في الانحراف فان ذلك قد يؤدي إلى مقاطعته تماما حتى يجد نفسه بعد حين منبوذا مما يخلق له متاعب كان في غنى عنها ، فلا يجد من يؤويه أو يوظفه أو يزوجه بل لا يجد من يصادقه مخافة أن يتهم به ، اللهم إلا النفر الضال الذي يماثله في انحرافه على طريقة شبيه الشي منجذب إليه و بالتالي فان أجواء الانحراف التي ستحتضنه ستوقعه في المزيد من الارتكاس و التردي في مهاوي الانحراف و الضياع .

[1] (د ، ن) ، ***نتائج انحراف الشباب وأثاره*** ، 27-10-2012، 14-02-2021 ، www.balaga.com

7| ضعف الإرادة و انحلالها وفقدان السيطرة على النفس : و هي أيضا سبب ونتيجة ، فالإرادة الواهية تقود إلى الانحراف ، و الانحراف يزيد في ضعفها و انحلالها حتى ليغدو الشاب المنحرف كالمريض الضعيف البنية يسهل على الجراثيم و الميكروبات و الفيروسات افتراسه فيصاب لأدنى عارض ، أي أن قابليته على الإصابة تزداد بسبب نقص المناعة أو اندثاره.[1]

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للانحراف الاجتماعي

هناك عدة نظريات اجتماعية مفسرة للعوامل الاجتماعية للانحراف الاجتماعي فقد تعددت النظريات بتعدد العلماء لكنها جميعها التقت حول نقطة واحدة ألا و هي أن العوامل الاجتماعية تؤثر على الأحياء الشعبية بصورة واضحة حيث نلخص هذه النظريات فيما يلي :

المطلب الأول : نظرية الأنوميا أو نظرية ميرتون

وهي نظرية عامة عالجت موضوع الانحراف الاجتماعي ، وهي ترى أن المجتمع يؤكد على أهداف ثقافية بنائية من جهة، ومن جهة أخرى يضع الوسائل المقبولة والمشروعة لتحقيق أهداف المجتمع، مثل التعليم والعمل وجمع المال وبالتالي فان أي سلوك لا يحترم هذه القيم الثقافية هو سلوك منحرف وعندما يواجه الشخص ضغوط البناء الاجتماعي وضغوط النجاح وتحقيق الأهداف تظهر مرحلة الأنوميا، فالأنومي عند دوركايم هو حالة من الاضطراب تصيب النظام الاجتماعي الناجم عن أزمات اقتصادية أو كوارث أسرية في نفس الوقت الذي تؤدي فيه إلى الانحراف، كما أن روبرت ميرتون من أبرز علماء الاجتماع الأمريكان المهتمين بتفسير الانحراف ومفهوم الأنومي عند ميرتون "هو أن الانهيار في البناء الثقافي يحدث عندما يوجد لنفصل في المعايير والقيم وبين قدرات الأفراد على التوافق معها".

فالأنومي تظهر نتيجة للتناقضات التي تحدث بين الأهداف التي يحددها البناء الثقافي للمجتمع وبين الأساليب التي يقرها المجتمع لتحقيق الأهداف، وهذا التناقض نتيجة عدم الانسجام والتوافق بين الأهداف التي تنتجها القيم والأعراف والقوانين السائدة في المجتمع وبين الوسائل والإمكانيات المشروعة التي تسهم في تحقيق هذا الهدف وهي التعليم والمكانة والوظيفة وهذه الوسائل المشروعة لا تتوفر لدى كل الأفراد ومن هنا يبدأ الفرد نتيجة الضغوط للانحراف .

وقد حدد ميرتون خمسة أنماط للتكيف وهي الالتزام والاختراع والطقوسية والانسجابية والثورة، وبناءا على وصف ميرتون لأنماط التكيف لضغوط البناء الاجتماعي نجد أن الملتزمين والطقوسيين لا يشكلون عبئا على أنظمة العدالة الجنائية في المجتمع، ولكن المشكلة مع المخترعين بشكل خاص والثائرين ثم الانسجاميين.[2]

وهذا يمكن القول أن ميرتون للانوميا قد ركزت على التوزيع المختلف وقد يكون توزيع غير عادل للوسائل المشروعة على أفراد المجتمع مما قد يدفع البعض منهم إلى طريق الانحراف وتصدق المقولة بان المجتمع هو الذي يصنع المجرمين0

ويمكن تلخيص هذه النظرية في النقاط التالية:

---

[1] ***نفس المرجع .***

[2] أديهم بن براك ، فهد . ***دور العوامل الاجتماعية في تحديد أنماط الجريمة في المملكة العربية السعودية*** ، مذكرة ماجستير ، جامعة العلوم الاجتماعية ، المملكة العربية السعودية ، ص ، 14 .

1/-يلتزم غالبية أبناء المجتمع الواحد بنظام قيمي واحد مشترك

2/-يعتبر النظام القيمي هو الموجه لأبناء المجتمع نحو أهدافهم الحياتية المثلى بإتباع وسائل مشروعة لتحقيق الاهداف0

3/-إذا حصل تفكك اجتماعي في مجتمع ما فتكون هنالك وسائل وسبل مختلفة للوصول إلىالأهداف ،وهنا لايكون عدالة في توزيع الوسائل إلى تحقيق الاهداف0

4/-ثمة مجتمعات تركز على النجاح بشكل ظاهر وكبير مثل مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية الذي يركز على جمع المال،ولذلك نجد أن الناس يحاولون تحقيق هذا الهدف بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة ومن هنا كان يسود التفكك مثل هذه المجتمعات0

5/-يلجا بعض أفرا المجتمع لتحقيق أهداف المجتمع عندما لا تتوفر الوسائل المشروعة إلى حلولا أخرى أسماها ميرتون(أنماط التكليف) وتتمثل هذه الأنماط أما في القبول التام أو الرفض التام أو الإحلال التام أو الرفض و القبول لأحد الطرفين.[1]

المطلب الثاني : نظرية الاقتران الترابطي لسذرلاند

يعتبر سذرلاندSutherland 1960 المشار إليه في البداية2003) مؤسس هذه النظرية التي حاول من خلالها الإجابة عن التساؤل التالي: كيف يصبح بعض الناس مجرمين في الوقت الذي لا يكون فيه الآخرين كذلك على الرغم من اشتراكهم في عدة خصائص اجتماعية كوضع الطبقة الاجتماعية ؟

إذا هو يفسر الانحراف بالرجوع إلى المجتمع والممارسات القهرية التي تسلط على بعض الأفراد، وقد وضع سذرلاند نظريته في تسعة قضايا أساسية وهي :

1/- السلوك الإجرامي مكتسب عن طريق التعلم فهو ليس فطريا ولا يأتي عن طريق الوراثة .

2/- يتم تعلم السلوك الإجرامي من خلال الاتصال بالآخرين وعمليات التفاعل معهم .

3/- الجزء الأكبر لتعليم الجريمة يكون داخل جماعات يرتبط أعضاء بعلاقات شخصية قائمة على المودة.

4/- تشمل عمليات تعلم الجريمة:

أ- الوسائل الفنية لارتكابها.

الدوافع والبواعث والاتجاهات المؤبدة.

5/- تكتسب دوافع التعلم الجريمة من تعريفات القواعد القانونية باعتبارها ملائمة وغير ملائمة.

6/-يصبح الفرد منحرفا بسبب إتباعه للتعريفات التي لاتحترم القوانين

[1] **نفس المرجع** ،ص ،14.

7/-ترابط الاختلاف يتمايز حسب التكرار والمدة والأولوية وكثافة الاتصال

8/-تشمل عملية تعلم الجريمة عن طريق الارتباط بنماذج إجرامية وغير إجرامية جمع الميكانيزمات التي توجد في أي نوع آخر من التعلم

9/-يعتبر السلوك الإجرامي تعبيرا عن نفس الحاجات والقيم العامة التي يحتويها السلوك الغير الإجرامي من خلال الحاجات والقيم العامة .[1]

المطلب الثالث : نظرية الوصم الاجتماعي

اعتمدت نظريات الوصم على علم الاجتماع،فقد نقلت الاهتمام من الشخص المجرم إلى المجتمع وخاصة نظم العدالة الجنائية.

ومن أهم روادها بكر 1963وغوفمان 1963وكونسوس1962. ويمكن إرجاع أسباب ظهور نظرية الوصم في أمريكا نتيجة التغيرات الاجتماعية الداخلية وأيضا لأسباب أكاديمية فيها على سبيل المثال عدم المساواة العرقية ،وسياسة الفصل العنصرية ،وحركة الحقوق المدنية و الحرب الفيتنامية وغيرها من الأسباب.[2]

وقد ركزت هذه النظريات على أهمية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد واثر ذلك على الذات ورؤية الآخرين وردود أفعالهم نحو الأشخاص ومعاني تلك الردود المرتبطة بالفعل ،أي أن الشخص يستجيب لمعنى الفعل والوصم،وليس للفعل نفسه ،

ولذلك فهي تفسر الجريمة أو الانحراف على انه صراع بين الجماعات والمجتمع بشكل عام،أي أن المجتمع يعرف الشخص ويحكم عليه بالفعل المرتكب هذا سارق اوقاتل،أي انه منحرف ومجرم .

ويمكن تحديد أفكار هذه النظريات حسب النقاط التالية:

1/- أن أي مجتمع يحتوي على الكثير من القيم الاجتماعية المتقاطعة والمختلفة.

2/- أن نوعية السلوك الفردي يحدده فقط التطبيق للقيم، وان تعريف السلوك بالمنحرف يحدث من خلال رد الفعل لذلك السلوك .

3/- الانحراف يدل على نوعية رد الفعل وليس للسلوك نفسه فإذالم يكن هناك رد فعل فلا يوجد انحراف.

4/- أن عمليات رد الفعل والوسط تحدث أكثر عندما يكون الموصوم اقل قوة و نفوذ من نظام العدالة الجنائية وهكذا نجد أن الانحراف يكثر عدد الأقل قوة ونفوذا في أي مجتمع.

المطلب الرابع: نظرية التعلم الاجتماعي

تؤكد هذه النظرية أن سلوكيات الإنسان متعلمة من الآخرين من خلال الاختلاط والملاحظة لهم .

فهذه النظرية تفسر ارتكاب الانحراف على انه سلوك متعلم ناتج عن مخالطة الجماعات المرجعية المنحرفة أو من خلال الملاحظة للآخرين كما أن الجماعة تدعم هذا للسلوك نشعر بان المجرم احد

[1] ***نفس المرجع*** ، ص ، 14.
[2] **نفس المرجع** ، ص ، 15.

أعضائها الذين تربطهم رابطة خاصة وهي الإجرام كما بين العالم الاجتماعي (تارد 1950 المشار إليه في المعطيات ، 2000) مؤسس نظرية التقليد أن الانحراف ظاهرة اجتماعية تتكون تحت تأثير البيئة الاجتماعية وتشكل جزءا من النشاط الاجتماعي، وتعتمد هذه النظرية على ثلاثة قوانين أساسية وهي : [1]

أ – تقليد الأفراد بعضهم البعض بدرجات تتفاوت طريا مع شدة الاختلاط .

ب – يتجه مسار التقليد من أعلى إلى أدنى طبقيا ومهنيا فالطبقات الاجتماعية الأدنى تقلد الطبقات الأعلى .

ج – التداخل.

المطلب الخامس: نظريات الضبط الاجتماعي

تعتقد هذه النظرية أن الانحراف عبارة عن ظاهرة ناتجة عن فشل السيطرة الاجتماعية على الأفراد ، حيث تطرح هذا السؤال كيف لا ينحرف أفراد المجتمع وأمامهم كل هذه المغريات .؟

وترى هذه النظرية أن أصل سلوك الأفراد المعتدل في النظام الاجتماعي إنما ينشأ من سيطرة المجتمع عن طريق القانون على تعاملهم مع الآخرين، ولو ألغى القانون الهادف إلى تنظيم حياة الناس لما حصل هذا الاعتدال الاجتماعي في السلوك ولانحراف أفراد المجتمع بسبب الرغبات والشهوات الشخصية.

فهذه النظرية إذن ترى أن الانحراف يتناسب تناسبا عكسيا مع العلاقة الاجتماعية بين الأفراد. فالمجتمع المتماسك والمتحاب والذي تسوده الرحمة والمودة تتضاءل فيه نسبة الانحراف .فيما ترتفع هذه النسبة في المجتمع المنحل .

ولو درسنا حالات الانتحار في المجتمع الإنساني مثلا ، لاحظنا أنها أكثر انتشارا في المجتمعات التي لا تقيم لصلة الرحم وزنا والتي لا تهتم بعلاقات القربى والعشيرة.

ويرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل منع الانحراف السلوكي لا يد من اجتماع أربعة عناصر، هي :

1/- **الرحم والقرابة**: حيث أن شعور الأفراد بصلاتهم الاجتماعية المتينة يقلل من فرص انحرافهم.[2]

2/- **الانشغال الاجتماعي**: وهو انغماس الفرد في نشاطات اجتماعية سليمة تستهلك طاقته الفكرية والجسدية كالخطابة والكتابة وممارسة الهوايات البدنية والانضمام للجمعيات الخيرية.

3/- **الالتزام والمتعلقات**: وهو استثمار الأفراد أموالهم عن طريق شراء وتملك العقارات والمنافع والمصالح التجارية .

4/- **الاعتقاد** : حيث أن الأديان عموما تدعو متقنيها إلى الالتزام بالقيم والمبادئ الخلقية.

ولا شك أن هذه النظرية تعد من أقرب النظريات الرأسمالية للواقع الاجتماعي، وأفضلها على الإطلاق من تحليل الرابط الاجتماعي ودوره في تقليل الجريمة ، إلا أنها رغم ذلك تعانى من بعض القصور والذي يتمثل في:

---

[1] **نفس المرجع** ، ص ، 17.

[2](د . ت) ، (د . ن) . ***مصطلحات اجتماعية*** .الانحراف الاجتماعي ، ص 05.

1/- لا تتعرض هذه النظرية إلى الانحراف بين أفراد الطبقة الرأسمالية الغنية التي تتوفر بين أفرادها جميع عناصر منع الانحراف، حيث التمتع بالصلات العائلية الجيدة وممارسة أفضل الهوايات البدنية والفكرية واستثمار أموالهم المتراكمة في العقارات والمصانع وغيرها. ويعتقدون بدين معين كالنصرانية أو اليهودية الشائعة في المجتمعات الغربية ، ومع ذلك ينحرف بعض أفراد هذه الطبقة فيرتكبون جرائم الاغتصاب والسرقة والمخدرات والقتل والتأمر .....الخ ، فأين التكامل مع النظام الاجتماعي من هذا الانحراف؟ وكيف تفسر هذه النظرية هذا السلوك؟.

2/- كيف يمكن تفسير انحراف بعض الأثرياء لا لشيء سوى لزيادة ثرواتهم والسيطرة على مقدرات النظام الاجتماعي .

3/- ألا يعد خرق القوانين الاقتصادية والسياسية المقررة من قبل النظام الاجتماعي انحرافا عن الخط العام للمجتمع؟ [1]

المطلب السادس: النظرية الاقتصادية

تعتبر النظرية الاقتصادية بصفة عامة بمثابة تأليف إبداعي بين ثلاثة مصادر فكرية هي الفلسفة الألمانية المثالية والاشتراكية الفرنسية والاقتصاد السياسي الانجليزي.

وتدور فكرة هذه النظرية حول أن التباين الاجتماعي والفقر الناتج من الحرمان من حق الملكية لوسائل الإنتاج والنظام الذي يستغل الطبقات العامة يكون سببا في تحول الناس تجاه الجريمة.

وهي بذلك لا تتفق مع النظريات الاجتماعية في تفسير الجريمة على أنها نتيجة لأخطاء الفرد، فهي ترى أن الجريمة وليدة النظام الرأسمالي، حيث يحل القهر والحاجة محل الحرية ومحل الاستغلال وعدم المساواة والعبودية محل الحرية والإخاء والمساواة.

وقد تتابعت الدراسات على أثر أفكار ماركس Marx لاكتشاف العلاقة بين الظروف الاقتصادية وظاهرة الجريمة، فقد توصل جون أوتو المشار إليه في دروش 2000. من خلال دراسة أجراها في فيلادلفيا إلى أن معدلات الجريمة تكون مرتفعة خلال فترات الكساد والرواج الاقتصادي فتنخفض في دورات النمو الاقتصادي العادي .

كما توصلت دراسات أخرى إلى أن الجرائم ضد الممتلكات تزداد في فترات الكساد، بينما تزداد الجرائم ضد الأشخاص في الرخاء، وان الدوافع المادية تكون غالبا أكثر أهمية وعاملا للسلوك الإجرامي كما هو الحال في اتجاه الإجرام حبا للمال .

وبالرغم من أهمية العامل الاقتصادي والدور الذي يلعبه في سير الحياة الاجتماعية، وانه يدخل كعامل أساسي في كثير من الجرائم إلا أنه لا يمكن أن يعتبر العامل الوحيد وراء الظاهرة الإجرامية.[2]

---

[1] ***نفس المرجع*** ، ص ، 05 .

[2] أديهم بن براك، فهد ، **مرجع سابق** ، ص ، 19.

المبحث الثالث: العوامل الاجتماعية للانحراف الاجتماعي

لقد تعددت العوامل الاجتماعية التي تفسر سلوكيات الغير مشروعة حيث تنقسم هذه العوامل الى عدة عناصر رئيسية من أهمها ما يلي :

المطلب الأول : التصدع الأسري

هي المؤسسة التربوية الأولى التي تتلقى المخلوق البشري وهي الوعاء الذي يشكل داخل شخصية الطفل فرديا واجتماعيا والمكان الأنسب الذي تطرح فيه أفكار الآباء والكبار ليحفظها الصغار على مر الأيام فتنشئهم في الحياة .

إن الاهتمام بالعوامل الأسرية وعلاقتها بالجريمة امتداد للأفكار التي نظرت للجريمة كظاهرة اجتماعية، حيث يعد الوسط الاجتماعي الأسري من العوامل الاجتماعية المهمة التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة، فليس من شك أن وجود الأسرة يعد عاملا من العوامل المهمة للتنشئة الاجتماعية السوية لأن وجودها هو الذي يسمح للفرد بالتدرب على الحياة الاجتماعية لان ما يضعه المجتمع من معايير وقواعد أخلاقية يتم نقلها عن طريق الأفراد عن طريق التنشئة الاجتماعية فهذه القواعد تضبط بشكل فاعل السلوك الفردي لصالح المجتمع. و تبدأ علاقة الأسرة بالأبناء منذ ميلادهم حيث تؤكد الدراسات الاجتماعية والنفسية أن تجارب التعلم الأولى للأطفال في التنشئة المبكرة تؤسس أنماط سلوك وعادات وتصورات تتسم بالديمومة والتأثير في استجابات الفرد عند النضج .

ولقد قدم العديد من العلماء تعريفات متنوعة لمفهوم الأسرة فقد عرف رأيت و رأيت الأسرة " بأنها مؤسسة المجتمع الإنساني وهي إحدى أقوى قوي التنشئة الرئيسية في الحياة، وعرف البعض والذين يقومون بأدوار مهمة في الحياة وتقوم بالوظائف التالي: التزوير بالدعم لبعضهم البعض في أوقات المحن، والتزويد بالعناية وحماية الأطفال والدعم المادي والدعم العاطفي وتنقل لأعضائها الثقافة والمعرفة والقيم والاتجاهات وتعلم أعضائها حقوق الملكية والالتزام بالروابط الاجتماعية والقانونية.

حيث يؤكد اميرجين بأن هناك عامل يلعب دورا كبيرا في جنوح الأطفال فهي الأسرة، فجنوح الأحداث يكون أكثر احتمالية للحدوث عند الأطفال من أسر وبيوت مفككة ومتصدعة فوجود التوتر ضمن الأسرة، فالأبوة والأمومة غير المرضية ، وعد التماسك والثبات والإحباط الاجتماعي في الأسرة يؤدي إلى الانحراف والتوجه نحو الجريمة.[1]

وعلى ضوء أهمية موقع الأسرة ووظائفها الاجتماعية ودورها الحيوي في تنشئة الفرد. فإننا نستطيع أن ندرك الآثار المترتبة عن التحليل الذي يصيب بناء الأسرة ووظائفها في مجال الضبط

[1] جابر الشديفات ، أمين ، ***العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الاصلاح و التأهيل*** ، م 43 ، 2016 ، ص ، 2127.

الاجتماعي وانعكاساتها الخطيرة على مستقبل الفرد واستقراره النفسي والاجتماعي ويظهر بوادر الانحلال الوظيفي من مصدرين أولهما التفكك الأسري وثانيهما عدم انجاز الأسرة لوظائفها الأساسية.

المطلب الثاني: المدرسة والتعليم.

إن المهام والواجبات التي تضطلع بها المدرسة يمكن أن تجعل منها مؤسسة وقائية تحمي خلالها الأطفال والشباب ومن ضمنها المدرسة التي يتطلب منها تنفيذ مهمتها التربوية والتعليمية على أكمل وجه، وتتمثل الوظيفة الأساسية للتعليم في توصيل المعارف والمهارات وتساهم في تدعيم الاتجاهات والقيم المرغوبة والنظام التعليمي الذي يواجه الماضي حيث ينقل التراث الثقافي إلى الطلاب ويواجه المستقبل عندما يقوم بتطوير الخبرات والمهارات والسلوك الاجتماعي القويم والهدف الأسمى وضع الفرد في وضع يتسم بالثقة والضبط العقلاني الذاتي.

وان المدرسة تلعب دورا حيويا وتؤدي عملا نبيلا في المحافظة على بناء المجتمع واستقراره وهي أحد الأنساق الاجتماعية الهامة التي تقوم بنقل المعايير والقيم وليست فقط لتزويد الفرد بالعلم والمعرفة بل تمارس دورا كبيرا في تنشئة الأطفال وتعد بيئة أمنة للوقاية من الانحراف من خلال العديد من النشاطات التي تمارسها تجاه الأطفال كالإشراف والمراقبة وتعزيز السلوكات الجيدة وتأكيد القوانين والقواعد والتدعيمات للمحافظة على السلوكيات السوية .

المطلب الثالث: الصحبة السيئة ورفقاء السوء

إن من الأسباب الهامة التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الأفعال السلوكية الإجرامية اختلاطه وتجاوبه وتفاعله مع رفقاء السوء لا سيما رفقاء المنطقة السكنية ورفقاء المدرسة الأشرار والمنحرفين فالفرد يتأثر بسرعة كبير بأصدقائه ورفاقه أكثر من تأثره بوالديه وبمدرسته ، وتمارس جماعة الرفاق دورا هاما في التنشئة الاجتماعية لأن الأفراد يحاولون الالتزام بتوقعات جماعة الرفاق ، وأما الصحبة السيئة ورفقاء السوء فانه يدفعون الفرد نحو الانحراف والجريمة، وتعمل الرفقة السيئة على تعريف الشباب بالعادات السيئة كالإدمان على الخمر وتعاطي المخدرات والمقامرة و الرهان وغيرها من الأمور السيئة التي تجلبها رفقة السوء وان الكثير من الشباب يرتكبون الجرائم تحت ضغط و ظروف معينة أو نتيجة لشعورهم بحاجة معينة تدفعهم إلى ارتكاب الجريمة ومن هؤلاء المجرم بالمخالطة التي يقع ضحية الرفقة السيئة .التي تدفعه إلى التقليد في ارتكاب أنماط سلوكية إجرامية .[1]

المطلب الرابع : الدافع الجنسي

غريزة الجنس من العوامل الرئيسة التي تدفع الشخص لارتكاب الجريمة وقد تطرق إلى أهمية هذا العامل عدد من علماء الإجرام عند تفسير السلوك الإجرامي كما توصلت الأبحاث الميدانية في علم الجريمة إلى أن عدم إشباع غريزة الجنس بالطرق المشروع قد تؤدي إلى ارتكاب الجريمة .

[1] ***نفس المرجع*** ، ص، 2127.

وقد تطرق فرويد 1887 إلى أهمية الغرائز بشكل عام وعلاقتها بالسلوك الإجرامي وخصوصا الغرائز التي تميز شذوذها المخالف للطبيعة و ذكر بان السلوك الإجرامي ناتج عن ضعف الأنا العليا أو لانعدامها كما أن "تايلور " لاحظ تميز المجرمين بشذوذ غريزي لا يتوفر لدى الأفراد العاديين ، ومن هذه الغرائز النفسية عن عدم إشباعها أو لصلتها بالشذوذ ، وهذا يؤدي إلى ارتكاب جرائم العرض .[1]

المطلب الخامس : البيئة الترويحية وأوقات الفراغ.

البيئة الترويحية هي البيئة التي يقضي فيها الشخص معظم أوقات فراغه و ذلك بممارسته لنشاط معين يبعث في روحه البهجة و السرور كالذهاب إلى الحدائق و المنتزهات الموجودة والتي تكون قريبة في محل سكناه أما مفهوم الترويح من الناحية العلمية فهو : نشاط اختياري يقوم به الفرد أثناء وقت الفراغ وان دوافعه الأولية هيا الرضا والسرور والبهجة الناتجة من هذا النشاط والترويح الذي يتعلق بألوان الأنشطة التي يقوم بها الفرد والتي يمارسها خارج ساعات عمله حيث أن الفرد اختار بعض أنشطة لممارستها طوعا نتيجة لرغبة داخلية دافعة فالترويح نشاط اختياري يحدث ويمارس في وقت الفراغ وينتج عنه شعور أوإحساس ذاتي بالغبطة أو السرور والراحة والرضا النفسي .

أما وقت الفراغ فهو وقت الحر المتيسر للفرد والذي من خلاله يستطيع ممارسة أنشطة الفراغ الذي يختارها والتي تتلاءم مع أذواقه واتجاهات وموضوعاته وأهدافه ومصالحه،أما في وقت الحاضر أصبح مقدار الوقت ليس مجرد دقائق أو ساعات أوأيام عند الفرد والتي يصرفها و يمضيها كما يشاء و إنما هو الوقت المهم الذي ينبغي تخطيطه وبرمجته واستثماره بطريقة تساعد على تنمية الفرد وتطوير قدراته الفكرية والجسمانية والإبداعية .

وقد اهتمت النظرية الاجتماعية المعاصرة بمسالة الفراغ وكيفية استثماره وذلك لما لها من أهمية في تطوير الإنسان وزيادة طاقاته الإنتاجية ودفع عجل المجتمع إلى التقدم والنهوض بحيث يستطيع تحقيق أهدافه المصيرية وطموحاته المشروعة ، وذلك لكي يستثمر الشاب أو الشابة وقت الفراغ بالأشياء المفيدة حتى لا ينصرف في تيار الجريمة والسلوك المنحرف الذي يدفع إلى ممارسة الأفعال المشينة والمسيئة بحق الأفراد والمجتمع بصورة عامة حيث تدرس النظرية نشوء ونمو وتوزيع أوقات الفراغ للفئات والجماعات الاجتماعية والمهنية التي يتكون منها المجتمع إضافةإلى اهتمامها بمسائل تنظيم الفراغ والاستفادة منه في سد الحاجات والنجاح وطموحات الشباب في الشيء السليم والمفيد للمجتمع.

كما أن سياسة الفراغ في المجتمع المتحضر تعتمد على مبدأ انسني الذي يطمح بتحويل وقت الفراغ إلى وقت الترويح يستفاد منه الإنسان وتستخدمه في تطوير قدراته وإمكانياته الجسمانية والعقلية والمهنية ووقت الفراغ في المجتمع يتيح أمام الإنسان الاحتمالات والإمكانيات التي من شأنها أن تنمي الشخصية طالما أنه يستهدف ترسيخ التربية الإنسانية الفاضلة والتنمية الروحية عند الأفراد والجماعات،

[1] أديهم بن براك، فهد ، **مرجع سابق** ،ص ، 21 .

فانغماس الإنسان في مجال العمل وعدم مشاركته في نشاطات الفراغ لابد أن يقتل عنده أجلا أم عاجلا روح العمل المبدع الذي يستفيد منه المجتمع مما يجعله عرضة لارتكاب الجريمة واندفاعه نحو السلوك المنحرف .[1]

إن من المشكلات الاجتماعية التي ظهرت في المجتمعات في الوقت الحاضر هي مشكلة الإدمان على المخدرات التي تعتبر آفة من آفات أوقات الفراغ حيث كانت اقل انتشارا من الخمر في بلادنا إلا أنها اشد منها فتكا و المدمن على المخدرات سيصاب بانحلال عقلي و خلقي و جسمي فيضعف نشاطه و تقل حيويته و ينحط مستواه الاجتماعي فيهمل أسرته و عمله و سائر حياته كما يصبح قلق المزاج و ضعيف الذاكرة والإدمان على المخدرات له صلة وثيقة بالإجرام إذ أنها تشل المراكز العليا للدماغ و تطلق الغرائز على حالتها البدائية بحيث يصبح الفرد عاجزا على ضبط نفسه وعن التميز بين الخير والشر ، وهناك نقطة مهمة ينبغي الإشارة إليها وهي ليس كل نشاط ترفيهي هو ايجابي و إنما قد يتحول إلى نشاط سلبي إذا أسيء استغلاله وخير مثال على ذلك ألعاب التسلية الالكترونية "الأتاري " وهو فضلا عن فوائده التربوية و النفسية و التقنية إلا أنها لاتخلو من بعض السلبيات.[2]

إذ يمكن أن يكون بداية الانحراف و تعلم السلوك الإجرامي إذ ما أدمن على ممارسة اللعب و بهذا يظهر أن طبيعة النشاط الترويحي الذي يقضيه الشخص له علاقة مباشرة أو غير مباشرة في اتجاهه نحو الجريمة مما يحتوي على المجتمع ممثلا في هيئاته الاجتماعية والرياضية أن يشرف على تنظيم أوقات الفراغ لشرائح الشباب المختلفة و توجههم إلى حسن استغلاله و حين يعمل ذلك فيه يهيئ لنفسه الحماية الأزمة ضد الشرور والآفات الاجتماعية ومنها الجريمة .

المطلب السادس : ضعف التربية الدينية .

إن للجانب الديني الأثر الفاعل في تدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع و محاربة الظواهر الانحرافية التي قد تطرأ على نفوس الناس و علاجها من أجل الوقاية منها ، ودور الدين يفوق دور أية مؤسسة تربوية و قانونية كونه يخاطب الضمير الإنساني الذي هو مركز الثقل في توازن الطباع البشرية و تربيتها على حب الخير و الحق و الجمال .

في حين تعجز الإبداعات الإنسانية بعلومها و أنظمتها وفلسفتها أن تنفذ إلى الضمير الإنساني و يقتصر دورها فقط في التحكم بالحياة الظاهرة للإنسان فتسن له الطريق ، وتراقب سيره عليه و تردعه بالعقوبة الشديدة إذا حاد عنه .

---

[1] سعدون عبد الله ، نوري ، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة ، ***مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية*** ، ع 01، 2011 ، ص ، ص ، 33 ، 34 .

[2] ***نفس المرجع*** ، ص ، 34 .

وأشار بعض علماء الإجرام إلى أهمية الدين في وقاية المجتمع من السلوك الإجرامي و في هذا الصدد يرى العالم " دي بيتس " إن ضعف الوازع الديني هو العامل الرئيس المؤدي إلى هذه الزيادة المفزعة في الإجرام .

أما العلامة " كراوس " فقد وضح رأيه في العبارة الآتية " إن الابتعاد المتزايد عن الله الذي يحتاج أكثر فأكثر طبقات كثيرة من الناس و كذلك النظرة اللادبية إلى الحياة و العالم التي هي نتيجة للابتعاد عن الله تكون الأرضية الخصبة التي تزدهر فيها الرذيلة و الجريمة و إن الروح الأدبية الصحيحة غير ممكنة بلا دين ".

و من هنا يتضح لنا أن للدين الأثر الفاعل في تقويم النفس البشرية نحو ما هو صحيح حيث أن الدين الإسلامي بطبيعته الحال ينهي عن أي عمل لا يرضي الله و الناس و ينهي عن القيام بالجرائم التي لها مساس بحياة الأفراد.[1]

[1] **نفس المرجع** ، ص ، 36.

الفصل الثالث : ظاهرة الأحياء الشعبية
المبحث الأول : ماهية الأحياء الشعبية
المطلب الأول : تعريف الحي الشعبي
المطلب الثاني : نشأة و تطور الأحياء الشعبية
المطلب الثالث : أصناف الأحياء الشعبية
المبحث الثاني : خصائص الأحياء الشعبية
المطلب الأول : الفقر
المطلب الثاني : البطالة
المطلب الثالث : الكثافة السكانية
المطلب الرابع : التهميش و الحرمان
المطلب الخامس : انتشار الآفاءات الاجتماعية
المبحث الثالث: صور الانحراف الاجتماعي في الأحياء الشعبية
المطلب الأول : السرقة
المطلب الثاني : الجرائم
المطلب الثالث : الكحول و المخدرات
المطلب الرابع : تنامي ظاهرة العنف
المطلب الخامس : تنامي ظاهرة الشذوذ الجنسي
المطلب السادس : ضعف آداء مؤسسات الضبط الاجتماعي
المطلب السابع : الأزمة القيمية و التفكك الاجتماعي
المبحث الرابع : استراتيجية مواجهة الإنحراف الاجتماعي
المطلب الأول : تفعيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي
المطلب الثاني : تحسين المستوى المعيشي للسكان
المطلب الثالث : تفعيل دور الأجهزة الأمنية
المطلب الرابع : حملات تحسيسية و توعية
المطلب الخامس : تفعيل دور لجان الاحياء

تطرقنا في هذا الفصل إلى التعريف بالأحياء الشعبية باعتبارها ظاهرة اجتماعية ذات أهمية بالغة مع تبيان كيفية نشاتها وتطورها وتاثيرها على المجتمع وما ينجم عنه من خصائص وصور تؤدي الى العديد من الظواهر وهذا مايؤدي الى البحث عن حلول واستراتيجيات لمحاربتها .

المبحث الأول : ماهية الأحياء الشعبية

تعتبر ظاهرة الأحياء الشعبية موضوعا هاما و حساسا لأن وجودها يعود إلى خلفيات اجتماعية و استعمارية حيث تنمو غالبا هذه الأحياء فوق حيز جغرافي شاغر في المدينة يكون عادة ملكا عموميا في أطراف المدينة مما يعيق السير الحسن لنمو العمران ولهذا وجب تحديد مفهوم الحي الشعبي ونشأته كما يلي :

المطلب الأول : تعريف الحي الشعبي

هو منطقة سكنية يسكنها في الأغلب أعداد كبيرة من الناس، وتتصل مبانيها بالموروث الشعبي أو تبنى على الطريقة التقليدية لمتبعة في ك بلد أو مدينة: فنرى مثلا الأحياء الشعبية في المغرب تبنى على الطراز المغاربي الذي يتميز ببناء الأقواس، وصنع النقوش الكثيرة، وتزيين الجدران ويتميز الحي الشعبي ببساطة ساكنيه وطيبتهم، حيث تجمعهم علاقات وطيدة ومتقاربة: فسكانه عائلة واحدة كبيرة وغالبا ما تكون أزقته وطرقاته وحواريه ضيقة، والبيوت والمحال التجارية متقاربة وتكاد تكون ملتصقة يبعضها البعض. [1]

يعرفه حسن النكلاوي علة أنه: عبارة عن مناطق سكنية مزدحمة بالسكان الذين أتوا من مناطق مختلفة من الريف ويعزل فيها خليط من السكان يتصفون بأنهم من المستويات المنخفضة

وهي بذلك المناطق التي يلجأ إليها النازحون من الريف إلى المدينة كما أن الاكتظاظ بالمباني والسكان يتبر من أهم سماتهم.

ويعرفه عمر التوميعلى أنه : مناطق لا يزيد سكانها عن كوخ من الخشب والصفيح لا تسمح بالحياة المستقلة الخاصة بأفرادها ولا تتوفر فيها المرافق الضرورية والصحية الأزمة.

أما عاطف غيث فقد عرفه: بأنه المكان الذي توجد به بعض المباني وتتميز بالازدحام الشديد والتخلف والظروف الصحية غير الملائمة وما يترتب عن ذلك من أثار عن الأمن والأخلاق فهي مناطق تمثل كل المظاهر السلبية عن فقر وبؤس وما ينتج عنها من قلة الراحة والأمان وانعكاساتها على الفرد والمجتمع.[2]

المطلب الثاني: نشأة وتطور الأحياء الشعبية

يرجع أغلبية علماء الاجتماع أسباب وعوامل انتشار البيوت القصديرية في الأحياء الشعبية إلى عامل الهجرة الريفية اتجاه المدن، حيث تميزت الثورة الصناعية التي قامت في أوروبا بحدوث تطور هائل في

---

[1] مشعلة ، فاطمة ، ***مفهوم الحي الشعبي – موضوع*** ، 2016-09-06 ، 2021-02-20 ، https://mawdoo3.com.

[2] العلوي ، جميلة ، ***واقع الأحياء المختلفة لمجتمع مدينة سطيف*** . رسالة ماجستير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2006 ، 2007 ،ص ، ص ، 13 ، 14 .

وسائل الإنتاج نتيجة الاختراعات التكنولوجية فظهرت مصانع كبيرة تمركزت في المدن فاضطر معظم سكان الريف هجر منزلهم والانتقال إلى المدن، وقد أدى هذا التطور الذي حصل في أوروبا إلى نتائج خطيرة منها: القضاء على الصناعات اليدوية يجمع السكان حول المصانع الكبيرة في أماكن تكاد تخلو من السكان وبالرغم من الجهود التي بذلتها الدول الصناعية الكرى لتحسين المرافق في تلك الأحياء القصديرية فانه ماتزال معظم دول انجلترا على سبيل المثال تحتوي على أحياء قصديرية أحياء الصفيح تتميز بضيق طرقها كثرة سكنيها وهذاالنمو السريع الذي شهدته أوروبا خاصة يعود إلى عوامل الطرد بالريف وعوامل الجذب بالمدينة، هذا الريف الذي يتميز بقلة المؤسسات التعليمية ، فرص العمل المرافق الصحة وانتشار الأمراض بشكل واسع وضعف دخل العامل ، بالإضافةإلى توفر هذه المرافق المذكورة في المدينة.

كم كتب تقرير الأمم المتحدة حول الهجرة الريفية نحو المدن ببياناته من تعدادات السكان لسنوات الستينات والسبعينات أن البيوت القصديرية عرفت انتشارا واسع النطاق بفعل الهجرة الريفية التي عرفتها الدول لصناعية ، حيث أن ثلث سكان الريف المضافة ي أوروبا واسيا وأمريكا اللاتينية ابتلعتها الهجرة نحو المدن ، واستقر معظم هؤلاء النازحين في بيوت قصديرية ، ففي عام 1950 كان 29 شخص فقط من كل 100 شخص يعيشون في المدن ولم تكن المناطق الحضرية في العالم كله تضم سوى 734مليون ساكن وكانت مدينتان فقط هما لندن ونيويورك تضم كل واحدة منهما 08 ملايين شخص ، وبحلول عام 1990 زاد عدد سكان الحضر إلى أكثر من ثلاثة أضعاف فوصل إلى 2390مليون وأصبح 45 شخص من كل 100 شخص يعيشون في المدن ومعدل هذه الزيادة كان سببها المباشر قوافل المهاجرين الريفيين صوب المدن .[1]

بسبب تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية في أوروبا وأسيا وأمريكا اللاتينية التي صعبت على سكان الريف الاستقرار في ظل التطور الهائل خاصة في المجال الصناعي الذي خلق مناصب شغل وتحسن مستوى المعيشة للسكان خاصة في الدول الأوروبية التي عرفت قفزة نوعية نتيجة للثورة الصناعية التي أخرجت هذه الدول من الأوضاع المزرية .

كما لم تعرف البلدان العربية قديما انتشارا للبيوت القصديرية في مدنها ، لأن طبيعة الاقتصاد الحضري المتمثل في الصناعة الحرفية والتجارة لم تكن بحاجة إلى المزيد من الأيدي العاملة .

ولكن الاحتكاك الاقتصادي والاستعمار في بداية القرن لعشرين بين الدول العربية والدول الأوروبية قد أدي إلى تغيرات حضرية مهمة أبرزها توسع حجم المدن وانتشار البيوت القصديرية بسبب نمو التجارة وبداية حركة التصنيع باستخدام التكنولوجي الغربية حيث بدأت المدن الرئيسية تشهد بداية زيادة تدريجية في أعداد السكان وتزامن ذلك مع بداية نيل الدول العربية لاستقلالها ، فقوى تيار الهجرة الريفية نتيجة لانخفاض مستوى المعيشة وعدم وجود سياسة زراعية قادرة على خلق الاستقرار للسكان الريفيين، الشيء الذي دفعهم إلى النزوح باتجاه المدن واستقرار نسب كبيرة في أحياء الصفيح .[2]

---

[1] لدرم ، أحمد ، ***البيوت القصديرية وعلاقتها بجنوح الأحداث*** . مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2007 ، 2008 ، ص ، 41.

[2] **نفس المرجع** ، ص ، 42.

المطلب الثالث :أصناف الأحياء الشعبية

لقد تنوعت وتعددت أصناف الأحياء الشعبية حسب معايير و اعتبارات متعددة ، لهذا ارتأينا أن نقدم أهمها :

- الحي التقليدي : التي بدورها تعني الوحدة العمرانية التي تسكنها فئة من المجتمع منذ فترة زمنية طويلة و قديمة و هو أحد الأشكال الأكثر انتشارا من الأحياء الشعبية و العصرية حديثة النشأة و لهذا النوع من الأحياء خصائص بارزة تميزه عن باقي الأحياء الأخرى ، والتي تدل عليه مؤشرات ذات طابع تقليدي و هذا يتجلى في انتشار المنشأة الدينية بهذا النمط و أيضا حجم الأسرة الكبير ، ومن الأشياء المرتبطة ارتباطا وثيقا بالأحياء التقليدية هو انتشار الأمية و هذه الأخيرة من شأنها أن تؤثر سلبا على تطور أساليب الحياة الحديثة داخل الحي لكن الملاحظ أن هذه الأحياء ما تزال تحافظ على جوانب تقليدية ترتبط بالمهن و الحرف الممارسة من طرف أفرادها بكثرة .

و الجدير بالذكر أن جل الأحياء التقليدية بالجزائر بنيت إبان الحكم العثماني الذي يعد النواة الأولى لمثل هذه الأنماط العمرانية و تمتاز مباني هذه الأحياء ببنائها بمواد محلية بسيطة ، كما يلاحظ على الأنماط العمرانية أنها تمتاز بالكثافة مشكلة نسيج متلاحم حسب منطق يراعي الجوانب الفيزيقي و الوظيفي ، و بيوت الحي التقليدي مبنية الحجارة و الطين و غالبا ما تكون متلاصقة .[1]

شوارعها ضيقة متعرجة وغالبا ما يكون المبنى مكون من طابقين إلى أبرع طابق يتم إيصالها بسلالم و تكون محاطة بفناء " حوش أو وسط الدار " .

وأغلب مدن العالم تضم أحياء تقليدية ، وهناك ما يسميها بالأحياء الشعبية ويرى أغلب العلماء أن أسباب ظهور هذه الأحياء يرجع إلى أن هذه الأحياء كانت فيما مضى و عند إنشاءها أحياءها متطورة و راقية حسب الفترة التي ظهرت فيها ولكنها مع مرور الوقت فقدت قيمتها و هذا يعود إلى هجرة و ترك أصحاب هذه الأحياء لمساكنهم و رحيلهم إلى أماكن أخرى و هذا ما جعلها مع مرور الوقت تصبح جل مساكنها قديمة و قدوم فئات جديدة للعيش فيها اغلبهم من ذوي الدخل الضعيف و هذا ما يبرر وجوده على تلك الحالة خاصة من جانب الهيكل العمراني للمباني ومن مظاهر الأحياء التقليدية أحياء فوضوية نظرا لقدم مبانيها من جهة و تركزها في مناطق غير مرغوب فيها من جهة أخرى ، داخل حدود المدينة نظرا لما تمتاز به من قدرات و انتشار الأوبئة و الآفات الاجتماعية و أيضا عدم توفرها على المواصلات تنفر من الحياة فيها ما عدا لجوء الفئات ذات الدخل المحدود ،كما تمتاز المنطقة التي عادة ما تبنى عليها هذه الأحياء تكون مساكنها مبنية من طرف سكانها و هي عبارة عن مساكن مؤقتة لا تتماشى مع أنظمة التخطيط العمراني السليم و تمتاز هذه الأحياء بعدة خصائص عمرانية و اجتماعية أما فيما يخص الخصائص العمرانية فتتمثل فيما يلي :[2]

- مباني قديمة متماسكة تمتاز بعدم وجود مرافق و تجهيزات مهمة من إنارة عمومية و عدم توفر تجهيزات الصرف الصحي .

---

[1] شويشي ، زهية ، ***مجتمع القصور دراسة في الخصائص الاجتماعية و العمرانية و الثقافة لقصور مدينة تقرت*** ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2006 ، ص ، 77.

[2] **نفس المرجع** ، ص ، 78.

- تمتاز بعدم توفر أماكن لعب الأطفال و المساحات الخضراء و الحدائق و المنتزهات وعدم توفر طرق المواصلات بفضل تصميمها القديم الذي لا يراعي ذلك لعدم وجود طرق المواصلات عند إنشاء هذه الأحياء و إن وجدت فهي عبارة عن ممرات متعرجة و ضيقة و تمتاز بكثرة القمامات لانعدام الأماكن المخصصة لذلك بفعل الشكل المادي الذي لم يراعي ذلك ، و على الصعيد الاجتماعي تمتاز الأحياء التقليدية خصائص متعددة منها انتشار أفات الفقر الشديد بسبب ازدياد الكثافة السكانية بحيث نجد أن مسكن واحد تسكنه عدة عائلات قد تكون من أصل واحد أو عدة أصول مفرقة هذه الزيادة السكانية أدت مع مرور الوقت إلى انتشار الآفات الصحية و انتشار الأوبئة و على صعيد التعليم نحظ أن هذه الأحياء ترتفع بها نسبة الأمية و الإجرام و ظاهرة الطلاق و ما زالت أو انتشرت بها مظاهر غياب الضبط الاجتماعي و القانون و إحلال عرف هذا ما لا خدم تطور الأحياء و يؤدي إلى انتشار الجريمة و الآفات الاجتماعية بكثرة.

و لطالما ارتبط الحي التقليدي بالعمران التقليدي الذي يشمل المساكن و الأحياء التي يحتويها العمران التقليدي ، و العمران التقليدي مجال خصب اهتم به العلماء و المفكرين و منهم العلامة ابن خلدون الذي عرفه على انه التساكن أو التنازل و اقتصاد للحاجات و التعاون على المعاش .[1]

ومناطق العمران التقليدي كالأحياء التقليدية يربط أفراده روابط مادية و فكرية و روحية و كل ذلك في محيط إنساني ، أما على الصعيد الاجتماعي فيمثل الدور الذي يلعبه الإنسان باعتباره مدني أي ضرورة الاجتماع و إذا عدنا إلى مفهوم العمران التقليدي الذي يرتبط بالعمارة التقليدية فنجد هذا المصطلح قديما مأخوذ من كلمة يونانية و يعني المسكن أو المنزل و هو مكان سكن الإنسان و تدبير شؤونه المنزلية .

- الحي العصري : يعبر عن وحدة عمرانية تسكنها فئة من المجتمع في فترة زمنية قصيرة و معظم الأحياء العصرية حديثة النشأة مقارنة بالأحياء القديمة .

و هدف إنشاء هذه التجمعات السكانية هو إدخال نمط عمراني حديث لحل أزمة السكن و التي أصبحت تعاني منها جل المدن و ما يميز هذه الأحياء أنها لا تراعي هذه التقاليد والعادات على الصعيد الاجتماعي و العمراني ، حيث أنها عرفت تغييرات داخلية وهذه الأحياء عبارة عن تجمعات مبنية بوسائل و أشكال مخالفة على التي عرفت به الأحياء القديمة .

على صعيد الموصفات الفيزيقية فهي تمتاز بأنها ذات ارتفاع به عدة طوابق لها شكل هندسي موحد و عدم وجود بعض التجهيزات ذات الأهمية الكبرى مثل الأسواق، و ما عدا ذلك تتوفر على تجهيزات تفتقر لها جل الجماعات السكانية ذات الطابع الشعبي و التقليدي مثل الشبكات الحيوية " ماء ، كهرباء ، غاز ، هاتف " كما تتوفر على انفتاح على الهواء الطلق ، تمتاز شوارعها الواسعة عكس التجمعات القديمة ذات الممرات الضيقة .[2]

كما تتوفر على السيارات و مواقف السيارات و يسودها طابع العمارات الجماعية .[3]

[1] **نفس المرجع** ، ص ، 79.
[2] **نفس المرجع** ، ص ، 80 .
[3] **نفس المرجع** ، ص ، 80.

المبحث الثاني : خصائص الأحياء الشعبية

تتميز الأحياء الشعبية عن باقي الأحياء الأخرى بالعديد من العادات والمظاهر السيئة مما اثر سلبا على النسق الاجتماعي والمعيشي الخاص بها هذا مايجعلها تعاني من العديد من المشاكل والضغوطات وهذا ما يدفعنا الى التعريف بالعديد من الخصائص التي سنتطرق اليها في هذا المبحث .

المطلب الأول : الفقر

إن الفقر من أكثر المشكلات التي تعيق التنمية في دول العالم ومنها الجزائر ، فقد تعرض النسيج الاجتماعي إلى صدمة عنيفة لاسيما في العشرية السوداء، وما تبعها من تفاقم حجم الفقر وما أنجر عنه من مظاهر كالتهميش والحرمان التي انعكست على المجتمع الجزائري.

فلقد مرت ظاهرة الفقر في الجزائر بعدة مراحل أهمها مرحلة الستينات والسبعينات حيث ورثت الجزائر بنية اقتصادية متخلفة وهشة وشكل خروج فرنسا من الجزائر بداية لمعضلات أثرت على مسار الدولة الجزائرية سياسيا واقتصاديا فتميزت هذه المرحلة بارتفاع معدل الفقر خاصة في المناطق الريفية ومع بداية السبعينات اتخذت

الدولة على عاتقها تلبية الحاجات الأساسية وضمان الرفاه الاجتماعي وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية باعتبارها المسؤول الوحيد عن توفير فرص العمل .[1]

والخدمات خاصة في مجال التعليم والصحة والإسكان ودعم السلع من خلال نظام التخطيط المركزي

أما مرحلة الثمانينات والتسعينات فقد عرف المجتمع التحسن الاجتماعي فيها في السبعينات وبداية الثمانينات لم تعمر طويلا بسبب تناقص الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وتعرض الاقتصاد الجزائري لاختلافات هيكلية، كما ساهمت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منتصف الثمانينات في زيادة مظاهر الفقر حيث سجلت انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 15.6إضافة إلى انخفاض مناصب الشغل الجديدة ، وبداية التسعينات لجأت الجزائر إلى تبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية لمعالجة الأزمة حيث لن تسمح برامج الإصلاح الاقتصادي التي شرع في تطبيقها أواخر الثمانينات والتي تم توسيعها منذ 1994 من تحسين الوضعية الاقتصادية والتخفيف من التوترات اجتماعية المرتبطة بمسألتي حماية مناصب الشغل وتراجع المداخيل، وأدت جل التغيرات التي جرت على مستوى السياسة الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال لاقتصاد السوق إلى تقهقر اقتصادي مطول رافقه ضغط تضخمي متواصل للديون الخارجية وبطالة متزايدة مما جعل حدة الفقر تزداد وأن الدولة لم تهتم برسم سياسة اجتماعية ناجحة بل انصبب جل اهتمامها نحو تحسين المؤشرات الاقتصادية الكبرى وتحقيق التوازنات المالية فقد أدخلت الإصلاحات الاقتصادية فئات جديدة في دائرة الفقر.[2]

[1] بن عمار ، نوال ، معضلة الفقر في الجزائر ، **مجلة حوليات جامعة الجزائر 01** ، ع 02 ، م 34 ، 2020 ، ص ، 455.

[2] **نفس المرجع** ، ص ، ص ، 456 ، 457.

وبالتالي عرفت ظاهرة الفر أثناء مرحلة ما بعد 2000 تطورا سريعا بسب مايعرف بسياسة الإصلاحات الاقتصادية فقد انجر على ذلك ازدياد عدد العائلات المعوزة والفقيرة، وأن تحسن الوضعية الاقتصادية في الجزائر مع بداية الألفية الجديدة أدت إلى انخفاض معدلات الفقر.

المطلب الثاني : البطالة

تعتبر البطالة إحدى أهم أسباب الفقر في الجزائر فازدياد معدلات البطالة معناه انعدام وعدم توفر المال أو الدخل اللازم للمعيشة لدى لأفراد ، وهذا ماترتب عنه نشوء حالة من الحرمان والعجز عن توفير المتطلبات الأساسية للحياة ، حيث انتقلت معدلات البطالة من 15.79سنة 1980 إلى 11.33 سنة 2008 ليصل حدود 11.7 سنة 2017 ، وهذا ناتج عن غياب استثمارات جديدة سواء بالنسبة للمؤسسات العمومية أو الخاصة وتشير الحصيلة التي وضعتها المفشية العامة للعمل أن الجزائر منذ فترة طويلة شهدت ظاهرة تريح العمال والتي كانت بأعداد كبيرة ، مما أدى إلى تفاقم معدلات البطالة حيث أدت التغيرات والتطورات الاقتصادية إلى إعادة النظر في حجم العمالة بالمؤسسات الوطنية والذي أثر على سوق العمل وذلك على المدى القصير من ناحية تدهور العمالة وهو ما يعنى زيادة حتمية في عدد البطالين ومن ناحية أخرى أدت إلى انخفاض في الأجر القاعدي للعمال نتيجة السياسة النقدية التي أدت التضخم وهذا ما أدى إلى زيادة معدلات الفقر في الجزائر.[1]

المطلب الثالث : الكثافة السكانية

تعتبر الكثافة السكانية من أهم المشكلات التي تواجه المدن حيث تعتبر من الخاطر التي تحيط بالخدمات حيث يزداد الضغط على الخدمات التعليمية والصحية وشبكات الصرف الصحي والطرق والمواصلات والكثافة السكانية تعني العلاقة بين السكان والمساحة التي يقيم عليها السكان.

تعاني المدن الحالية من عمليات الهجرة المتواصلة من القرى والضواحي المحيطة بالمدن بحثا عن العمل حيث أدى ذلك لتزايد عمليات الضغط على الخدمات ولعل من أخطر ما تحمله الهجرة والمهاجرين هو العادات والتقاليد وزيادة أنواع من الجرائم حيث أنه لكل مجتمع عاداته وتقاليده والتي تميزه عن غيره من المجتمعات.

إذ تعد الكثافة السكانية من أهم المعايير التي تراعيها وتهتم بها الدول عند القيام بعمليات التنبؤات المستقبلية ومن أهم المشكلات التي يمكن أن تدرسها الكثافة السكانية مشكلة الجريمة حيث أن الكثافة السكانية تؤدي إلى التزاحم والتقارب مما يولد العديد من الجرائم والنزاعات العائلية .[2]

المطلب الرابع : التهميش والحرمان

إن المتأمل للتركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري يلخص أن هناك شريحة لا بأس بها من الأفراد تعي في ظل وضعية اجتماعية متأزمة تصنف وفق المعايير الأولية تحت خط الفقر، وغالبا ما

[1] **نفس المرجع** ، ص ، ص ، 258 ، 259.

[2] عيساني ، نور الدين ، ***المسألة السكانية و أبعاد تنظيم الأسرة في الجزائر*** ،جامعة الجزائر 2،(د ، ن) ، ص . ص . 3 . 2

تستقر هذه الفئة في الأحياء الشعبية العتيقة أو في القرى الفقيرة والتجمعات السكانية الفوضوية المتلخصة للمدن الكبرى.

وقد لا نكشف سرا أو نقدم إضافة إذا قلنا أن طبيعة الظروف المجتمعية الصعبة التي تعيشها أغلب الأسر الفقيرة في الجزائر ، كعدم القدرة على صرف تكاليف التعليم والصحة وضيق السكن، وعدم استجابته لمتطلبات الحياة الكريمة وسوء التغذية وانخفاض الدخل وانتشار البطالة على نطاق واسع بين الشاب قد ولد مناخا اجتماعيا ملائما لظهور ما يعرف بالجماعات الهامشية أو المهمشة.

وفي هذا الصدد يقدم الباحث الاجتماعي "إسماعيل قيرة" وصفا دقيقا للجماعة الهامشية حيث يقول " ..... وعلى أية حال تشكل الفئات الهامشية عالما واسعا ، يمتد عبر الشرائح المختلفة الرابضة في قاع المدينة ، وتنتشر في أماكن متعددة ، عالم له علاقاته ولغته ونمطه المعرفي والقيمي وأفراده خليط من العناصر الرثة المعدمة كليا والمحرومين والفقراء وممتهني الأنشطة غير الرسمية والمستخدمين ذوي الأجور المنخفضة ، العاطلين عن العمل المتسولين، ساكني الأحياء المتخلفة الأحداث المتشردين، وكل من يلتقط رزقهم من قلب علاقات الشارع القذرة ...."

وإذا قدمنا اجتهادات تحليلية للخطاب الوصفي الذي قدمه الباحث للجماعات الهامشية نخلص إلى أن هذه الجماعات على هذا النحو فئة تتنبأ وضعا متدنيا في إطار نظام التدرج الاجتماعي .[1]

وتعاني عزلا كليا أو جزئيا ممنهجا وشعورا متناميا بالغربة عن الثقافة المحيطة بها .وعن لجماعات الأخرى من حولها ، فضلا عن تحييدها عن كل الخدمات التي يقدمها المجتمع الحضري وخاصة في المجال التنموي.

وأمام هذه الوضعية الاجتماعية الصعبة التي تعيشها هذه الجماعات وفي ظل رواج ثقافة اليأس والقنوط بين أفرادها وانعدام أي أمل في إيجاد حلول جدية كفيلة بتغيير أوضاعهم نحو الأفضل، يصبح الوضع مهيأ أمام هذه الجماعات لتشكيل تكتل ثقافي فرعي معارض للثقافة العامة السائدة في المجتمع، تحيز وتشجع أفرادها على إتباع أساليب غير شرعية في سبيل تحقيق أهدافها وتحسين أوضاعها كاللجوء إلى أسلوب السرقة والنهب والاختلاس والاعتداء على الأملاك العامة والخاصة والخطف مع طلب الفدية –كما نلاحظ الآن- والمتاجرة في الممنوعات كالمخدرات والأشياء المسروقة ...الخ ، وهو ما نعايشه يوميا ي أحيائنا وقرانا ومدننا والأخطر من ذلك هو أن هذه الجماعات الهامشية وبمرور الوقت وتجذر الثقافة الفرعية المعارضة بين أفرادها تعمل على " توريث الإجرام" إلى الأجيال التي تليها، وهذا ما نبه إليه الباحثان " كليفورد شو" و " هنري ماكاي" ، عندما صاغا نظريتهما حول الانتقال الثقافي للإجرام" حيث أكدا على أن المناطق التي تعاني من وزع اقتصادي وفقر مدقع على نطاق وسع بين أفرادها ينتقلا لإجرام فيها ثقافيا من جماعة إلى أخرى ومن جيل إلى أخر بحيث تحافظ معدلات الجريمة على مستوياتها.[2]

---

[1] بن تروش ، عماد ، العوامل المؤثرة في ظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري ، ***مجلة الواحات للبحوث و الدراسات*** ، ع 13، 2011 ، ص . 128.

[2] **نفس المرجع** ، ص.129.

ويتم هذا الانتقال من خلال عمليات ثقافية عن طريق الاتصال الشخصي بين الأفراد وبين الجماعات على السواء بل يصبح الإجرام تقليدا اجتماعيا بالنسبة إلى عدد كبير من المجرمين ، فالمجرم الذي يعيش بينها .كما أن هؤلاء لا يشتركون سلوكه الإجرامي ولا يستهجون أفعاله لأن مل هذه الجماعات تتوقع منه مثل هذا السلوك .

والواقع أن الباحثين قد قدما تبريرات اقتصادية لسببية الجريمة تنطبق تماما مع أسبابها في المجتمع لجزائري ، حيث يعتقدان أن الأفراد الذين يعيشون في مناطق فقيرة ذات مستويات اقتصادية جيدة إلا أن أفراد المناطق الفقيرة سرعان ما يقتنعون بأن طموحاتهم لا تتحقق بالطرق المشروعة الأمر الذي يشكل لديهم صراعات داخلية بين الهدف والوسيلة وهو الذي يقودهم إلى تبني الجريمة كبديل منقذ.

المطلب الخامس : انتشار الآفات الاجتماعية

انه مع تضاعف عدد سكان الدول العربية وعلى الخصوص في مدنها الكبرى تضف ووصل إلى حد لانفجار الديموغرافي ، الذي خلف عدة مشاكل اجتماعية كالبطالة وسوء السكن وانتشار الأمراض بفعل تدني مستوى معيشة السكان نتيجة عدم توازن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع النمو الطبيعي للسكان والهجرة الريفية ، حيث برزت عدة انحرافات كانتشار الدعارة بشكل كبير في مصر وتشغيل الأطفال في سن مبكرة وقطعهم عن الدراسة حيث وصل معدل الأمية لدى القصر نحو 23بالمائة في الوطن الغربي سنة 1990 .[1]

كما زادت حدة السرقة وانتقلت من طابعا البسيط إلى عالم الاحترافية والتخطيط بالإضافة إلى جنوح الأحداث الذي أصبح يشكل هاجسا حقيقا أمام سلطت الدول العربية بحيث تصدر لمؤسسات الأمنية كل سنة أرقام تدل بوضوح على تضاعف أعداد جنوح الأحداث في لدول العربية التي يصل معدل دخل الفرد فيها 07دولار يوميا.

كما يعود انتشار هذه الجرائم والانحرافات إلى غياب السياسات التخطيطية في مجال رعاية الأحداث والتي تعتمد على بحوث علمية دقيقة لإبراز دور العوامل الأخرى بالإضافة إلى انعدام التنسيق بين البرامج الوقائية والعلاجية مع البرامج التنموية.

المبحث الثالث: صور الانحراف الاجتماعي في الأحياء الشعبية

نحاول هنا الوقوف عند صور الانحراف الاجتماعي المنتشرة في الأحياء الشعبية حيث نجملها فيما يلي :

المطلب الأول : السرقة

السرقة هي أخذ مال أو حاجيات الغير مهما اختلفت خفية دون رضاه، وعرف المشرع الجزائري السرقة بأنها اختلاس شيء غير مملوك للفرد، وتنقسم السرقة إلى قسمين: سرقة بسيطة وهي سرقة أشياء الغير دون رضاه والسرقة الموصوفة تعتمد على وسائل خاصة للقيام بها كالسلاح والتخطيط

[1] لدرم ، أحمد ، **مرجع سابق** ، ص. 56 .

المسبق ، وبناءا عليه فقد تم توقيف 4739 حدث بتهمة السرقة من طرف قوات الأمن الوطني الجزائري سنة 2005 .[1]

بعدما كانت قد أوقفت 3439 حدث بتهمة السرقة 2004أي بزيادة قدرها 4 بالمائة، وتصدرت الزيادة من بين الجرائم الأخرى.[2]

وتتعدد أسباب وعوامل السرقة حيث أثبتت بعض الاختبارات أن السلوك الجانح يرجع إلى عدم إشباع حاجات الحدث النفسية في مرحلته الأولى، فالسرقة تولد من عدم إشباع الوالدين لحاجات الطفل من حب باعتبار أن المال في أعماق عقله الباطن رمز غير شعوري للحب والحنان ، فان لسان حاله يحدثه من الأعماق حيث يسرق بأنه غير أثم إنما يسترد ما أخذ منه من بضاعة ظلما من حب وحنان .

كما أن في مرحلة المراهقة تطغى على الحدث رغبات كثيرة ومطالب عديدة يسعى إلى تحقيقها ، وإذا لم يجد المال الكافي لتلبيتها يتجه إلى السرقة لأنها لا تتطلب إلا المغامرة والجرأة ، أما بالنسبة لجرائم الاحتيال فلا توجد بين الأحداث لأنها تتطلب الخبث والدهاء والتخطيط ، كما أن جرام السرقة دائما تحتل المراتب الأولى من بين الجرائم عند الأحداث.

كما يعطي " مصطفى حجازي" نموذجا من السرقة وهي السرقة المرضية وهي السرقة الاندفاعية النووية التي لم يخطط لها ولم تنفذ بمهارة أو تلك التي لا يحتاط الحدث السارق خلالها لحماية نفسه من الملاحقة ، وكذلك تلك التي يبدو عليه وكأنه يلفت النظر إليه ويثير الشكوك من حوله ، وهذا يدل على اضطراب أكيد عد الحدث فقد يحدث أن يسرق الحدث من مكان ما ثم يظل يتجول في نفس المنطقة بشكل يثير الشكوك فيقبض عليه سرعان ما يعترف ، أو ذلك الذي يسرق ثم ينام في مكان السرقة إذا داهمه النعاس وهذا يدل على تخلف عقلي أو اضطراب نفسي لديه ، كما يتوقف هذا النوع من السرقة على طبيعة الشيء المسروق .

فسرقة أشياء غير مفيدة أو التي لا يمكن استعمالها أو بيعها تدل على سرقة ذات طابع طفيلي عبثي مثلها الأشياء القديمة التي لا تتناسب قيمتها المالية مع الأخطار التي يتعرض لها السارق .

ومن أهم الدلائل للتفريق بين السرقة المرضية والسرقة العادية هو مصير المسروق فالأشياء التي تسرق وتجمع وتحطم أو توزع على الأطفال أو تؤكل كلها تدل على مظاهر مرضية ، بالإضافة إلى كل هذا فشخصية الضحية تعطينا دلالة على أخرى على نوع السرقة ، فسرقة سيدة عجوز قد تدل على إزاحة الصراع النفسي التعويض والانتقام من الوالدين أو من يمثلها وكذلك الحدث الذي اعتاد نشل السيدات المتبرجات المتعاليات كن يثرن في نفسهم مشاعر الحقد والرغبة في الانتقام منهن وإذلالهن فهذا صراع حاد يدور حول الأم الذي يئس من الحصول على حبها ، ويرجع علماء الاجتماع اتجاه الحدث نحو السرقة إلى فشل مؤسسات التنشئة الاجتماعية في أداء دورها وخاصة الأسرة ، فالطفل في بداية حياته يبدأ بأخذ أشياء ليست لهولكن إذا قبلت بالرضا من طرف الوالدين أو المحيط الأسري للطفل ، فانه يعتبرها عادة عادية أم بها كما أن بعض الوالدين يشجعون أطفالهم على مثل هذه السلوكات بوصفها

[1] **نفس المرجع** ، ص ، 77.
[2] **نفس المرجع** ، 78.

بالحنكة والإثارة ، بالإضافة إلى ما تعرضه وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون وما يعرضه من أفلام تتعلق بالسرقة .[1]

فهي تصور لهم المجرمون بأسلوب يكشف عن عمق فلسفتهم الإجرامية وتجعل من

السرقة حرفة أو تجارة ذات كسب مضمون وتبرز جوانب السرقة البطولية .[2]

وعرض أساليب ارتكابها بعرض فني دقيق تتناول كل جوانب التحضر والتخطيط والتنفيذ ، وهي أيضا تعلم الأطفال كيف يخالفون القانون دون أن ينالهم العقاب وكيف تعيش جماعات السرقة في مجتمعهم السفلى كل هذا خاصة في غياب دور الأسرة في تنظيم مشاهدة الأفلام للأطفال ، فقد بينت دراسة أجريت على عينة من الجانحين ذكورا وإناثا بمجموع 261 حدث تبين من خلالها أن 10بالمائة من أفراد العينة أعربوا عن تأثرهم المباشر بالسينما ، وأن 49بالمائة من الذكور الجانحين أرجعوا رغبتهم في حمل السلاح إلى التأثر بالسينما 28بالمئة تعلوا السرقة من الأفراد السينمائية والتلفزيونية و20بالمئة منهم تعلموا كيف يهربون من قبضة الشرطة .

المطلب الثاني : الجرائم

الجرائم : هي جميع الأفعال الخارجة عن الأخلاق و القوانين ، و هي التصرفات المنحرفة التي تستوجب العقاب و الحساب ، لأن فيها تعد على الأشخاص و الممتلكات ، و المجتمع بأكمله تتنوع الجرائم في صورها و أشكالها ، بين جرائم القتل و السرقات و الاغتصاب و النهب و السلب و قطع الطريق و الرشوة ، وقد قسم القانون لكل جريمة عقوبة تناسب الفعل الذي قام به المجرم فقسمت الجرائم إلى أنواع بناء على الكثير من الاعتبارات ، التي تتعلق بمرتكب الفعل ، وطبيعة الجريمة ، و ظروف المجرم ، و الدواعي التي دعته للقيام بجريمته .

أنواع الجرائم :

حسب درجة خطورتها .

- **الجناية** : هي أكثر أنواع الجرائم خطورة ، و عقابها يتراوح بين الإعدام ، و الأشغال الشاقة المؤبدة .[3]
- **الجنحة** : في المرتبة الثانية من حيث الخطورة ، وعقابها السجن لثلاث سنوات و دفع الغرامة ، أو إحدى هاتين العقوبتين
- **المخالفة** : أبسط أنواع الجرائم ، وعقوبتها السجن من يوم واحد إلى عشرة ، وغرامة مالية .

حسب طبيعتها

- الجريمة السياسية : الجريمة التي يتم ارتكابها لأسباب سياسية ، حيث يتم فيها الاعتداء على النظام السياسي و الرموز السياسية للدولة ، و الجرائم التي فيها اعتداء على الدستور ، وجرائم التحريض و المظاهرات ضد الدولة ، و جرائم النشر و الصحافة السياسية .

---

[1] **نفس المرجع** ، ص ، 79.

[2] **نفس المرجع** ، ص ، 79.

[3] البوريني ، عاتكة ، ***أنواع الجرائم – موضوع*** ،2020-08-05 ، 2021-03-15 .https:mawdoo3.com .

- الجريمة العسكرية : و هي الجرائم التي يتم فيها تعطيل المصالح العسكرية و الاعتداء عليها ، مثل مخالفة الأوامر العسكرية ، و الاعتداء على نظام الجيش و الأمن .
- الجرائم الاقتصادية : و هي الجرائم التي تتعلق بالسطو على الأموال العامة للدولة ، و التعدي على الاقتصاد القومي ، و إفساد عمليات الإنتاج و التوزيع الاقتصادي .
- الجرائم الاجتماعية : وهي الجرائم التي يتم ارتكابها لدوافع اجتماعية نابعة من الانتقام و الحقد و الطمع و الانتقام من الأشخاص ، و مشاكل الأسرة ، و القضايا الأخلاقية .

حسب صورة الفعل.

- جريمة أنية : ز هي الجريمة الوقتية ، التي تحدث مباشرة وتتم بنفس الوقت على صورة جريمة كاملة ، كالقتل الذي يفضي لإزهاق الروح بنفس وقت الجريمة ، أو كالحريق الذي يشتعل بنفس اللحظة ، لإلقاء نار على شيء قابل للاشتعال .
- الجريمة المستمرة : هي فعل جرمي يتصف بالاستمرار و الامتداد عبر الزمن ، و يطول زمن ارتكابها ، بحيث يخفي المجرم معالم جريمته ، كسرقة الأشياء و إخفائها ، و كجرائم القتل التي لا يظهر فاعلها في البداية ، و مثل شراء المخدرات و إخفاء الأسلحة ، و اختطاف الأشخاص و حبسهم .
- الجريمة المتعاقبة : هي الجريمة التي يتجدد فعلها ، و يستمر المجرم باقترافها كقطع الطريق ، و تعذيب الأشخاص و ربهم بشكل مستمر ، و تكرار السرقات لأماكن و أشياء متفرقة ، و الاعتداء على أشخاص كثيرين ، و النصب و الاحتيال عليهم بشكل متكرر.[1]

المطلب الثالث : الكحول والمخدرات

المخدرات تجمع أو تصنع من نباتا ت خاصة لهذا الغرض ، كالقات في اليمن والحبشة والقنب الهندي الذي تختلف أسماؤه باختلاف المناطق،فاسمه في الهند " تشاراس" و" بهانغ" و" جانغاها" وفي إفريقيا الجنوبية "داغا" وفي إيران "بنع" وفي لبنان والدول العربية المجاورة "حشيشه الكيف" .

وفي المغرب " كيف" وفي الجزائر "أكيف أو الزطلة" وفي الولايات المتحد الأمريكية " الماريجوانا" ومن النباتات التي تزرع وتصنع منها المخدرات " الكوكا" التي تزرع بيروت ويستخرج منها " الكوكايين" والخشخاش الذي يستخرج منه الأفيون وتشتق منه ثلاث مخدرات تؤخذ عن طريق الحق وهي : " المورفين " " الامفيتامين " وتنتشر زراعة الأفيون في الصين ،إيران ،اليونان ،بلغاريا ويوغسلافيا ،بالإضافة إلى الخمور التي تصنع من العنب وغيره والأقراص الكيماوية المستحضرة من أحماض مختلفة ممنوعة عن متناول الجميع إلا بوصفة طبية .

وبناءا علي ذلك فان المعمول به في الجزائر هو كل العقاقير الممنوعة قانونيا بما في ذلك الخمور ،ومنه فقد تم توقيف301قاصرا بتهمة حيازة مواد مخدرة وكحوليات سنة 2005

ويرجع "فرويده"إدمان المخدرات إلي تجارب وخبرات غير سوية في مرحلة الطفولة .كالقسوة والإهمال والتواكل مما يؤدي إلي نمو شخصية تواكلية وفي هذا الصدد وجد"روسنفليد"في بحوث حول

[1] *نفس المرجع .*

الإدمان إن جميع المدمنين هم أفراد ممزقون نفسيا ،كما أن الأفراد المستعدين للإدمان يعانون من الضعف والانهيار النفسي .[1]

كما قد يرجع سبب تعاطي المخدرات إلي تعاطي احد أفراد الأسرة لها وانتشارها في الحي الذي يسكنه الفرد وكذا جماعة الرفاق ومن جهة أخرى فان تعاطي المخدرات يعود إلي عرض أفلام المخدرات في وسائل الإعلام المرئية والانفتاح الاقتصادي وثراء الطبقات الاجتماعية غير المثقفة وحالات التوتر والقلق التي يعاني منها الشباب ، وسهولة الحصول علي المخدرات بكل أصنافها خاصة في ظل الفراغ القاتل (البطالة).

كما أن نقص وسائل الترفيه في الأحياء من بين أهم العوامل في تعاطي الأحداث للمخدرات والخمور ، حيث انه كلما كانت المنطقة متوفرة علي الوسائل الترفيهية والتربوية كان إحداثها اقل سقوطا في الجريمة بتعدد اشكالها.

وفي الجزائر فان الوسائل الترفيهية مشكل يعاني منه الأحداث، وخاصة في المناطق الحضرية ، وهذا راجع إلي المشاكل الجدية واجهتها الدولة بعد خروجها من الاستعمار ، حيث اعتبر مشكل النشاطات الترفيهية من بين الوسائل الثانوية ، وأهملت أهمية وسائل ترفيه الشباب كعنصر مهم في السياسة السكانية ، وحتى الآن وبالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة للاهتمام بهذا الجانب إلا انه يبقي محدود الانتشار عبر التراب الوطني ولا يلبي إلا حاجة فئة قليلة من الشباب الجزائري فكثير من الأحياء السكنية تبني محرومة من وسائل الرياضة والمساحات الخضراء، فسبب الاكتظاظ في البيت يهرب كثير من الأطفال إلي الشوارع لجعلها أرضية ملاعب أو لقضاء أوقات فراغهم .[2]

حيث فرص الجنوح كثيرة ومنها التوجه إلي المخدرات عن طريق إغوائهم من طرف الأصدقاء ، ويبدأ الحدث في بادئ الأمر حبا للاطلاع عن توصف له بأنها متعة ومن ثمة يبدأ التكرار حتى يصبح مدمنا على مخدر ما ،وهذا الإدمان يقود الحدث إلي انحرافات أخرى وقد يعود سبب تعاطيها أيضا إلى الضغط الذي يمارس علي الأحداث من طرف أصدقائهم المعتادين علي التعاطي ،إما بتعييرهم بالجنب وعدم النضج و تارة بتهديدهم بالقطيعة والنبذ ماداموا يرفضون مشاركتهم في المخدرات والانتقال وإياهم إلى صفاء النفس والنعم الحي والنوة لروحية ،ذلك الجو الذي يصفونه ويتقنون في وصف ما يبدو من صور الإبداع.

ومن بين أهم العوامل لمساهمة أيضا في تعاطي المخدرات وتوزيع بعض تجار المخدات لسلعهم أنشطة الأحداث ، على أساس أن القانون يفرق بينه وبين البالغين من حيث مقاضاتهم ومعاقبتهم وذلك باعتبار أنهم ضحية الإهمال ولاستغلال ويتم استغلال الأحداث في لتوزيع نظرا للغلاء اكبي للمخدرات ، فالحدث ين قيمه بعملية كبيرة يأخذ ربحا وفيرا ، إلا أن عمل الحدث وسط هذا العالم المليء بالمخاطر يجعل الحدث يتعود على تناول مواد مخدرة خاصة لدفع الخوف ، الشيء الذي يجعله مدمنا فيما بعد ، يضاف هذا كله إشارة من الدراسات في انتشار تناول المواد المخدرة والكحوليات في الوسط المدرسي الثانوي الجزائري ومنها دراسة " طارق فدان" والتي بنيت أن تحقيقا أجري على سبعة أقسام من المدرسة الثانوية اتضح من خلاله أن 20بالمائة من التلاميذ قد تعاطوا المخدرات داخل الثانوية

[1] لدرم ، أحمد ، **مرجع سابق** ، ص ، 74.
[2] **نفس المرجع** ، ص ،75.

و70بالمائة منهم أجابوا بالنفي ، وأن 47بالمائة منهم قد تعاطوا هذه المواد خارج الثانوية وأنه ، يوجد بين هذه النسبة 13بالمائة قد تعاطوا المخدرات يوميا و17بالمائة قد تعاطوها أحيانا .[1]

وتبين أن 30 بالمائة من المتعاطين للمخدرات يدخنون سجائر " الشيرة والحشيش" و30بالمائة منهم يتناولون الأقراص المخدرة .

وأرجع الباحث ذلك أي مرحلة المراهقة التي ينعدم فيها الضبط أحيانا والتي تدفع الطفل إلى تناول هذه الممنوعات بدافع الافتخار والرجولية والتميز عن بقية الآخرين بفعل خروجه عن المألوف وهذا ما يفسر تناولها علنا في ساحات الثانوية وفي الأقسام.

المطلب الرابع : تنامي ظاهرة العنف

يعد العنف من أخطر المشاكل الاجتماعية على حياة الفرد و المجتمع ، فهو يساعد على إنتاج أنماط السلوك والعلاقات غير السوية بين الأفراد وهو ظاهرة اجتماعية تعاني منها الكثير من المجتمعات ، ويعد سلوكا انحرافيا مكتسبا وظاهرة اجتماعية مثيرة للقلق ، كما يعد من الظواهر الاجتماعية المركبة التي لا تعتمد على عامل واحد ، وليست وليدة عنصر واحد بل مجموعة من العوامل و الأسباب لأنها ظاهرة فردية و اجتماعية ، فالعنف في معناه الاجتماعي يرمي : إلى الإكراه أو استخدام الضغط أو القوة استخدما غير مشروع أو مخالف للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما أو مجموعة من الأفراد.

فإذا رجعنا إلى العنف على كونه ظاهرة اجتماعية فإنها تتأثر و تؤثر في أفراد المجتمع ، وذلك يكتب حريات الأفراد وفر الأمور و الأشياء عليهم بالقوة و الإكراه و ذلك ضد رغبتهم و إرادتهم .

فالعنف يتضمن العنف الأسري ، العنف ضد الأطفال ، العنف ضد المرأة ، العنف أثناء المشاجرات .[2]

إضافة إلى ذلك العنف الذي يقع من خلال الجرائم العادية بأشكالها المختلفة ، كما في جرائم القتل و الايذاء و الخطف و الاغتصاب و الاعتداء على الممتلكات و غير ذلك ، حيث نجد أنه من أهم العوامل المساهمة في ظهور و تنامي ظاهرة العنف ، ما يلي :

التفكك الأسري (الطلاق ، القهر النفسي ، و ظروف الحرمان الاجتماعي .

كذلك اخفاقات التنمية و التفاوت الصارخ في مستويات المعيشة و البطالة من الحقائق التي تساهم في بروز ظاهرة العنف ، فالفقر لا يقود الى الاستقرار ، والبطالة لا تؤدي الى الأمن ، بل انهما الأرضية الاقتصادية الاجتماعية لبروز حالات التنمر و العنف ، فالمجتمعات المهمشة يكون سلوكها العام مضطرب تغشاه الأزمات و الانحرافات و ليس لأفراده وسيلة للتعبير عن معاناتهم الا العنف بكافة أشكاله و أدواته .[3]

---

[1] **نفس المرجع** ، ص ، 76.

[2] [2] زردوم ، خديجة ، **الصدمة النفسية لدى الأطفال ضحايا العنف الجنسي** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة -01- ، باتنة ، ص . 47.

[3] **نفس المرجع** ، ص . 48.

المطلب الخامس: تنامي ظاهرة الشذوذ الجنسي

وهو إقامة علاقة جنسية خارج إطار الزواج أو علاقة جنسية مثلية (اللواط ، السحاق) ، حيث و بحكم الدين الإسلامي الذي تدين به الجزائر فان هذا النوع من العلاقات محرم شرعا و قانونا ، شرعا : قول تعالى " و الزانية و الزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " و قوله أيضا " ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة و ساء سبيلا ". و بالنسبة للقانون فتنص المادة 342 من قانون العقوبات الجزائري على تحريم الاتصال الجنسي غير الشرعي بما في ذلك الزنا ، اللواط ، السحاق وكل ما يتصل بهما من مقدمات و بناءا على ذلك فقد تم توقيف 420 حدث بتهمة الاتصال الجنسي الغير الشرعي من طرف مصالح الأمن الوطني الجزائري لسنة 2005

و تتعدد أسباب هذا الشكل من الانحرافات ، فمرحلة المراهقة وما يصاحبها من تطورات نفسية و فيزيولوجية خاصة في نمو الأعضاء التناسلية و زيادة حجمها ، و هذا يدفع جهل الحدث بالأمور الجنسية إلى اكتشاف هذا التغير المفاجئ ، وقد تقوده هذه الرغبة إلى أفعال فاضحة يقوم بها مع زملائه من نفس جنسه ، حتى إذا نضجت غريزته الجنسية و استقام اتجاهها نحو الجنس الأخر ، فان الحدث قد ينزلق إلى طريق الجريمة لإشباعها.

وقد وجد " شوفيلد " (1965) في انجلترا أن الأشخاص الذين لديهم سوابق عدلية كانوا أكثر تجربة في نشاطهم الجنسي ، وزيادة على ذلك فان " واست " وجد أن الشباب الذي له تجربة جنسية كان أكثر عرضة للسقوط في الجنوح .

إلا أن الحوار ليس مقبولا أخلاقيا بالنسبة للجنس في الجزائر خاصة مع الأطفال ، وهذا ما أكده ، " علي مانع " في دراسته حيث وجد أن الأحداث المنحرفين متحفظون جدا في التكلم حول نشاطهم الجنسي ، إلا أنه وجد أن 18% من الجرائم المرتكبة من الأحداث محل دراسته كانت جنسية مثل الاغتصاب ، اللواط الذي مثل نسبة 75% من مجموع الجرائم الجنسية ، ويرجع الباحث ذلك الجرائم إلى المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .

فمشكل السكن يؤدي بالكثير من المراهقين إلى النوم في نفس الحجرة التي .[1]

ينام فيها الوالدين ، هذه الوضعية يمكن أن تثير الغريزة الجنسية لدى الطفل أو البنت في سن مبكرة .

ومع غياب الثقافة الجنسية في البيت و في المدرسة فان الأطفال يجدون أنفسهم وحدهم يكتشفون هذه التجربة ، بالإضافة إلى ذلك فان نقص وسائل الترفيه يساهم في ارتكاب الجرائم الجنسية الشاذة (اللواط ، السحاق) خاصة في مرحلة البلوغ ، و أغلب هذه الجرائم الشاذة تقع في المناطق الريفية ، حيث وجد أن 60% منها وقعت في الأرياف الجزائرية .

أما بالنسبة لممارسة البنات القصر للجنس غير الشرعي فالفقر الذي تبلغ درجته القصوى إلى حد تعرض الأنثى أو الأسرة بأكملها للحرمان و ما يصاحبه من هوان أليم يدفع البنت إلى امتهان البغاء

[1] كرايس ، الجيلالي ، الشذوذ الجنسي و اشكالية المسكوت عنه في المجتمع الجزائري ، **مجلة الميادين للدراسات في العلوم الانسانية** ، ع 04 ، (د . ن) ، ص . 193.

(الدعارة) ، لجلب المال و إشباع الحاجات المختلفة و هذا الذي أثبت بالدراسات الميدانية التي قام بها عدد من الباحثين .

و يمكن تلخيص أسباب الاتصال الجنسي غير الشرعي في الجزائر فيما يلي :

- تفكك الأسرة وضعف الرقابة على صغارها مما يترتب عليه سوء التنشئة الاجتماعية .
- فساد الصحبة و فساد البيئة الاجتماعية كالحي و الجيران .
- الظروف الملحة الناجمة عن الفقر و الحروب التي تؤدي إلى امتهان الدعارة .
- ضعف الوازع الديني في المجتمع العام .[1]
- تعرض المراهقين لوسائل الإعلام الجنسية و متابعة البرامج الإباحية و الشذوذ الجنسي .
- مظاهر العري للفتيات المراهقات في المدارس و الثانويات و تفننهن في إظهار مفاتن أماكن معينة من الجسم .
- التقليد الأعمى للنماذج السلوكية المعروضة في الأفلام السينمائية و التلفزيونية .
- غياب دور الإدارة خاصة في المدارس و ضبط السلوك الاجتماعي السوي .
- شعور الفتات بالافتقار إلى الحب في بيتها يولد لديها رغبة لاشعورية في الانتقام من الناس نتيجة الإهمال و الحرمان
- الاضطراب العصبي و الفكري و العاطفي و عدم الاتزان الانفعالي .
- نقص في التقدير الخلقي .
- نقص في نمو الأعضاء التناسلية التي تدفع الحدث إلى اختبارها .
- ميول مبكرة نحو الشر و الرذائل و عدم المبالاة بالرأي الجمعي و عدم الشعور بالحياء .[2]

المطلب السادس : ضعف أداء مؤسسات الضبط الاجتماعي .

يعرف الضبط الاجتماعي على أنه مجموعة من المعايير و العقوبات السلوكية التي تعمل على دفع الفرد نحو التماثل المعياري ، إذا فهو على هذا النحو وسيلة من وسائل الضغط لحمل الفرد على اعتناق التقاليد و القيم السائدة في مجتمعه .

وقد تناول المفكر العربي ابن خلدون مسألة الضبط الاجتماعي ، و شدد على أهميته في تنظيم العلاقات الاجتماعية و دفع عدوان الأفراد عن بعضهم البعض و ضمان حياة اجتماعية أمنة و مستقرة ، وفي هذا الصدد يقول "... إن الآدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع حاكم يزغ بعضهم عن بعض ..." و يضيف "... إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررنا و تم عمران العالم بهم فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان و الظلم وليست السلاح التي جعلت دافعه لعدوان الحيوانات كافية عن دفع العدوان عنهم .

لأنها موجودة لجميعهم فلا بد من شيء أخر يدفع عدوان بعضهم على بعض ولا يكون من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم و ألهاماتهم ، فيكون ذلك الوازع واحدا منهم يكون له عليهم الغلبة و السلطان و اليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان ..." .[1]

[1] **نفس المرجع** ، ص ، 194.
[2] **نفس المرجع** ، ص ، 194.

ولا شك أن قراءة معرفية تحليلية لأفكار ابن خلدون حول مسألة الضبط الاجتماعي تقودنا إلى حقيقة يقينية ، بأن أي خلل أو قصور يعتري آليات الضبط الاجتماعي في أي مجتمع ستكون له أثار وخيمة على أمن وسلامة أفراد المجتمع ، و هذا ما نعيشه فعلا في المجتمع الجزائري حيث لا يستطيع أحد منا أن ينكر أن الجرائم أضحت ترتكب في وضح النهار ، وأمام مرأى و مسمع كافة المجتمع ، فهذه جماعة من المجرمين تحمل أسلحة بيضاء للاعتداء على المارة ، و الأخرى تخطط و تستعد للاعتداء على الممتلكات العامة و الخاصة ، و جماعة تستهلك المخدرات علنا و ما ينجر عن ذلك من اقتراف جرائم هتك العرض و السرقة ، و حتى القتل ، و كأنه لا يوجد رادع يردعهم عن مثل هذه التصرفات .

إن التفسير الوحيد لهذه الظاهرة أن آليات الضبط الاجتماعي في الجزائر و مؤسساته قد أضحت عاجزة نوعا ما على إيجاد إستراتيجية كفيلة بتقويض السلوك الإجرامي في الجزائر ، و محاصرته ، و قطع الطريق أمام كل الظروف و العوامل المساعدة على تناميه و انتشاره على نطاق واسع ، ووضعا كهذا ولد انطباعا عاما لدى فئة المجرمين على أن مؤسسات الضبط الاجتماعي غير قادر على مواجهتهم و لجم سلوكاتهم العدوانية .

وهذا ما يشجعهم على اقتراف المزيد من الجرائم ، و انضمام المزيد من الأفراد إلى عصبهم ، وتبني ثقافتهم الإجرامية ،لذلك لا نستغرب عندما يجاهر المجرمون بجرائمهم و يفتخرون بها بلا خوف ولا حياء .[2]

المطلب السابع : الأزمة القيمية و التفكك الاجتماعي .

تجمع مختلف التقارير و الشواهد الصادرة عن مختلف وسائل الإعلام و المؤسسات الأمنية المهتمة بعالم الجريمة في المجتمع الجزائري ، على أن هذه الأخيرة - وكما سبقت الإشارة إليه - قد أخذت منحى خطيرا تجاوز كل التوقعات ، و ذلك بتفشي جرائم غير مسبوقة تتنافى و الخصوصية الثقافية و الدينية للمجتمع الجزائري ، كجرائم اعتداء الفروع على الأصول ، وزنا المحارم ، وهتك العرض و الخطف و استسهال القتل ... الخ

وكلها جرائم كانت إلى وقت ليس ببعيد من الطابوهات التي لا يجوز حتى الحديث فيها بدافع الحياء فما بالك بممارستها .

إن جرائم كهذه لدليل قاطع على أن المنظومة القيمية في الجزائر وصلت إلى حالة من الضعف و الانهيار و الترهل ، بحيث لم يعد بإمكاننا التحكم في سلوك الأفراد و ضبطها وفقا لما تتطلبه القيم و المعايير الاجتماعية إننا بتعبير أخر نعاني في الجزائر من حالة " اللامعيارية " .

و لتقديم تحليل دقيق لحالة اللامعيارية يقول عالم الاجتماع "إميل دوركايم " بأنها حالة تغيب فيها القيم و المعايير الاجتماعية ، وتنعدم القواعد المسؤولية عن توجيه سلوك الأفراد وتنظيم نشاطهم ،و تهذيب غرائزهم و رغباتهم في إطار النظام الاجتماعي القائم ، و غالبا ما تؤدي هذه الحالة إلى اضطراب الرؤيا لدى الأفراد و اختلال إدراكهم السليم المميز بين ما هو ممكن و غير ممكن ، وبين ما هو مسموح به و محرم ، و بين ما هو عادل و ظالم ، و مشروع و غير مشروع ، و عليه فان انعدام الضوابط المحددة للسلوك البشري يؤدي إلى انعدام الضوابط المحددة لطموحات الأفراد و رغباتهم و

---

[1] بن تروش ، عماد ، **مرجع سابق** ، ص . 130.

[2] **نفس المرجع** ، ص ، 131 .

سبل تحقيقها بمعنى أن حالة اللامعيارية أن الأزمة القيمية التي تشيع في المجتمع تجعل الضوابط الاجتماعية المنظمة للسلوك الإنساني في حالة ضعف و انهيار و عدم القدرة على السيطرة على سلوك الأفراد ، و عليه فان الفرد يتحرر من كل الضوابط .[1]

و تبعا لذلك تنتشر السلوكيات الإجرامية على نطاق واسع و بشكل غير مسبوق ، و يصبح اللجوء إلى الوسائل غير المشروعة في سبيل إشباع الحاجات و الرغبات و الغرائز و تحقيق الطموحات أفضل وسيلة لدى فئة المجرمين (أنظر الشكل رقم 01).

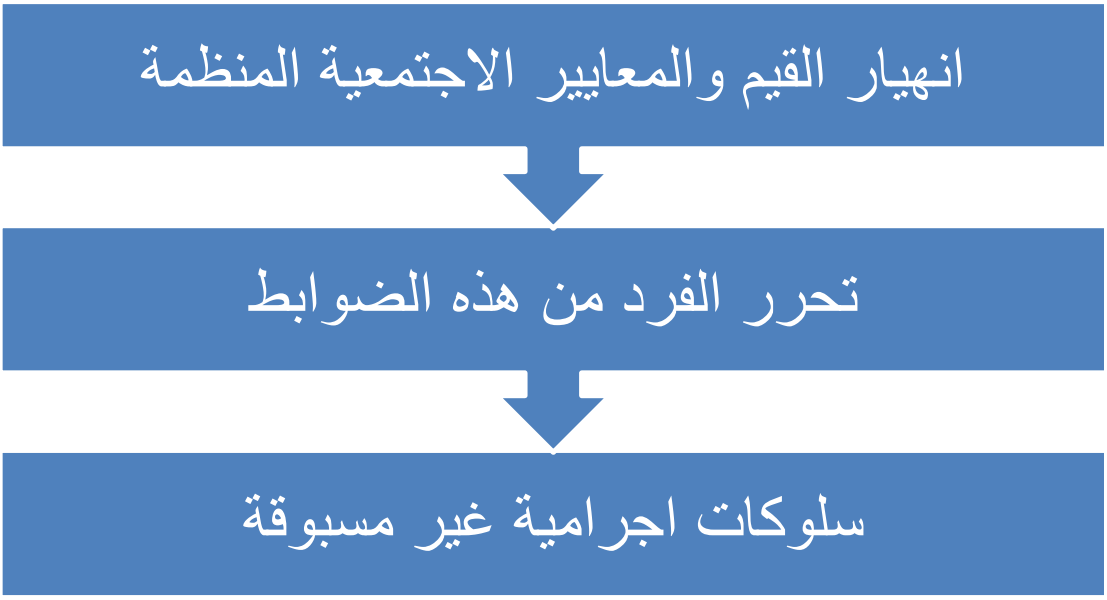

الشكل رقم01: يوضح طبيعة الأزمة القيمية في المجتمع و علاقاتها بالسلوك الإجرامي .

إن من إفرازات الأزمة القيمية التي يعيشها المجتمع الجزائري هو أن الإجرام لم يعد مقتصرا على فئة الراشدين من الرجال – كما هو شائع في أغلب المجتمعات – بل امتد إلى النساء و الأحداث و شمل أيضا جميع الفئات و المستويات ، و أضحى مألوفا لدينا – كما سبقت الإشارة إليه– .[2]

أن نرى و نسمع بسلوكات إجرامية لا أخلاقية تسيء إساءة كبيرة للمنظومة القيمية في الجزائر و تثير لدينا كباحثين تساؤلا مشروعا عن الجهة المسؤولة عن ضعف و انهيار القيم و المعايير الاجتماعية في هذا المجتمع ؟ .

ونحن نعتقد أن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية مسؤولية كبيرة فيما وصلت إليه هذه المنظومة من الانهيار لكونها المشرف الأول و المسؤول الرئيس على عملية استدراج القيم و المعايير الاجتماعية في شخصية الأفراد و امتثالهم لها ، و عليه سنحاول فيما يلي توضيح العلاقة بين فشل و إخفاق هذه المؤسسات في تحقيق الأهداف التربوية المرجوة منها ، و بين تنامي الجريمة في المجتمع الجزائري و في هذا الصدد يمكن القول أن هذه الأخيرة هي السبيل الوحيد تقريبا الذي يمكن الفرد من استدماج قيم و

[1] **نفس المرجع** ، ص ، 132 .
[2] **نفس المرجع** ، ص ، 132 .

عادات و تقاليد مجتمعهم و بتمثلها كلها أو جزءا منها بالتقليد و الحفظ و المحاكاة لتصبح بعد ذلك جزءا من أفكاره و قناعته و معتقداته و معارفه و سلوكياته التي يعمل على نقلها مستقبلا للجيل اللاحق .

ومن هنا أضحت التنشئة الاجتماعية القاعدة الأساسية للضبط الاجتماعي الذي ضم مجموعة من القيم و المعايير و العقوبات السلوكية التي تعمل على دفع أفراد نحو التماثل المعياري ، و عندما ينشأ الفرد على التماثل القيمي المعياري يصبح متمثلا و منضبطا ذاتيا و اجتماعيا ، أي يصبح محصنا من كل المؤثرات التي قد تفضي به إلى سلوكيات تخالف القيم و المعايير الاجتماعية التي نشأ عليها .[1]

ولا شك أن عملية التنشئة الاجتماعية لا تتم بصورة عشوائية بل تؤطرها و تشرف عليها مؤسسات اجتماعية كالأسرة و المدرسة ووسائل الإعلام ... الخ ، تعمل في انسجام تام على غرس قيم المجتمع و قواعده و تعزيزها في شخصية الأفراد حتى يتمكنوا من التوافق التام مع النظام الاجتماعي القائم و تحمل المسؤوليات ، و تقمص الأدوار الاجتماعية التي يتوقعها المجتمع منهم بشكل فعال ، باختصار أنها عملية تهدف إلى تحقيق التكيف الاجتماعي السليم للفرد مع الحياة الاجتماعية ، لكن قد يحدث أن يتعلم الأفراد أثناء عملية التنشئة من خلال هذه المؤسسات قيما و مفاهيم اجتماعية خاطئة كتلك التي تتصل بالشرف و الأمانة و العفة و التعاون و الولاء و الخلق القويم و النزاهة و الصدق إلى غير ذلك من المعايير الأخرى ، و أمام أخطاء تربوية كهذه تصبح احتمالات لجوء الأفراد إلى السلوك الإجرامي إلى تحقيق رغباتهم و أهدافهم كبيرة جدا ، بل أن الفرد لا يشعر بالندم أبدا عن ارتكابه سلوكا يعتبره القانون جريمة ، و ذلك على اعتبار أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية فشلت فشلا سريعا في عملية استدراج القيم و المعايير الاجتماعية السليمة في شخصية الفرد ، ومن صور ذلك نجد أن كثيرا من الأسر في المجتمع الجزائري تغض الطرف عن بعض السلوكيات العدوانية لأبنائها لا تتعامل بحزم مع حالات العنف و السرقة التي يقترفها أفرادها ، أي تلجأ إلى سياسة اللامبالاة و اللاعقاب في التعامل مع الحالات الانحرافية البسيطة لأبنائها و التي تصبح مع مرور الوقت سلوكيات إجرامية خطيرة .[2]

كما أن تنامي ظاهرتي العنف و التسرب المدرسي بشكل غير مسبوق في المدرسة الجزائرية لدليل واضح على إخفاق السياسات التربوية لهذه المؤسسات ، أضف إلى ذلك غياب برامج تربوية هادفة في وسائل الإعلام المحلية تعمل على نقل التراث الثقافي و الحضاري و الأخلاقي للأجيال ، كل هذه الأخطاء التربوية قد ساهمت إلى حد كبير في إنتاج عدد كبير من المجرمين و المنحرفين في المجتمع الجزائري ، و الأخطر من ذلك أدت إلى تفويض المنظومة القيمية في الجزائر ، والتي تعد المحصن الأساسي لأي مجتمع من كل الآفات الاجتماعية التي قد تنتشر فيه .

المبحث الرابع : إستراتيجية مواجهة الانحراف الاجتماعي.

هناك عدة استراتيجيات لمواجهة الانحراف الاجتماعي فنجد من أهمهما ما يلي :

المطلب الأول : تفعيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي

يجب على مؤسسات الضبط الاجتماعي الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال محاصرة أوكار الجريمة في مدننا وأحيائنا ، و التعامل مع الحالات الإجرامية بمزيد من الحزم و الجدية حتى تتمكن هذه السلوكيات من فرض سلطة و هيبة القانون من جهة ، و استرجاع ثقة المجتمع في أدائها من جهة أخرى

[1] **نفس المرجع** ، ص ، 133.
[2] **نفس المرجع** ، ص ، 134.

و هذا في تقديرنا أضحى مطلبا اجتماعيا في الآونة الأخيرة ، و لتحقيق ذلك نرى أنه من المفيد جدا دعوة جميع الأطراف المعنية بمسألة الضبط الاجتماعي و أمن و استقرار المجتمع ، إلى حوار صريح و بناء حول السبل و الاستراتيجيات الكفيلة بمعالجة الظاهرة الإجرامية في الجزائر.[1]

و كذلك الاجتهاد قدر الإمكان و بالتنسيق مع المثقفين و الباحثين لإيجادالآليات المناسبة لانتشال المجرمين من عالم الجريمة و الانحراف ، و إعادة تأهيلهم بغية تهيئتهم للاندماج في الحيات الاجتماعية بشكل سليم .

المطلب الثاني : تحسين المستوى المعيشي للسكان

يشير إلى مستوى الثروة ، الراحة ، السلع المادية و الضروريات الموجودة لفئة اجتماعية – اقتصادية في منطقة جغرافية معينة ، مستوى المعيشة يحتوي على عناصر مثل الدخل جودة و توفر الوظائف ، تباين الفئات ، مستوى الفقر ، جودة المساكن و مستوى القدرة على تحمل تكاليفها ، عدد الساعات اللازم للعمل لشراء الضروريات ، الناتج المحلي الإجمالي ، نسبة التضخم ، عدد أيام الإجازات في السنة ، توفر أو مجانية الوصول لرعاية صحية جيدة ، جودة و توفر التعليم ، متوسط العمر ، حوادث الأمراض تكلفة البضائع و الخدمات ، البنية التحتية ، النمو الاقتصادي القومي ، الثبات الاقتصادي و السياسي ، الحرية السياسية و الدينية ، جودة البيئة ، الطقس و الأمان ، المستوى المعيشي يرتبط ارتباطا وثيقا بجودة الحياة .

المستوى المعيشي يقاس عموما بمعايير مثل التضخم الحقيقي (التضخم المعدل) دخل الفرد و مستوى الفقر مقاييس أخرى مثل جودة و توفر الرعاية الصحية ، عدم تكافؤ نمو الدخل ، الطاقة المتاحة (قدرة الدخل القابل للصرف على شراء الطاقة) و أيضا مستويات التعليم .[2]

الأمثلة هي توفر سلع معينة (كعدد الثلاجات لكل 1000 شخص) أو مقياس الراحة كمتوسط للعمر ، هو سهولة حصول الناس الذين يعيشون في زمان واحد أو مكان واحد على ضرورياتهم و حاجياتهم .

فكرة المستوى يمكن أن تناقض جودة الحياة ، و التي تأخذ في الحسبان ليس فقط المقاييس المادية للعيش ، لكن بعض الجوانب الغير ملموسة التي تشكل الحياة البشرية ، مثل الراحة ، الأمان الموارد الثقافية ، الحياة الاجتماعية ، الصحة البدنية ، الجودة البيئية ، معاني أكثر تعقيدا لقياس الرفاهية يجب أن تطلب لاتخاذ هذا الحكم و غالبا سياسية و مثيرة للجدل حتى بين شعبين أو مجتمعين لديهم نفس مستويات المعيشة ، جودة عناصر الحياة قد تجعل أحد من المكانين أكثر جذبا لفرد أو مجموعة معينة ، على الرغم من ذلك قد تكون هناك مشكلة حتى مع استعمال متوسطات رقمية لمقارنة مستويات المعيشة المادية .

على سبيل المثال مؤشر باريتو (مقياس لاتساع الدخل أو توزيع الثروة) مستوى المعيشة ممكن أن يكون غير منطقي بطبيعة الحال ، كمثال ، دول لديها مجموعة قليلة غنية جدا من الطبقية المتدنية ممكن أن يكون لديهم مستوى عالي من الدخل حتى مع وجود عالية من الناس لديهم مستويات

---

[1] **نفس المرجع** ، ص ، 131 .

[2] ***مستوى المعيشة – ويكيبيديا*** - ، 2021-02-11، 2021-03-25 .https :// ar .m.wikipedia.org.

منخفضة من المعيشة ، تنعكس هذه المشكلة في مقاييس الفقر ، التي أيضا تميل إلى النسبية هذا يوضح كيف يموه توزيع الدخل المستوى المعيشي الحقيقي .

كمثال الدولة أ، دولة رأس مالية بشكل كامل واقتصاد شمولي .[1]

و معدل منخفض لدخل الفرد ستقيم بشكل أعلى بسبب انخفاض الدخل بالمقارنة مع الدولة ب ، ذات الدخل الفردي العالي ، حتى الشريحة الأدنى في الدولة ب لديها دخل فردي أكثر من الدولة أ ، مثال من الواقع ألمانيا الشرقية مقارنة بألمانيا الغربية سابقا أو كوريا الشمالية مقارنة بكوريا الجنوبية في كلا الحالتين ، الدولة الرأس مالية لديها دخل منخفض متباين ، (و يسجل ارتفاعا في هذا الصدد) لكن دخل الفرد أقل من الأغلبية العظمى من نظيرتها المجاورة ، و يمكن تجنب هذا باستخدام مقياس للدخل في مختلف مقاييس نسب السكان بدلا من تدبير التفاوت النسبي للغاية و مثير للجدل من إيرادات الإجمالية .

المطلب الثالث : تفعيل دور الأجهزة الأمنية

لقد استطاعة المؤسسة الأمنية رغم حداثتها و قلة إمكانياتها من العمل الجاد في متابعة الجرائم و تحقيق النجاح في اكتشاف المرتكبين و تقديمهم للعدالة ، فقد بلغت نسبة الانجاز حوالي 44 % مجمل القضايا و هذا المعدل يبدوا متواضعا إذا ما قورن بالعديد من الدول العالمية مثل الأردن حيث بلغ معدل الانجاز 94% و بنغلادش 93% .

إن اختلاف النسب لا يعكس فقط قوة و كفاءة الأجهزة الأمنية إنما يعكس الوعي المجتمعي من ناحية و أساليب و أشكال و قدرة الشبكات و العصابات الإجرامية في إخفاء معالم الجرائم .فالحاجة للأمن من الحاجات الإنسانية الموغلة بالزمن فلو نظرنا إلى الأمن الاجتماعي داخل المناطق السكانية لوجدنا أن الكثير من الأشخاص يحددون .[2]

بعض الشروط الرئيسية الواجب توفرها عند اختيارهم سكنا ما أو الانتماء غالى محلة سكنية معينة ، ومن بين تلك الشروط هو مدى مقاومة تلك المنطقة للجرائم و نوع المشكلات الاجتماعية التي تتعرض إليها و مدى استتباب الأمن فيها ، و من خلال ذلك يمكن توظيف عملية التخطيط لخدمة أهداف الأمن الاجتماعي و بالتالي خدمة المجتمع و التخلص من الانحرافات و العمليات الإجرامية بمعالجتها قبل و وقوعها .

المطلب الرابع : حملات تحسيسية و توعية .

شهد مختلف المجتمعات ارتفاعا و تزايدا في ارتكاب الجرائم الاجتماعية و بالتالي نجد هناك عدة تساؤلات حول أسباب ارتفاع هذه الجرائم فهل السبب يكمل في الفقر و البطالة أو ضعف الوازع الديني أو الفراغ الروحي ، فنجد الدكتور رشيد بوبكري مدرب التنمية البشرية و التطوير الذاتي أن السبب الرئيسي في تفاقم ظاهرة الجرائم خاصة في الأونة الأخيرة هو الفراغ الروحي في التربية الأسرية ، السبب الذي جعل الشباب يلجأون الى تعمير ذلك الفراغ بالسرقة و المخدرات فيصدر منهم سلوكيات غير شرعية داعيا في هذا الصدد الى ضرورة التركيز على التربية السلوكية القائمة على القيم

---

[1] ***نفس المرجع .***

[2] محمد ، توفيق محمد ، **أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية** ، مذكرة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية نابلس ، فلسطين ، 2007 ، ص ، ص ، 73.72

و اعادة النظر في تربية الأبناء و المناهج التعليمية وكذا البرامج الاعلامية ، كما شدد على ضرورة وعي الأولياء في تربية أبنائهم وفق تربية سليمة صحيحة قائلا " الطفل المتشبع روحيا يعي جيدا كيفية التعلم في المجتمع " ، وتطرق الدكتور رشيد بوبكري للحديث عن ثقافة التبليغ مشيرا الى أن هذه الأخيرة هي الكفيل بالتقليل من كل هذه الاعتداءات .[1]

و الجرائم داعيا الى تنظيم جمعيات أو لجان على مستوى الأحياء من أجل الحماية و الحوار و التشاور وفك النزاعات بين أبناء الحي و توجيه سلوكيات الشباب ، ويضيف أنه لا بد على المجتمع الجزائري أن يتعاون مع الجهات الأمنية و مختلف الجمعيات من أجل تعزيز حماية المجتمع .

كما يضيف الأستاذ طارق مراح أن السبيل الوحيد للحد من انتشار الجرائم هو تحسين ظروف العمل و توفير مناصب العمل للشباب .

المطلب الخامس : تفعيل دور لجان الأحياء

تمثل لجان الأحياء همزة وصل بين الإدارة و المواطن و ذلك بما تحمله من دلالات و مغزى بالإضافة إلى توعية المواطنين و حثهم على المساهمة في ترقية الحي ، و دعم الجمعيات المحلية ، و تنشيط الفضاء الثقافي و الوصول إلى نظام الجمعية ذات المنفعة العامة ، وذلك من خلال تفعيل دورها و المتمثل في التكفل بالانشغالات و تقديم الاقتراحات و التعاون على تنفيذها ، حيث نجد أن السكان يذهبون إليها كونها خدماتية خيرية و مطلبية .

فدورها الأساسي متمثل في ترقية الحي وذلك بإيجاد حي راقي في كل المجالات بالإضافة إلى تنظيم الحي من خلال المحافظة على نظافته ، وذلك بالتنبيه إلى مخاطر رمي القمامة و التوجيه إلى أوقات رميها بالاتفاق مع الجهات الوصية ، و التحسيس بأهمية الإنارة و فائدتها لأبناء و بنات الحي و السكان بصفة عامة بالإضافة إلى التنشئة الاجتماعية لأبناء الحي على المواطنة و احترام الأخر.[2]

و المحافظة على المحيط و البيئة الخارجية و الدفاع عن مصالح الحي و كذا فض النزاعات التي تحدث بين أبناء الحي.[3]

---

[1] طاهي ، فاطمة ، ***الجريمة .. مسؤولية من ؟ - البصائر*** ، 14-09-2020 ، 29-03-2021 ، https://elbassair.org/10955/.

[2] رشيدي ، السعيد ، **لجان الأحياء في التجمعات الحضارية الجديدة دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية 07 المدينة الجديدة علي منجلي** ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008 ، ص ، 162.

[3] **نفس المرجع** ، ص . 162.

عرض وتحليل ومناقشة النتائج
- أولا : عرض وتحليل بيانات الفرضيات
1- عرض وتحليل بيانات الفرضية الفرعية الاولي
2- عرض وتحليل بيانات الفرضية الفرعية الثانية
3-عرض وتحليل بيانات الفرضية الفرعيةالثالثة
- ثانيا : مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات
1- مناقشة النتائج علي ضوء الفرضية الفرعية الاولي
2- مناقشة النتائج علي ضوء الفرضية الفرعية الثانية
3- مناقشة النتائج علي ضوء الفرضية الفرعية الثالثة
- ثالثا : مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة
- رابعا : النتائج العامة للدراسة
- خامسا : التوصيات والاقتراحات
- خاتمة

سنتعرض في هذا الفصل الي عرض وتحليل البيانات ومناقشة نتائج الدراسة من خلال جداول احصائية بسيطة ومركبة تتضمن مجموع الاجابات والنسب المئوية المقابلة لها كما تعكس محتوي تساؤلات وفرضيات الدراسة من خلال تصنيف واحصاء اجابات المبحوثين علي اسئلة الاستمارة حتي نتوصل الي نتائج ذات دلالة احصائية (الارقام والنسب المئوية) من جهة ، ونتمكن من تفسيرها علي ضوء المعطيات النظرية من جهة اخرى.

أولا : عرض وتحليل بيانات الفرضيات

I- عرض وتحليل بيانات الفرضية الفرعية الاولي

- تمثل الجداول التالية المحور الثاني من الاستبيان الذي يتضمن مؤشرات الفرضية الفرعية الاولي والتي مفادها ان" **يؤدي الفقر إلى الانحراف داخل الحي الشعبي** ".

- جدول رقم (05) : يبين علاقة تدني المستوى المعيشي بالانحراف و آثاره.

العلاقة بين تدني المستوى المعيشي و الانحراف			أثار تدني المستوى المعيشي		
الاجابات	التكرار	النسبة	نوع الاثار	التكرار	النسبة
نعم	75	75,0	البطلة المتزايدة	55	55,0
			التمرد على القوانين	15	15,0
لا	25	25,0	العنف	20	20,0
			انهيار القيم	5	5,0
المجموع	100	100,0	المجموع	100	100,0

- من اعداد الباحث

- من خلال للجدول المبين أعلاه، نلاحظ ان اغلب المبحوثين 75 % اكدوا العلاقة بين تدني مستوي المعيشي في الحي الشعبي الزاوية والانحراف، حيث انهم يعتبرون بان البطالة المتزايدة بنسبة 55 % ونقص مناصب الشغل بالحي الشعبي من مظاهر الفقر وتدني المستوي المعيشي الذي يؤدي الي الانحراف بشكل مباشر بكل انواعه، كما تتري الفئة الثانية من مجتمع الدراسة بنسبة 20 % ان تدني المستوي المعيشي ينعكس علي ظاهرة العنف في الحي الشعبي وهذا ما يفسر تصاعد اعمال العنف في الحي كالسرقة والاعتداءات بالأسلحة البيضاء والجرائم، كذلك هناك فئة من المبحوثين بنسبة 15 % الذين يرجعون ظاهرة التمرد علي القوانين والمعايير الاجتماعية الي تدني المستوي المعيشي والظروف الاقتصادية التي يعيشها حي الزاوية مما يدفع بالسكان الي عدم احترام القوانين وسلوك ممارسات غير شرعية سواء تعلق الامر بالأنشطة التجارية الممنوعة والمحضورة او حتي في العلاقات الاجتماعية.

كما يري البعض من المبحوثين، وهم فئة قليلة جدا 20 % ان تدني المستوي المعيشي بحي الزاوية يولد انهيار القيم والمعايير الاجتماعية، كما يؤدي الي تبني قيم ومعايير جديدة تتصارع مع الثقافة الفرعية للحي، بينما نفي ربع المبحوثين بنسبة 25 % تواجد هذه العلاقة، وارجعوا ظاهرة الانحراف بالحي لأسباب وعوامل اخري.

- جدول رقم (06) : يبين علاقة الفقر مع الاحتياج المفضي للسرقة

تأكيد او نفي العلاقة	التكرار	النسب المئوية	طبيعة العلاقة	التكرار	النسبة
نعم	75	75.0	عدم توفير مناصب الشغل	55	55.5
			العجز على تلبية الحاجات	30	30.0
لا	25	25.0	التمرد الاجتماعي	10	10.0
			تحسين الوضعية الاجتماعية	05	05.0
المجموع	100	100	المجموع	100	100

- من اعداد الباحث

- من خلال بيانات الجدول المبين أعلاه، نلاحظ أن أغلبية مجتمع الدراسة 75 % اكدوا العلاقة المتواجدة بين الفقر والاحتياج المفضي للسرقة، وارجعوا أساس العلاقة في عدم توفر مناصب الشغل بنسبة 55 % باعتبار ان البطالة تدفع الي امتهان بعض السلوكيات الانحرافية كالسرقة مثلا، علي أساس ان البطالة هي مصدر اغلب الآفات الاجتماعية، كما يلعب وقت الفراغ للبطالين بحي الزاوية دور كبير في انتحال بعض الشباب والاحداث مهنة السرقة، كذلك تري فئة ثانية من المبحوثين 30 % ان صور الفقر تتمثل في العجز عن تلبية الحاجات المعيشية الضرورية خاصة بالنسبة لفئة الاحداث سواء الشباب المنحرفين او المراهقين في الحي والتي تتمثل في الألبسة والهواتف النقالة والمصروف اليومي لهؤلاء الشباب، مما يمنحهم ذريعة لانتحال مهنة السرقة في حي الزاوية .

اما الفئة الثالثة من مجتمع البحث بنسبة 10 % يعتقدون ان خطر الفقر يؤدي الي التمرد الاجتماعي، والمتمثلة مظاهره أساسا في الخروج على العادات والقواعد الاجتماعية السائدة في الحي، وعدم الرضوخ للواقع المعيشي في حي الزاوية بالنفور من البيئة الاجتماعية والتهرب من هذه الحقيقة، وعصيان القوانين، الشيء الذي يفسر ارتفاع معدلات السرقة والاعتداءات بالأسلحة البيضاء علي السكان والسطو علي المنازل والمحلات التجارية بغرض السرقة. وأخيرا هناك فئة صغيرة نسبيا من المبحوثين 05 % ترجع سبب ظاهرة السرقة في حي الزاوية الناتجة عن الفقر الي محاولة تحسين الوضعية الاجتماعية لبعض الفئات المنحرفة بكل الطرق الغير شرعية وحتي المتاجرة في المحظورات والممنوعات للربح السريع.

لكن الملاحظ ان هناك فئة اخري من المبحوثين لا تعتقد ان هناك علاقة مباشرة بين الفقر والاحتياج المفضي للسرقة ، بل تشترك عدة عوامل وأسباب اجتماعية اخري في تغدية هذه الظاهرة الانحرافية في حي الزاوية.

- جدول رقم (07) : يبين صور الفقر و انعكاساته على الأحياء الشعبية

صور الفقر	التكرارات	النسبة	الانعكاسات	التكرارات	النسبة
البطالة	75	75,0	الإحساس بالظلم الإجتماعي	50	50,0
كثرة السكان	20	20,0	التمرد الإجتماعي	5	5,0
هشاشة البنية التحتية	05	05	ممارسة العنف	15	15,0
الإنحراف	00	00	الإنحراف	30	30,0
المجموع	100	100	المجموع	100	100

- من اعداد الباحث

- من خلال بيانات الجدول المبين اعلاه ، نلاحظ أن أغلبية مجتمع الدراسة 75 % يرون ان اكبر صور للفقر تتجسد في البطالة، علي أساس ان الفقر هو السمة الأساسية في حي الزاوية، فاغلب سكانها عاطلين عن العمل حيث تأكد من خلال ملاحظاتنا ان اغلبهم يمارسون نشاطات تجارية غير قانونية او يشتغلون كحرفيين بالأجرة اليومية فقط، كما اكدت فئة اخري من المبحوثين ان الصورة الأساسية للفقر تتمثل في كثرة السكان بنسبة 20 % باعتبار ان حي الزاوية يشهد كثافة سكانية كبيرة بحكم الفقر و بساطة العيش فيه، كذلك هناك من المبحوثين رغم اقليتهم 20 % ينظرون الي هشاشة البنية التحتية للحي بحكم انهم يعيشون أزمات يومية سواء تتعلق بقدم أنابيب الصرف الصحي او انقطاعات المتكررة الكهرباء، لان كل الاحياء الشعبية بنيت خلال الفترة الاستعمارية ولم يتم صيانة البنية التحتية لها.

كما تعتقد اكبر فئة من المبحوثين ان انعكاس الفقر يتمثل بالدرجة الاولي بالإحساس بالظلم الاجتماعي بنسبة 50 % كون الفقر يؤدي إلى حصول الناس على فرص أقل لتطوير وتحسين ظروفهم المعيشية، حيث يعتبرون حي الزاوية مجتمع مهمش وهو مثال للتمييز أو المعاملة غير العادلة، مقارنة مع الاحياء الجديدة لمدينة تبسة، اما الفئة الثانية من مجتمع الدراسة فتري بان صور الفقر تنعكس وتتمثل في الانحراف بنسبة 30 % ، باعتبار ان حي الزاوية بيئة حاضنة للانحراف بكل اشكاله وصور والتي يعيشونها يوميا. كذلك تري فئة متوسطة 15 % من المبحوثين ان العنف الذي يشهده الحي ناتج من الفقر، فالتذمر الاجتماعي لسكان الحي من التهميش والوضعية المزرية التي يعيشونها تدفعهم الي ممارسات تتسم بالعنف في سلوكياتهم اليومية، عكس الفئة الأخيرة والتي هي صغيرة نسبيا 05 % تري بان الفقر يؤدي الي التمرد الاجتماعي للسكان سواء علي العادات والتقاليد او القوانين.

- جدول رقم (08) : يبين كيفية الحدّ من الفقر في الأحياء الشعبية

الكيفية	التكرارات	النسبة المئوية
توفير فرص العمل	90	90,0
زيادة الوعي	5	5,0
تمكين الفقراء	0	0,0
ابرامج التنموية	5	5,0
المجموع	100	100,0

- من اعداد الباحث

-من خلال قراءتنا للجدول المبين اعلاه والمعنون تحت عنوان الحدّ من الفقر في الأحياء الشعبية ، نلاحظ أن إحتمال توفير فرص العمل من أكبر الحلول للحد من الفقر في الأحياء الشعبية ، حيث وصل معدل تكراره 90مفردة أي بنسبة مئوية قدرت ب 90% ، علي أساس ان اغلبية المبحوثين في حي الزاوية فقراء ويعانون من البطالة، فهم يعتقدون ان توفير فرص العمل من طرف الدولة هو المخرج الوحيد لهم ويتحقق ذلك عبر المشاريع والبرامج التنموية بالحي، و يليه الاحتمال الثاني المتمثل في زيادة الوعي بتكرار 5 مفردات و بنسبة قدرت ب 05% والاحتمال الرابع المتعلق بالبرامج التربوية بنفس النسبة، بينما احتمال تمكين الفقراء فقد انعدم تماما معدل التكرارات 0 مفردة ، بنسبة قدرت ب 0% ، ومنه نستنتج أن الحل الرئيسي في نظر سكان الحي يتمثل في توفير فرص العمل للحد من الفقر في الأحياء الشعبية .

- جدول رقم (09) : أنواع العنف المتواجد في الأحياء الشعبية

أنواع العنف	التكرار	النسبة
العنف اللفظي	30	40,0
العنف الجسدي	50	50,0
العنف الرمزي	10	10,0
اشكال اخرى من العنف	10	10,0
المجموع	100	100,0

- من اعداد الباحث

-من خلال بيانات الجدول المبين أعلاه، اكد اغلب المبحوثين أن العنف الجسدي هو المتواجد بكثرة في حي الزاوية حيث وصل معدل تكرار هذا النوع 50 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 50 % ، ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع العنف لأنه من الممكن أن يؤدي إلى فقدان حياة الإنسان بصورة فورية، وتتمثل صوره في الشجارات اليومية لأتفه الأسباب بين السكان واستعمال حتي الأسلحة البيضاء فأصبحت ثقافة جانحة تهدد امن وسلامة الحي، أمّا العنف اللّفظي وصل تكراره 30 مفردة ، و بنسبة قدرت ب 30% باعتبار ان الإساءة اللفظية غالبا ما تؤدي إلى العنف الجسدي لتأخذ أشكالاً أخرى متعددة من عدم المساواة الشخصية والنبذ الاجتماعي واغتصاب الحقوق وعدم العدالة في بعض المواقف، والذي أصبح ظاهرة متفشية بشكل واضح في الحي.

كذلك جاءت إجابات المبحوثين بنسب متساوية 10% لتشير الي وجود أشكال أخرى من العنف سواء العنف الرمزي الذي يعتبر نوع من العنف الهادئ غير الظاهر؛ أي الكامن أو الخفيّ أو المقنّع. كالهيمنة الذكورية في الحي مثلا، او أنواع اخري وصل تكرارها إلى 10 تكرارات ، و بنسبة مئوية قدرت ب %.

وبناء علي ما سبق نستنتج ان حي الزاوية يعتبر بئرة عنف بكل اشكاله أصبحت تهدد سلامة وامن القاطنين بالحي وشكلت ثقافة ومنظومة قيمية تكرس العنف بكل اشكاله.

- جدول رقم (10) : يبين التضامن الاجتماعي المتواجد في الأحياء الشعبية

وجود التضامن الإجتماعي	التكرار	النسب المئوية	أنواع التضامن	التكرار	النسبة المئوية
نعم	55	55.0	اصلاح الطرقات	15	15.0
			التكافل في الأزمات	20	20.0
لا	45	45.0	الأفراح و الأتراح	15	15.0
			في الحالات الطارئة	05	5.0
			لا	45	45.0
المجموع	100	100	المجموع	100	100

- من اعداد الباحث

من خلال الجدول المبين اعلاه ، نلاحظ ان اجابات المبحوثين جاءت متساوية نسبيا حول مضمون تواجد التضامن الاجتماعي بحي الزاوية من عدمه. فالّذين أجابوا بنعم أي بوجود تضامن اجتماعي وصل تكرارهم 55 مفردة ، أي بنسبة مئوية قدرت ب 55%.

اما فيما يتعلق بأنواع التضامن الاجتماعي بالحي فقد تصدر التكافل في الازمات إجابات المبحوثين بنسبة 20 % من نسبة 55 %، باعتبار تَحَمُّل القادرين في الحي أعباءَ ومسئوليات العاجزين والفقراء فيه، وتخفيف معاناتهم، والتيسير عليهم، وتفريج كرباتهم وضوائقهم. ويليه النوع الثاني من التضامن الاجتماعي

في صورتين بالتساوي بين التضامن سكان الحي في اصلاح الطرقات المهترئة بنسبة 10 % و التعاون في الأفراح و الأتراح كذلك بنسبة 10 % من العدد الإجمالي للمبحوثين الذين اكدوا تواجد التضامن الاجتماعي بالحي والمقدر عددهم بـ 55 % من اجمالي المبحوثين. اما الفئة الأخيرة فتري بان هناك التضامن في الحالات الطارئة والاستثنائية فقط بنسبة 05 %.

- جدول رقم (11) : يبين مدى مساهمة الدولة في القضاء على الفقر و تلبية الاحتياجات

مدى مساهمة الدولة	التكرار	النسب	كيفية تلبية الاحتياجات	التكرار	النسبة
نعم	45	45.0	البحث عن العمل اليومي	25	25.0
			السرقة	10	10.0
لا	55	55.0	ممارسة النصب و الاحتيال	05	5.0
			التسول	05	5.0
			لا	55	55.0
المجموع	100	100	المجموع	100	100

- من اعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول المبين اعلاه ، أن اغلبية إجابات المبحوثين تنفي مساهمة الدولة في القضاء علي الفقر بنسبة 55 % من العدد الإجمالي للمبحوثين الذين اكدوا دور الدولة والمقدر عددهم بـ 55 % من اجمالي المبحوثين، وهذا قناعة منهم ان الدولة لا تبذل مجهودات كافية للقضاء علي الفقر بالحي وأصبحت عاجزة عن ترقية حي الزاوية الذي يعاني من التهميش والعزلة، لان وضعية الحي لم تتغير منذ قرون بل تزداد سوءا من يوم لاخر حسب اعتقادهم.

اما من أجابوا بنعم اي بوجود مساهمة من طرف الدولة وصل معدل تكرارهم 45 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 45% ،يعتقدون ان هناك مجهودات للدولة للقضاء علي الفقر في الحي لكنها غير كافية وتتطلب وقت كبير واستراتيجية ترقويه عبر مراحل.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول أن الفقير يلبي احتياجاته الاساسية عن طريق البحث عن العمل اليومي حيث بلغ تكرار هذا الاحتمال 25 مفردة ، و بنسبة قدرت ب 25% ، أما من يلجؤون إلى السرقة فقد قدر تكرارهم ب 10 مفردات و بنسبة قدرت ب 10% حيث يلبي الفقير احتياجاته عبر ممارسة النصب و الاحتيال حيث بلغ تكرار هذا الاحتمال 5 مفردات و بنسبة قدرت ب 5% ، أما من يتوجه للتسول نلاحظ أن تكرارهم قدر ب 5 مفردات اي بنسبة مئوية قدرت ب . 5%.

مما سبق نستنتج أن مجهودات الدولة تبقي غير كافية للقضاء علي ظاهرة الفقر في حي الزاوية وهي مطالبة بمجهودات اكثر لترقية الحي وتوفير فرص عمل للسكات وتوفير الخدمات الضرورية والاستماع لانشغالاتهم ومعاناتهم اليومية.

- جدول رقم (12) : يبين آثار تربية الابناء في وضعية الفقر داخل الأحياء الشعبية

الأثار	التكرار	النسبة
الإحساس بالنقص	**40**	**40,0**
التسرب المدرسي	**45**	**45,0**
الإحساس بالظلم الإجتماعي	**10**	**10,0**
عمالة الأطفال	**5**	**5,0**
المجموع	**100**	**100,0**

- من اعداد الباحث

من خلال بيانات الجدول المبين اعلاه ، نلاحظ ان إجابات المبحوثين تلخصت أساسا وبنسب متقاربة حول الاثار الناجمة عن تربية الابناء في وضعية الفقر في حي الزاوية في التسرب المدرسي بنسبة 45 % والاحساس بالنقص بنسبة 40 % ، لان ظاهرة التسرب المدرسي عادة تنتج من مجموعة أسباب تتنوع وتتعدد حسب البيئة الاجتماعية والثقافية ، حيث يعتبر العامل المادي من أهم عوامل التسرب المدرسي بعد تدني المستوى المعيشي للأسرة، وانتشار الأميّة وارتفاع مستوى البطالة، كذلك هناك فئة من المبحوثين من يحصر انعكاسات تربية الابناء في وضعية الفقر في الإحساس بالنقص او(الشعور بالدونية) وهو شعور أساسي بعدم الكفاءة وانعدام الأمان وهو الطابع الغالب لسكان الحي الذين يشعرون بانهم دون الآخرين من حيث الصفات الاجتماعية، لانهم عادة لا يشعرون بالراحة الكافية ويعبرون عن حساسية شديدة تجاه التواجد في المواقف الاجتماعية والتفاعل مع الناس وفهم أنفسهم بطريقة سليمة.

اما الفئة الثالثة من المبحوثين بنسبة 10 % فتري بان الإحساس بالظلم الاجتماعي هي الميزة الأساسية التي تخلفها وضعية الفقر في حي الزاوية علي تربية الأبناء، لان الظلم الاجتماعي يركز علي ما يلاقيه الفرد من ظلم مجتمعي في حياته اليومية، خاصة العيش بكرامة، كما يعتبر الفقر أيضا احد اهم اشكال الظلم الاجتماعي، والحياة دون المستوي المطلوب . أيضا جاءت إجابات فئة قليلة جدا من المبحوثين 05 % حول ظاهرة عمالة الأطفال في حي الزاوية لتحسين ظروفهم المادية ومساعدة ابائهم في كسب لقمة العيش.

II- عرض وتحليل بيانات الفرضية الفرعية الثانية

- تتعلق الجداول التالية بالمحور الثالث من الاستبيان الذي يتضمن مؤشرات الفرضية الفرعية الثانية والتي مؤداها " البطالة ظاهرة من الظواهر الاجتماعية المؤدية للانحراف "

- جدول رقم (13) : يبين السلوكيات الانحرافية للبطّال و الحلول التي يلجأ إليها

السلوكيات الإنحرافية للبطال	التكرار	النسبة	حلول البطال	التكرار	النسبة المئوية
السرقة	55	55.0	التجارة الغير شرعية	80	80.0
النصب و الاحتيال	25	25.0	السرقة	20	20.0
في الممنوعات المتاجرة	10	10.0	الإنطواء الديني	0	0.0
العنف	10	10.0	الاحتجاج	0	0.0
المجموع	100	100.0	المجموع	100	100.0

- من اعداد الباحث

- من خلال قراءتنا للجدول المبين اعلاه ، نلاحظ أن نصف عدد المبحوثين يرون بان السلوكيات الانحرافية للبطالين تكمن في السرقة حيث يبلغ معدل تكرارها 55 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 55% ،حيث تفشت الآفات الاجتماعية نتيجة الفقر والبطالة في حي الزاوية ولاسيما ظاهرة السرقة والسطو و الاستيلاء على المساكن، وتعرض السكان للاعتداءات والسرقة من قبل بعض المنحرفين الذين يستغلون الوضع، ويجدون في غياب الأمن راحتهم التامة.اما الفئة الثانية من المبحوثين فتعتقد ان النصب و الاحتيال هي الجريمة الأكثر شيوعا في الحي حيث وصل مقداره 25 مفردة و بنسبة قدرت ب 25% ، اما المتاجرة في الممنوعات فقد بلغ تكرارها 10 مفردات و بنسبة قدرت ب 10% ، مثلها مثل العنف فقد بلغ تكراره 10 مفردات و بنسبة مئوية قدرت ب 10% .

أمّا بالنسبة للحلول التي يلجأ إليها البطّال لتلبية حاجياته فتنحصر في التجارة الغير شرعية حسب اراء المبحوثين حيث بلغ تكرار هذا الاحتمال 80 مفردة أي بنسبة 80% ، وتتمثل هذه التجارة الغير شرعية أساس في جرائم التهريب والأنشطة المحضورة والمتاجرة في المخدرات ..الخ، كذلك تري فئة ثانية من المبحوثين انه من بين الحلول التي يلجا اليها البطالين في حي الزاوية تتمثل في امتهان السرقة حيث

وصل تكرارها 20 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 20% ، أمّا فيما يخص الانطواء الديني و الاحتجاج فهي منعدمة بتكرار 0 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 0 . %و منه نستنتج انه من أكبر السلوكيات الانحرافية التي تصدر عن الشخص البطال هي التجارة الغير شرعية ، و الحل الأنسب له للتخلص من البطالة والفقر.

- جدول رقم (14) : يبين علاقة البطالة بالمشاكل الأسرية في الأحياء الشعبية

علاقة البطالة بالمشاكل الأسرية	التكرار	النسبة
نعم	70	70,0
لا	30	30,0
المجموع	100	100,0

- من اعداد الباحث

-استنادا لبيانات الجدول المبين اعلاه ، نلاحظ ان 70 % من مجتمع البحث اجابوا بنعم أي اكدوا وجود علاقة بين البطالة و المشاكل الأسرية حيث قدر تكرارهم ب 70 مفردة ، وبنسبة مئوية قدرت 70% ، أمّا باقي المبحوثين نفو وجود هذه العلاقة حيث بلغ تكرارهم 30 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 30% ان اغلب المبحوثين الذين اكدوا العلاقة بين المتغيرين ، مقتنعون بان مشكلة البطالة تهدد استقرار الكثير من الأسر واستمرار العلاقة الزوجية في حي الزاوية، لان البطالة تؤدي إلى التفكك الأسري وزيادة الخلافات الزوجية و المشكلات الاجتماعية التي قد تصل الي الطلاق .

جدول رقم (15) : يبين آثار ازدياد معدل البطالة في الأحياء الشعبية

أثار ازدياد معدل البطالة	التكرار	النسبة
الفقر	90	90,0
العجز و الحرمان	5	5,0
العنف	5	5,0
المجموع	100	100,0

- من اعداد الباحث

- من خلال قراءتنا للجدول المبين اعلاه ، اكد اغلب المبحوثين بان ازدياد معدلات البطالة تؤدي الي الفقر في الأحياء الشعبية ، بتكرار معدله يقدر ب 90 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 90% ، باعتبار ان نتائج البطالة تتمثل في انخفاض المستوي المعيشي والدخل الفردي، كما تؤدي الي انخفاض القدرة الشرائية للمواطن كما تغدي ظاهرة الاجرام في الحي وكلها من مظاهر الفقر. اما باقي الفئتين المتبقيتين والمتساويتين بنسب 05 % ، فيرون ان البطالة تؤدي الي العجز والحرمان والعنف.

- جدول رقم (16) : يبين علاقة البطالة بالضغوطات النفسية و أسبابها

علاقة البطالة بالضغوطات النفسية	التكرار	النسب المئوية	أسباب الضغوطات النفسية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	100	100.0	الاحتياجات المادية	85	85.0
			الاحساس بالوحدة	00	00.0
لا	00	00.0	وقت الفراغ	00	00.0
			انعدام المرافق الترفيهية	15	15.0
المجموع	100	100	المجموع	100	100

- من اعداد الباحث

من خلال قراءتنا للجدول المبين اعلاه ، نلاحظ أن المبحوثين اكدوا بالأجماع علي تواجد العلاقة بين البطالة والضغوطات بنسبة 100 % ، حيث انعدم تماما الاحتمال الثاني، وسبب اجماع المبحوثين علي تأكيد العلاقة يتمثل في ان المتوقف عن العمل هو الأكثر كآبة في المجتمع حيث يتعرض العاطلون عن العمل لأمراض الكآبة واليأس فهناك علاقة سببية بين البطالة وتدهور الوضع الصحي والنفسي لسكان حي الزاوية.

أما بالنسبة لأسباب الضغوطات النفسية تمثلت في الاحتياجات المادية حيث بلغ تكرارها 85 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 85% ، أمّا الاحساس بالوحدة و إحتمال وقت الفراغ فكانا منعدمين بتكرار 0 مفردة و بنسبة قدرت ب 0% ، بينما إنعدام المرافق الترفيهية بلغ تكرارها 15 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب

.15%و منه نستنتج أن هناك علاقة وطيدة بين البطالة و الضغوطات النفسية التي تسببها الاحتياجات المادية.

- جدول رقم (17) : يبين مظاهر التمرّد الاجتماعي للبطالين في الأحياء الشعبية

مظاهر التمرد الاجتماعي	التكرار	النسبة
الخروج عن القيم الاجتماعية	95	95,0
رفض العادات و التقاليد	5	5,0
تبني قيم ومبادئ جديدة	0	0,0
العزلة والانطواء	0	0,0
المجموع	100	100,0

- من اعداد الباحث

-من خلال قرائتنا للجدول المبين اعلاه، نلاحظ أن اغلبية المبحوثين بمعدل تكرار 95 مفردة ، و بنسبة مئوية قدرت ب 95% متفقين حول ظاهرة الخروج عن القيم والمعاير الاجتماعية باعتبارها صورة تعكس مظاهر التمرد بالنسبة للبطالين بحي الزاوي علي أساس ان منظومة القيم الاجتماعية أزمة حقيقية تعكسها السلوكيات والتعاملات اليومية في حي الزاوية، فالفقر والبطالة يرغمون الناس الي تبني منظومة قيمية جديدة يبررون بها سلوكياتهم واعمالهم الانحرافية ، خاصة فئة الشباب التي تعيش تذمر وسخط كبير علي وضعيتهم المزرية داخل الحي مما جعلهم يتمردون علي كل ما هو معياري او قيمي، وتبقي وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية والغير رسمية عاجزة عن إيجاد حلول ناجعة والسيطرة علي هذه الوضعية.

أما بالنسبة للفئة الثانية من المبحوثين وهي قليلة جدا حيث بلغ تكرارها 5 مفردات ، و بنسبة مئوية قدرت ب 5% فتري لان مظاهر التمرد الاجتماعي للفئة العاطلة عن العمل تكمن في رفض العادات والتقاليد، وهي الخطوة الاولي التي يبدا بها هولاء البطالين حتي يصلوا لمرحلة التمرد الاجتماعي في الاحياء الشعبية.

- جدول رقم (18) : يبين انعكاسات العمل غير المشروع في الأحياء الشعبية

الانعكاسات	التكرار	النسبة
التهرب الضريبي	20	20,0

عمالة الأطفال	35	35,0
الرشوة	10	10,0
عدم الإستقرار	35	35,0
المجموع	100	100,0

- من اعداد الباحث

- من خلال قراءتنا للجدول المبين اعلاه ، نلاحظ أن إجابات المبحوثين جاءت متباينة ومتقاربة حول اهم الانعكاسات التي يفرزها العمل غير المشروع في الأحياء الشعبية، حيث ان هناك تساوي بين عمالة الأطفال وعدم الاستقرار بنسبة 35 % ، باعتبار ان كلا الظاهرتين منتشرتين بكثرة بحي الزاوية وكلاهما نتيجة الفقر والبطالة، اما الفئة الثالثة من المبحوثين بنسبة 20 % فهم يركزون علي التهريب الضريبي للمعاملات التجارية الغير شرعية في الحي والتي يغلب عليها طابع السرية والفوضى، وهذا ما ينعكس سلبا علي الاقتصاد الوطني.

اما الفئة الرابعة وهي اقلية بنسبة 10 % فلقد ذهبوا في اجاباتهم الي ظاهرة الرشوة، خاصة في المعاملات التجارية المحضورة كالتهريب والمتاجرة في الممنوعات او حتي غض الطرف عنهم من طرف المصالح المختصة حيث انهم يمارسون نشاطاتهم امام سكان الحي. .

- جدول رقم (19) : يبين برامج الدولة في القضاء على البطالة في الأحياء الشعبية

نوع البرامج	التكرار	النسبة
توفير مناصب الشغل	90	90,0
توفير الامن و الاستقرار	10	10,0
تفعيل التنمية الاجتماعية	00	00.0
توفير المرافق الضرورية	00	00.0
المجموع	100	100,0

- من اعداد الباحث

- من خلال قراءتنا للجدول المبين اعلاه ، نلاحظ ان أن اغلبية المبحوثين يراهنون علي الحل الأول للدولة للقضاء على البطالة والمتمثل في توفير مناصب شغل في الحي بمعدل تكرار 90 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 90%، وهذا ناتج عن ظاهرة الفقر التي يعيشونها بسبب البطالة والتي تمخضت عنها

مظاهر اخري كالأعمال الغير مشروعة والمتاجرة في الممنوعات وزيادة معدلات الجريمة وكل الآفات الاجتماعية الأخرى. كما يعتقدون ان الدولة قد تساهم في إيجاد فرص عمل جديدة خاصة لفئة الشباب، وزيادة برامج التدريب التحويلي والمهني في مجالات الاعمال الحرة والاعمال الحرفية.

إضافة إلى البرنامج الأول، هناك فئة صغيرة نسبيا من المبحوثين يرون ان الحل يكمن في توفير الدولة للأمن و الاستقرار، حيث وصل معدل تكرار هذا الاحتمال 10 مفردات بنسبة مئوية قدرت ب 10% ، قناعة منهم ان الظروف المستقرة تساعد علي تنمية الحي اقتصاديا ويقطب الاستثمارات وحتي نمو المهن الحرفية وبالتالي يمكن تقليل نسبة البطالة في الحي .

أما فيما يخص تفعيل التنمية الاجتماعية و توفير المرافقة الضرورية فكان معدل تكرار هذين الاخيرين منعدم 0 مفردة و بنسبة قدرت ب % 0 . و منه نستنتج ان تفعيل برامج الدولة للقضاء على البطالة ، تكمن في توفير فرص العمل وفعالية البرامج والمشاريع في مجال خلق فرص العمل لتخفيض نسب البطالة.

- جدول رقم (20) : يبين الأماكن التي يلجأ إليها العاطلون عن العمل لقضاء وقت فراغهم

نوع الأماكن	التكرار	النسبة
المقاهي	80	80,0
التجمعات في الشوارع	20	20,0
نوادي الالعاب	00	00.0
الحدائق العمومية	00	00.0
المجموع	100	100,0

- من اعداد الباحث

- من خلال بيانات الجدول المبين اعلاه ، نلاحظ ان من اكبر الأماكن التي يلجأ إليها العاطلون عن العمل لقضاء وقت فراغهم حسب راي اغلبية المبحوثين تتمثل في المقاهي، حيث وصل معدل تكرار هذا الاحتمال 80 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 80% ، باعتبار ان هذه الظاهرة منتشرة بكثرة في المجتمع الجزائري عامة و الاحياء الشعبية خاصة، وعليه تحولت المقاهي الشعبية من فضاء للترفيه والتثقيف إلى ملاذ الشباب العاطل عن العمل هروبا من الملل والخلافات الأسرية. كما ليست لديهم فضاءات غير المقاهي قادرة على استيعابهم وجذبهم باعتبار أوضاعهم المعيشية الصعبة. وتتميز المقاهي في حي الزاوية بألعاب الدومينو والألعاب الورقية الأخرى يقضون خلالها ساعات طويلة لقضاء أوقات فراغهم.

إضافة الى التجمعات في الشوارع كاحتمال ثاني حيث بلغ معدل تكراره 20 مفردة و بنسبة قدرت ب 20% ، حيث تري هذه الفئة من المبحوثين ان فئة الشباب خاصة يتجمعون في أماكن معروفة بالحي

للسمر وقضاء أوقات فراغهم المملة، و تعتبر هذه الظاهرة خطر يحدق بهذه الفئة وبداية الانحراف بواسطة الاحتكاك بين المنحرفين ورفاق السوء.

أما فيما يخص نوادي الالعاب و الحدائق العمومية فكان معدل تكرار هذين الاحتمالين منعدم 0 مفردة و بنسبة قدرت ب 0%. ، لأنها غير موجودة أصلا في الحي الشعبي، و منه نستنتج ان المقاهي هي اكبر الأماكن جذبا للشباب العاطلين عن العمل و هذا لرغبتهم في التجمعات و الاختلاط الاجتماعي.

- جدول رقم (21) : يبين علاقة البطالة بالتمرّد على القيم و المعايير الاجتماعية و مظاهرها

علاقة البطالة بالتمرد	التكرار	النسب المئوية	مظاهر البطالة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	100	100,0	التوتر و الإحباط	15	15,0
			تبني قيم جديدة	25	25,0
لا	00	00.0	التذمر من الوضعية	40	40.0
			ممارسة العنف	20	20,0
المجموع	100	100	المجموع	100	100

- من اعداد الباحث

- استنادا لبيانات الجدول المبين اعلاه ، نلاحظ ان هناك اجماع كلي للمبحوثين اجابوا بوجود علاقة بين البطالة و التمرد قد وصل معدل تكرارهم 100 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 100% ، لان العوامل الاجتماعية الناتجة عن البطالة تؤدي في الغالب إلى نوع من العزلة الاجتماعية للفرد العاطل وهو ما يضعف علاقاته الاجتماعية وتضاءل قدرته على التضامن مع المجتمع الذي يعيش فيه، فيصاب بالاغتراب، ويتخلى عن التزامه بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة. فانهيار هذه القيم والمعايير لديه قد يؤدي إلى اللجوء إلى قيم ومعايير أخرى توائم ظروفه الجديدة. وهذا ما يمسيه (دوركاهيم) بحالة (الأنومي).

اما مظاهر البطالة حسب راي المبحوثين بمعدل تكرار 40 مفردة و بنسبة قدرت ب 40% ، فان صور البطالة تكمن خاصة في التذمر من الوضعية التي يعيشونها في الحي فينتج عن تلك العواقب تذمّر تام عند الشباب الناضج المتجه لسوق العمل فيصطدم بالواقع المر الذي يهمشه في الحي، ويحد من قدراته الإنتاجية، أيضا تعتقد الفئة الثانية من المبحوثين بمعدل تكرار 25 مفردة و بنسبة قدرت ب 25% قد يؤدي التوقف عن العمل إلى تبني قيم جديدة يبررون بها صراعهم الثقافي والمعياري الجديد المكتسب.

كذلك هناك من المبحوثين بمعدل تكرار 20 مفردة و بنسبة قدرت ب 20%، يرون ان البطالة تغذي العنف بكل اشكاله في الحي عل اعتبار ان جميع مرتكبي الجرائم هم من ذوي المستويات الاقتصادية المتدنية.،فهناك علاقة مباشرة بين متغيري البطالة والجريمة والانحرافات السلوكية، لان العلاقة بين الوضع الاقتصادي للأفراد ومستوى الجريمة علاقة عكسية فكلما ضعف مستوى البناء الاقتصادي كلما ارتفعت معدلات الجريمة والانحرافات السلوكية. الي جانب فئة قليلة من المبحوثين بمعدل تكرار 15 مفردة و بنسبة قدرت ب 15%، ينظرون الي الحالة النفسية للبطال والمتمثلة في التوتر والإحباط وهذا نتيجة التهميش والإحساس بالقلق وانعدام الأمن والخوف والفشل والغضب، فضلاً عن أن إحساس البطال بأنه فائض عن الحاجة قد يكون السبب في شعوره بالنقص والدونية وعدم الأهمية، كما أن صعوبات الحصول على عمل قد تؤدي الشعور بالوحدة والعزل في الحي .

- جدول رقم (22) : يبين تحقيق الاندماج الاجتماعي للعاطل عن العمل و طرق اندماجه

امكانية تحقيق الاندماج الاجتماعي	التكرار	النسب المئوية	طريقة الاندماج	التكرار	النسبة المئوية
نعم	80	80.0	البحث عن عمل	45	45.0
			الابتعاد عن الانحراف	25	25.0
لا	20	20.0	ادارة وقت الفراغ	5	5.0
			التمسك بالقيم الاجتماعية	5	5.0
المجموع	100	100	المجموع	100	100

- من اعداد الباحث

- من خلال قراءتنا للجدول المبين اعلاه، نلاحظ ان 80 من المبحوثين و بنسبة مئوية قدرت ب 80% ، أجابوا بـ (نعم) حول امكانية تحقيق الاندماج الاجتماعي للبطالين أي انه هناك إمكانية تحقيق اندماج اجتماعي ، بواسطة عدة استراتيجيات تتبناها الدولة في الحي، أما من أجابوا بـ (لا) أي بعدم إمكانية تحقيق اندماج اجتماعي فقد بلغ تكرارهم 20 مفردة ، و بنسبة مئوية قدرت ب 20% ، وهذا ناتج عن قناعاتهم بان حي الزاوية مهمش منذ قرون ولا يمكن ترقيته او تنميته وهذا الشعور باليأس مترسخ في اذهانهم منذ صغرهم.

أما فيما يخص طريقة الاندماج فقد كانت أكبر طريقة للاندماج حسب اراء المبحوثين هي البحث عن العمل حيث بلغ معدل تكرارها 45مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 45% ، يليها الاحتمال الثاني المتمثل في الابتعاد عن الانحراف بتكرار معدله 25 مفردة و بنسبة قدرت ب 25% ، إضافة إلى إدارة أوقات الفراغ حيث بلغ مقدار هذا الاحتمال 5 مفردات و بنسبة قدرت ب 5% ، أما بالنسبة للطريقة الاخيرة من

الاندماج و هي التمسك بالقيم الاجتماعية فقد وصل تكرارها الى 5 مفردات و بنسبة قدرت ب 5% .و منه نستنتج انه هناك اندماج اجتماعي للعاطل عن العمل حيث يكمن هذا الاندماج في البحث عن منصب عمل يقابله الابتعاد عن الانحراف .

- جدول رقم (23) : يبين أسباب لجوء البطال للطرق غير القانونية و إمكانية العدول عنها

أسباب لجوء البطال للطرق الغير القانونية	التكرار	النسبة المئوية	إمكانية العدول عنها	التكرار	النسبة المئوية
الحاجة الملحة	75	75.0	نعم	90	90.0
تحسين الدخل المعيشي	15	15.0			
تكوين أسرة	0	0.0	لا	10	10.0
تحقيق مستقبل أحسن	0	0.0			
المجموع	100	100	المجموع	100	100

- من اعداد الباحث

-من خلال قراءتنا للجدول المبين اعلاه ، نلاحظ ان 75 من المبحوثين و بنسبة مئوية قدرت ب 80% ، ارجعوا أسباب لجوء البطال للطرق الغير القانونية الي سبب الحاجة الملحة وتلبية الحاجات الضرورية للاسرة والابناء، ولا يهمهم طبيعة ومشروعية العمل فالغاية تبرر الوسيلة حسب رايهم ،كذلك فئة الشباب في الاحياء الشعبي فهم يحتاجون الي ملبس ومأكل ومصروف اليومي، وعليه نجد ظاهرة عمالة الأطفال منتشرة في الحي ومنهم من يساعد والديه في تحصيل لقمة العيش .اما الفئة الثانية من المبحوثين وهي صغيرة مقارنه مع الفئة الاولي حيث تمثلت في 15 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 15% يعتقدون ان أسباب لجوء العاطلين عن العمل الي ممارسة او امتهان ال الطرق الغير شرعية في حي الزاوية تتمثل أساسا في محاولة تحسين الدخل المعيشي بكل الطرق والانتقال من الطبقة الدونية الى الطبقة الوسطي.

اما باقي الأسباب الأخرى والمتمثلة في تكوين أسرة و تحقيق مستقبل أحسن فقد كانت منعدمة تماما بتكرار 0 مفردة ، و بنسبة مئوية قدرت ب 0% . ومنه نستنتج ان لجوء البطال للطرق غير القانونية يحدث تحت تأثير الحاجة الملحّة لتلبية متطلباته الاساسية

اما فيما يتعلق بإمكانية التراجع والعدول البطالين عن هذه الممارسات الغير مشروعة ، فقد جاءت إجابات اغلب المبحوثين بمعدل تكرار 75 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 75% تحمل الامل و التفائل ، ويمكن ذلك من خلال إيجاد فرصة عمل بالحي ومحاربة الدولة للفقر وترقيته. عكس الفئة الثانية والمقدرة بـ 10 مفردات و بنسبة قدرت ب 10% ، والتي تعتقد بعدم وجود إمكانية العدول عن الطرق غير القانونية قد

بلغ تكرارهم 10 مفردات و بنسبة قدرت ب 10% ،وهذا راجع لعدم توفر المؤشرات الدالة علي إمكانية العدول باعتبار ان وضعية الحي الشعبي لم تتغير منذ عهود رغم احتجاجات ووعود الهيئات الرسمية .

وعليه نستنتج ان لجوء البطال للطرق غير القانونية يحدث تحت تأثير حاجة ملحّة لتلبية متطلباته ، و إمكانية العدول عن هذه العادة أمر وارد و ممكن.

III –عرض وتحليل بيانات الفرضية الفرعية الثالثة

– تمثل الجداول الاتية المحور الرابع من الاستمارة الذي يتضمن مؤشرات الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص علي " ان الثقافة الفرعية الجانحة في الاحياء الشعبية تشجع على ارتكاب السلوك المنحرف".

جدول رقم (24) : يبين الثقافات الانحرافية السائدة في الأحياء الشعبية و علاقتها بانهيار المنظومة الثقافية.

نوع الثقافات الانحرافية السائدة في الاحياء الشعبية	التكرار	النسبة المئوية	طبيعة الاثار	التكرار	النسبة المئوية
استهلاك و المتاجرة بالمخدرات	65	65.0	الفقر و البطالة	70	70.0
التجارة الغير شرعية	10	10.0	التهميش و العزلة	25	25.0
العنف بكل أشكاله	20	20.0	التذمر الشعبي	0	0.0
إعتداءات بالاسلحة البيضاء	5	5.0	عدم توفر الامن و الإستقرار	5	5.0
المجموع	100	100.0	المجموع	100	100.0

– من اعداد الباحث

– استنادا لبيانات الجدول المبين اعلاه ، نلاحظ ان إجابات المبحوثين حول نوع الثقافات الانحرافية السائدة

في الاحياء الشعبية تنحصر أساسا في استهلاك و المتاجرة بالمخدرات والتي تعتبر من أكبر انواع الثقافات الانحرافية السائدة في الأحياء الشعبية حيث وصل معد تكرار هذا النوع الى 65 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 65% ، علي أساس ان حي الزاوية يغلب عليه التعاطي المنتظم والتعاطي الكثيف أو القهري للمخدرات خاصة فئة الشباب وليس التعاطي العرضي أو الظرفي ، فيحاولون الهروب من الواقع المر الذي يعيشونه بالحي في ضل المعطيات السابقة، أيضا المتاجرة بالمخدرات علنا خاصة في الليل لعجز أجهزة الامة مراقبة الحي وذلك لتحقيق الربح السريع.

و يليه الاحتمال الثاني المتمثل في العنف بكل بأشكاله بمعدل تكراره 20 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 20% ، علي اعتبار ان حي الزاوية يعيش أوضاعا اجتماعية صعبة عنوانها غضب متفجر وأحلام

محطمة حيث ظهرت "عصابات الأحياء" التي تنشر الخوف وسط الحي بسبب عنفها، كما سيطرت مشاهد حمل السكاكين والخناجر والسيوف والآلات الحادة والسواطير على المشهد العام للحي، وبات السير أو التسوق مساء أمراً يهدد حياة المواطنين، وزاد خطورة الوضع الاشتباكات المتكررة واستعراض العضلات وغيرها من الأمور الصغيرة التي تشعل حروباً بين الشباب، وعليه تجد قوات الأمن صعوبات في إنهائها لاعتبارات عدة، أهمها امتلاك أولئك الشباب "قارورات مولوتوف" أو "شماريخ خطيرة تستعمل للنجدة في البحار"، وقد تنتهي تلك الاشتباكات بسقوط قتلى وجرحى .

وهناك من المبحوثين من يحصرون نوع الثقافات الانحرافية السائدة في الاحياء الشعبية في التجارة غير الشرعية، حيث بلغ معدل تكراره 10 مفردات و بنسبة قدرت ب 10% ،أما فيما يخص الاعتداءات بالأسلحة البيضاء فقد بلغ تكرارها 5 مفردات و بنسبة قدرت بـ 05 %.

أما فيما يخص طبيعة الاثار ، يندرج تحتها الفقر و البطالة كأكبر إحتمال بمعدل تكرار 70 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 70% ، أما بالنسبة للتهميش و العزلة كإحتمال ثاني بمعدل تكراره 25 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 25%، اما بالنسبة لعدم توفر الامن و الاستقرار ٣د وصل معدل تكراره 5 مفردات و بنسبة قدرت ب 5% ، أما التذمر الشعبي فهو منعدم . ومنه نستنتج انه من أبرز الثقافات الانحرافية السائدة في الأحياء الشعبية هو استهلاك و متاجرة المخدرات ، و ما يترتب عنها من آثار كالفقر و البطالة اوساط الحي الشعبي.

- جدول رقم (25) : يبين انعكاسات غياب الامن في الأحياء الشعبية و دوره في تعديل الثقافة الجانحة

انعكاسات غياب الأمن في الأحياء الشعبية	التكرار	النسبة المئوية	دور الأجهزة الأمنية في تعديل الثقافة الفرعية الجانحة	التكرار	النسبة المئوية
الفوضى	45	45.0	خدمة المواطنين	30	30.0
تكوين عصابات	35	35.0	محاربة الانحراف و الجريمة	45	45.0
انتشار الانحراف	20	20.0	احساس المواطن بالامن	20	20.0
الانهيار الاخلاقي	0	0.0	وضع سياسة وقائية للحي	5	5.0
المجموع	100	100.0	المجموع	100	100.0

- من اعداد الباحث

– من خلال قرائتنا للجدول المبين اعلاه والمعنون تحت عنوان انعكاسات غياب الامن في الأحياء الشعبية و دور الاجهزة الأمنية في تعديل الثقافة الفرعية الجانحة ، نلاحظ ان احتمال الفوضى من أكبر انعكاسات غياب الأمن في الأحياء الشعبية حيث وصل معدل تكرار هذا الانعكاس 45 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 45% ، و يليه الاحتمال الثاني تكوين العصابات حيث بلغ تكراره 35 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 35%، اما بالنسبة لانتشار الانحراف وصل معدل تكراره الى 20 مفردة اي بنسبة 20% ، بينما الانهيار الأخلاقي فكان منعدم بمعدل تكراره 0 مفردة و بنسبة قدرت ب 0% .أما فيما يخص دور الاجهزة الامنية تكمن في خدمة المواطنين بمعدل تكراره 30 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 30% ، أما الاحتمال الثاني الذي يعتبر من أكبر ادوار الاجهزة الامنية الثاني يخص محاربة الانحراف و الجريمة بمعدل تكراره 45 مفردة و بنسبة قدرت ب 45% ، اما فيما يخص احساس المواطن بالامن بلغ معدل تكراره 20 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 20% ، و بالنسبة لوضع سياسة وقائية للحي قد بلغ معدل تكرارها 5 مفردات و بنسبة قدرت ب 5% .و منه نستنتج ان غياب الاجهزة الامنية تولّد الفوضى داخل الأحياء الشعبية ، حيث تبرز الاجهزة الامنية دورها في تعديل الثقافة الفرعية الجانحة عبر محاربة الجريمة و الانحراف.

– جدول رقم (26) : يبين مدى فعالية و دور المجتمع المدني في الاحياء الشعبية

فعالية للمجتمع المدني	التكرار	النسب المئوية	دور المجتمع المدني في الأحياء الشعبية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	30	30	الاندماج الإجتماعي	10	10,0
			الأمن و الإستقرار	5	5,0
			التوعية الإجتماعية	10	10,0
			التضامن والتكافل	5	5,0
المجموع	30	30	المجموع	30	30
لا	70	70,0			
المجموع	100	100			

– من اعداد الباحث

– من خلال قرائتنا للجدول المبين اعلاه ، نلاحظ ان اغلبية المبحوثين أجابوا بـ(لا) نافين فعالية للمجتمع المدني في الاحياء الشعبية حيث قد بلغ معدل تكرارهم 70 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 70% ، لان تواجده على الورق فقط دون أي تدخل فعلي منتظم أو محاولة من اجل مشاركة فعالة للنهوض

بالأوضاع الصعبة التي يعرفها حي الزاوية، فعمله المجتمعي المدني ضعيف جدا، يطغى عليه الطابع الموسمي أو ألمناسباتي ، علي أساس ان الدور المهم للمجتمع المدني يكمن في تأطير الاجيال الناشئة والجيل الصاعد.

اما من اجابوا بـ (نعم) من مجتمع البحث بمعدل تكرار 30 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 30% ، يرون بان المجتمع له فعالية في الحي مقارنة ببعض الاحياء العشوائية الأخرى بمدينة تبسة. كما انهم يدركون جيدا الدور الذي قد يلعبه المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية للحي وترقيته.

وفي نفس السياق تري هذه الفئة ان دور المجتمع المدني يكمن في الاندماج الاجتماعية بنسبة 10 %، وبنفس الدرجة في تحقيق التوعية الاجتماعية، فيما تري الفئتين المتبقيتين وبنفس الدرجة ان دور المجتمع وفعاليته تكمن في الأمن و الاستقرار و التضامن والتكافل بين سكان الحي.

- جدول رقم (27) : يبين الثقافات الفرعية في الاحياء الشعبية و أسباب تعددها

الثقافات الفرعية	التكرار	النسبة	أسباب تعدد الثقافات الفرعية	التكرار	النسبة
نعم	40	40,0	المستوى المعيشي	5	5,0
			العائلة او القبيلة	5	5,0
لا	60	60,0	المستوى التعليمي	30	30,0
			المكانة الاجتماعية	60	60,0
المجموع	100	100 ,0	المجموع	100	100

- من اعداد الباحث

- استنادا لبيانات الجدول المبين اعلاه ، نلاحظ ان اغلبية المبحوثين أجابوا بـ(لا) بمعني لا وجود لثقافة فرعية بحي الزاوية وصل معدل تكرارهم 60 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 60% ، لانهم يعتبرون انفسهم مثل باقي الاحياء الشعبية والهامشية او حتي مجتمع المدينة ولا توجد فروقات بينهم كما انهم يعانون نفس المشاكل ولا توجد تلك الفروقات الجزهرية التي تنتج الثقافة الفرعية بالحي، اما الفئة الثانية من المبحوثين بلغ معدل تكرارهم 40 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 40% ، فيأكدون تواجد الثقافة الفرعية بحي الزاوية، لانهم يعتبرون انفسهم مجموعة من الناس أو شريحة اجتماعية معينة تختلف في وجهة معينة عن ثقافة أكبر هي جزء منها، وقد يكون الاختلاف متعلق بنمط الحياة لثقافة الفرعية يمكن

أن تجمع بين مجموعات من الناس ذات خصائص مماثلة، مثل العمر والعرق والطبقة الاجتماعية أو الدين أو المعتقدات السياسية. والتي تعرف في بعض الأحيان بطبقة اجتماعية أو أقلية. اما الفئتين المتبقيتين وبنفس النسبة المؤوية 5% فارجعوا سبب تواجد ثقافة خاصة بالحي الى المستوى المعيشي و العائلة او القبيلة.

جدول رقم (28) : يبين انعكاسات التفكك الاسري في الاحياء الشعبية

الإنعكاسات	التكرار	النسبة
الإنحلال الأخلاقي	80	80,0
الانشاطات الغير شرعية	00	00
طلاق	15	15,0
التسيب المدرسي	5	5,0
المجموع	100	100,0

– من اعداد الباحث

– استنادا لبيانات الجدول المبين اعلاه ، نلاحظ ان اغلبية المبحوثين اختاروا الانحلال الاخلاقي كأكبر انعكاس للتفكك الاسري في الحي الشعبي الزاوية حيث وصل معدل تكرار هذا الانعكاس 80فردة و بنسبة مئوية قدرت ب 80% ، باعتبار ان هذه الظاهرة استفحلت في الحي والمصيبة أن هذه الأفعال والأقوال المحرمة والمخزية تصدر من كل الفئات حتى النساء والأطفال وكأنه وباء انتشر واستفحلن فباتت هذه الظاهرة المشينة أمرا عاديا أو واقعا يعاش لا مفر منه ولا يمكن تغييره، ناهيك عن المظاهر الأخرى، اما الفئة الثانية التي بلغ معدل تكراره 15 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 15% ،فاختارت الطلاق كأخطر نتيجة لظاهرة التفكك الاسري وترجع أسبابه الي أسباب خاصة متعلقة بالزوجين وأسباب عامة تتعلق بالبطالة والفقر وتدني مستوي المعيشة في الحي. اما الفئة الثالثة من المبحوثين والمقدرة بـ 5% ركزوا علي التسيب المدرسي علي أساس ان الضحايا الأكبر من التفكك السري وخاصة الطلاق هم الأبناء وهم من يدفعون فاتورة أخطاء والديهم. ويليه الاحتمال الاخير المتمثل في الانشطة غير الشرعية بتكرار منعدم 0 مفردة و بنسبة قدرت ب 0%.

و منه نستنتج ان الانحلال الأخلاقي من أكبر انعكاسات التفكك الاسري في الاحياء الشعبية نتيجة التفكك الاسر القاطنة بحي الزاوية لعدة أسباب مختلفة ، وربما هذا راجع إلى ما يعرفه هذا الأخير من تغير اجتماعي وثقافي سريع، فقد أدى هذا التغير إلى اختلال في البناء والوظيفة وهو الأمر الذي ترتب عليه حدوث التوتر والصراع وظهور احتمالات التفكك داخل العديد من الأسر بالحي.

– جدول رقم (29) : يبين علاقة الشعور بالانتماء الى طبقة اجتماعية متدنية بالانحراف

الاجابات	التكرار	النسبة
نعم	95	95,0
لا	5	5,0
المجموع	100	100,0

- من اعداد الباحث

- من خلال قرائتنا للجدول المبين اعلاه والمعنون تحت عنوان علاقة الشعور بالانتماء الى طبقة اجتماعية متدنية بالانحراف، نلاحظ ان من أجابوا بنعم اي بالشعور بالانتماء الى طبقة اجتماعية متدنية بالانحراف قد وصل معدل تكرارهم الى 95 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 95% ، اما من أجابوا ب لا اي بعدم الشعور بالانتماء الى طبقة اجتماعية متدنية بالانحراف قد بلغ معدل تكرارهم 5 مفردات و بنسبة 5% . و منه نستنتج انه هناك شعور بالانتماء الى طبقة اجتماعية متدنية بالانحراف و هذا للظروف و السلوكيات الانحرافية المحيطة بأفراد الحي الشعبي.

- جدول رقم (30) : يبين عدم استطاعة مجاراة ثقافة الطبقة الوسطى يؤدي الى الانحراف

الاجابات	التكرار	النسبة
نعم	85	85,0
لا	15	15,0
المجموع	100	100,0

- من اعداد الباحث

- من خلال قرائتنا للجدول المبين اعلاه والمعنون تحت عنوان عدم استطاعة مجاراة ثقافة الطبقة الوسطى يؤدي الى الانحراف ، نلاحظ ان من اجابوا بنعم اي باستطاعة مجاراة ثقافة الطبقة الوسطى يؤدي الى الانحراف قد وصل معدل تكرارهم الى 85 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 85% ، أما من أجابوا ب لا اي بعدم استطاعة مجاراة ثقافة الطبقة الوسطى يؤدي الى الانحراف قد بلغ معدل تكرارهم 15 مفردة و بنسبة 15% . و منه نستنتج ان استطاعة مجاراة ثقافة الطبقة الوسطى يؤدي الى الانحراف تبعا لظروف اجتماعية متباينة.

- جدول رقم (31) : يبين مدى اعتبار انحراف المراهقين ثورة على ثقافة الطبقة الوسطى

الاجابات	التكرار	النسبة

نعم	80	80,0
لا	20	20,0
المجموع	100	100,0

- من اعداد الباحث

استنادا لبيانات الجدول المبين اعلاه والمعنون تحت عنوان مدى اعتبار انحراف المراهقين ثورة على ثقافة الطبقة الوسطى ، نلاحظ ان من اجابوا بنعم اي اعتبار انحراف المراهقين ثورة على ثقافة الطبقة الوسطى بلغ معدل تكرارهم 80 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 80% ، اما فيما يخص من اجابوا ب لا اي انحراف المراهقين لا يشكل ثورة على ثقافة الطبقة الوسطى قد وصل معدل تكرارهم الى 20 مفردة و بنسبة قدرت ب . 20%ومنه نستنتج ان انحراف المراهقين يشكل ثورة على ثقافة الطبقة الوسطى

- جدول رقم (32) : يبين علاقة التمسك بالقيم الاجتماعية بالحد من الانحراف

الاجابات	التكرار	النسبة
نعم	95	95,0
لا	5	5,0
المجموع	100	100,0

- من اعداد الباحث

استنادا لبيانات الجدول المبين اعلاه والمعنون تحت عنوان علاقة التمسك بالقيم الاجتماعية بالحد من الانحراف ، نلاحظ ان من أجابوا بنعم أي ان التمسك بالقيم الاجتماعية يحد من الانحراف قد بلغ معدل تكرارهم 95 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 95% ، اما من أجابوا ب لا اي ان التمسك بالقيم الاجتماعية لا يحد من الانحراف حيث وصل معدل تكرارهم الى 5 مفردات و بنسبة مئوية قدرت ب 5% .ومنه نستنتج ان التمسك بالقيم الاجتماعية لها تأثير كبير في الحد من ظاهرة الانحراف في الاحياء الشعبية.

- جدول رقم (33) : يبين آليات تحسين المستوى المعيشي للأفراد في الأحياء الشعبية

الاجابات	التكرار	النسبة

توفير فرص العمل	100	100,0
توفير الأمن	00	00.0
مشاريع تنموية	00	00.0
توفير الخدمات الضرورية	00	00.0
المجموع	100	100.0

- من اعداد الباحث

- من خلال قرائتنا للجدول المبين أعلاه حول آليات تحسين المستوى المعيشي للأفراد في الأحياء الشعبية ، نلاحظ ان من بين الآليات هناك توفير فرص العمل الذي يعتبر من أكبر آليات تحسين المستوى المعيشي للأفراد بمعدل تكراره 100 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 100% ، اما بالنسبة الى آليات توفير الامن و مشاريع تنموية و توفير الخدمات الضرورية فكانوا منعدمين بمعدل تكرار قدر ب 0 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 0% .ومنه نستنتج ان توفير فرص العمل من ابرز آليات تحسين المستوى المعيشي للافراد في الأحياء الشعبية لتلبية متطلبات عيشهم الاساسية.

- جدول رقم (34) : يبين كيفية تعديل السلوكيات الاجتماعية السائدة في الأحياء الشعبية

كيفية تعديل السلوكيات الاجتماعية	التكرار	النسبة
تحسين ظروف المعيشة	80	80,0

التوعية	5	5,0
التنشئة الأسرية السليمة	10	10,0
توفير الأمن و الاستقرار	5	5,0
المجموع	100	100,0

- من اعداد الباحث

-من خلال قرائتنا للجدول المبين اعلاه والمعنون تحت عنوان كيفية تعديل السلوكيات الاجتماعية السائدة في الأحياء الشعبية ، نلاحظ ان تحسين ظروف المعيشة من أبرز آليات تعديل السلوكيات الاجتماعية بمعدل تكراره 80 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 80% ، أما الاحتمال الثاني المتمثل في التوعية الذي وصل تكراره 5 مفردات و بنسبة قدرت ب 5% ، أما بالنسبة للتنشئة الاسرية السليمة فقد بلغ معدل تكراره 10 مفردات و بنسبة قدرت ب 10% من إجمالي الاحتمالات ، وأخيرا توفير الامن و الاستقرار كآلية لتعديل السلوكايات الاجتماعية السائدة في الأحياء الشعبية حيث وصل معدل تكرار المفردات الى 5 مفردات و بنسبة قدرت ب 5% . و منه نستنتج ان تحسين ظروف المعيشة تعتبر من أعظم آليات تعديل السلوكيات الاجتماعية السائدة في الأحياء الشعبية لان تحسين ظروف المعيشة تقلل من الميول الى الإنحراف.

- جدول رقم (35) : يبين الآفاق المستقبلية للأحياء الشعبية في الجزائر

الآفاق المستقبلية للأحياء الشعبية	التكرار	النسبة
الاهتمام بتنميتها	30	30,0
القضاء على الفقر فيها	15	15,0
القضاء على الانحراف و الجرائم	50	50,0
عدم التغيير	5	5,0
المجموع	100	100,0

- من اعداد الباحث

- من خلال قرائتنا للجدول المبين اعلاه والمعنون تحت عنوان الآفاق المستقبلية للأحياء الشعبية في الجزائر ، نلاحظ ان من بين الآفاق المستقبلية للأحياء الشعبية الاهتمام بتنميتها كإحتمال أول بمعدل تكراره 30 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 30% ، و يليه الاحتمال الثاني المتمثل في القضاء على الفقر

في الأحياء الشعبية حيث وصل معدل تكراره الى 15 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب % 15 ، أما فيما يخص احتمال القضاء على الانحراف و الجرائم و الذي يعتبر من أبرز الآفاق حيث بلغ معدل تكراره 50 مفردة و بنسبة مئوية قدرت ب 50% ، أما الاحتمال الاخير المتمثل في عدم التغيير قد بلغ معدل تكراره 5 مفردات و بنسبة قدرت ب 5% . و منه نستنتج أن القضاء على الانحراف و السلوكات الاجرامية من اكبر الآفاق المستقبلية للأحياء الشعبية في الجزائر.

ثانيا: مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات

ويتم في هذا العنصر عرض النتائج المتحصل عليها ومن ثم تفسيرها حسب ما جاء في الاجابات المؤقتة أي الفرضيات وتحديد اذا ما تحققت الفرضيات ام لم تتحقق .

I – مناقشة النتائج علي ضوء الفرضية الفرعية الاولي

تبني الباحث الفرضية الفرعية الاولي التي تنص علي ما يلى " **يعتبر الفقر من العوامل الاجتماعية المؤدية للانحراف في الاحياء الشعبية** " سيتم اختبارها والتحقق منها علي ضوء نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بالمؤشرات التالية:

*- عدم القدرة على تلبية الحاجات الاساسية يؤدي الي السرقة والعنف

*- ان تدني مستوي المعيشة يؤدي الى الفساد في الاحياء الشعبية

*- ان الفقر الجماعي في الأحياء الشعبية يؤدي الى الجرائم والفوضى

من خلال ما تم عرضه من نتائج حول المؤشرات الدالة على علاقة الفقر بالانحراف في الأحياء الشعبية، في المحور الثاني من استمارة البحث، فجاءت إجابات المبحوثين حول المؤشر الأول المتمثل في ان عدم القدرة على تلبية الحاجات الاساسية يؤدي إلى السرقة و العنف في الجداول (9و10) فقد أكد أغلب المبحوثين مدي علاقة الفقر مع السرقة و بنسبة **75%** ، كما ان طبيعة العلاقة بين المتغيرين تتحدد في العجز عن تلبية الحاجات، وعليه نجد أنّ صور الفقر تتمثل في العجز عن تلبية الحاجات المعيشية الضرورية خاصة بالنسبة لفئة الأحداث ، ممّا يمنحهم الجرأة على السرقة أوساط البيئة الاجتماعية وصولا إلى انتشار العنف داخل الأحياء الشعبية .

اما المؤشر الثاني والمتمثل في ان تدني مستوي المعيشة يؤدي الى الفساد في الاحياء الشعبية في الجداول (8+ 13 + 16) فقد أكد أغلب المبحوثين العلاقة بين تدني المستوى المعيشي و الانحراف بنسبة 75%، كما ان أثار تدني المستوى المعيشي تكمن في البطالة بنسبة 55%، والعنف أيضا بنسبة 20%.

كذلك المؤشر الثالث المتعلق بالفقر الجماعي في الأحياء الشعبية الذي يؤدي الى الجرائم والفوضى في الجداول (7+11+ 12+17+19) فقد اكد المبحوثين ان الفقر الجماعي في الأحياء الشعبية يؤدي الى الجرائم والفوضى بنسبة 60%. أن الفقر ينعكس سلبا على الحي الشعبي كونه ظاهرة متفشية بشكل واضح في الحي الشعبي ، حيث أصبح يهدد سلامة و أمن القانطين في الحي لتشكيله ثقافة و منظومة تكرس الفوضى و الجرائم بكل أشكالها.

لقد اكدت النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية، ان **الفقر من العوامل الاجتماعية المؤدية للانحراف في الاحياء الشعبية** وهذا ما أسسه الباحث وانطلق منه كفرضية فرعية أولى لهذه الدراسة، مما يثبت صدق هذه الفرضية وتحقيقها.

II- مناقشة النتائج علي ضوء الفرضية الفرعية الثانية

انطلاقا من الفرضية الفرعية الثانية والتي مؤداها " **يعتبر عامل البطالة ذا علاقة سببية مع ارتفاع مؤشرات الانحراف في الاحياء الشعبية** " سيتم اختبارها والتحقق منها علي ضوء نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بالمؤشرات التالية:

*- يتكون لدي العاطل عن العمل شعور عدائي نحو الاخرين والمجتمع

*- نقص فرص العمل يدفع بالبطال الى البحث عن العمل بطرق غير قانونية

*- ان إحساس العاطل بالاغتراب يدفعه الى التمرد عن المجتمع وقيمه السائدة .

من خلال ما تم عرضه من نتائج حول المؤشرات الدالة على علاقة **البطالة بالانحراف في الأحياء الشعبية** ، فقد أكّد المبحوثين من خلال الجدول رقم (..) (علاقة البطالة بالضغوطات النفسية و أسبابها) و بنسبة 100% أنّ الانحرافيين البطّالين تواجههم ضغوطات نفسية و أمراض الكآبة و اليأس تسبب شعور عدائي نحو الآخرين.

أيضا بالنسبة لنقص فرص العمل التي تدفع بالبطّال إلى البحث عن العمل بطرق غير قانونية ، فقد أكّد أغلب المبحوثين من خلال الجدول رقم (..) (يبين اسباب لجوء البطال لطرق غير قانونية و إمكانية العدول عنها) و بنسبة 80% ، كذلك أنّ سبب لجوء البطّال للطرق غير القانونية هو نقص فرص العمل للحاجة الملحّة لتلبية الحاجات الضرورية ، و ذلك لتحقيق الربح السريع جرّاء العمل بطرق غير مشروعة3 .

كذلك المؤشر الثالث المتعلق بإحساس العاطل بالإغتراب يدفعه الى التمرد عن المجتمع و قيمه السائدة فقد أكّد اغلب المبحوثين من خلال الجدول رقم (يبين علاقة البطالة بالتمرّد على القيم و المعايير الاجتماعية و مظاهرها) و بنسبة 100% أنّ هناك علاقة بين التمرّد و البطالة ، لأن العوامل الاجتماعية الناتجة عن البطالة تؤدي في الغالب إلى نوع من العزلة الاجتماعية للفرد العاطل عن العمل فيصاب بالإغتراب ، و يتمرّد عن المجتمع و قيمه السائدة.

استنادا لما تم عرضه من نتائج الدراسة الميدانية في هذا المحور والتي تتطابق في مجملها مع مؤشرات الفرضية الفرعية الثانية، الامر الذي يثبت صدق هذه الفرضية وتحقيقها بنسبة كبيرة جدا.

III- مناقشة النتائج علي ضوء الفرضية الفرعية الثالثة

انطلاقا من الفرضية الفرعية الثالثة والتي مؤداها " ان الثقافة الفرعية الجانحة في الاحياء الشعبية تشجع على ارتكاب السلوك المنحرف " تم اعتماد ثلاث مؤشرات لقياس مدي صحتها ومصداقيتها :

*- ان التناقض القيمي في الاحياء الشعبية يؤدي الى التمرد عن معايير المجتمع

*- ان غياب المراقبة في الاحياء الشعبية يؤدي الى الفوضى والتسيب

*- ان الشعور بتدني المنزلة الاجتماعية في الاحياء الشعبية يؤدي الى الانحراف

من خلال ما تم عرضه من نتائج حول أن **علاقة الثقافة الفرعية بالانحراف في الأحياء الشعبية** فان مؤشرات التناقض القيمي في الأحياء الشعبية الذي يؤدي إلى التمرد عن معايير المجتمع فقد أكّد المبحوثين حسب الجدول رقم (..) (يبين الثقافات الفرعية في الأحياء الشعبية و أسباب تعددها) و بنسبة 40% أن التناقض القيمي و إختلاف الثقافات الفرعية بالأحياء الشعبية مثل العمر و العرق و الطبقة الاجتماعية يؤدي إلى تخلي الفرد عن إلتزامه بالمعايير و القيم الاجتماعية السائدة.

اما المؤشر الثاني المتعلق بغياب المراقبة في الأحياء الشعبية تؤدي إلى الفوضى و التسيّب فقظ أكّد أغلب المبحوثين و بنسبة 45% أن الفوضى من أكبر انعكاسات غياب الأمن في الأحياء الشعبية ، فظهور التسيّب يكمن في غض الطرف الأمني و المصالح المختصة على الأفراد و هذا ما ينعكس سلبا على أفراد الحي لغياب الاستقرار ،كذلك بالنسبة للشعور بتدني المنزلة الاجتماعية في الاحياء الشعبية الذي يؤدي إلى الانحراف ، فقد أكد أغلب المبحوثين حسب الجدول رقم (..) (يبيّن علاقة الشعور بالانتماء إلى طبقة إجتماعية متدنية بالانحراف) و بنسبة 95% ، أنّ هناك علاقة مباشرة بين الشعور بالانتماء الى طبقة إجتماعية متدنية بالانحراف و هذا للظروف و السلوكيات الانحرافية المحيطة بأفراد الحي الشعبي.

لقد اكدت النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية، ان هناك **علاقة للثقافة الفرعية بالانحراف في الأحياء الشعبية.** وهذا ما أسسه الباحث وانطلق منه كفرضية فرعية ثالثة لهذه الدراسة، مما يثبت صدق هذه الفرضية وتحقيقها.

IV- مناقشة النتائج علي ضوء الفرضية الرئيسية

استنادا على ما توصلت إليه نتائج الدراسة الميدانية على ضوء الفرضيات الفرعية الثلاثة المطروحة والتي تم اثبات صدقها والمتمثلة اساسا في اعتبار الفقر من العوامل الاجتماعية المؤدية للانحراف في الاحياء الشعبية كفرضية فرعية اولي، واعتبار عامل البطالة ذا علاقة سببية مع ارتفاع مؤشرات الانحراف في الاحياء الشعبية كفرضية فرعية ثانية ، واعتبار التناقض القيمي في الاحياء الشعبية يؤدي الى التمرد عن معايير المجتمع كفرضية فرعية ثالثة، على اساس أن صدق وتحقق هذه الفرضيات يؤكد أليا صدق الفرضية الرئيسية التي اسسها الباحث وانطلق منها لهذه الدراسة والتي مفادها" **للعوامل الاجتماعية علاقة مباشرة بالانحراف في الاحياء الشعبية ".**

والماكد انه يتخلل الأحياء الشعبية إنحراف بشكل بارز متمثلا في آفات اجتماعية شتى ، وسلوكيات انحرافية متنوعة ، وهذا نتيجة لعوامل اجتماعية متباينة كالفقر والبطالة مثلا ،باعتبرها السبب والمحرك المباشر لظاهرة الانحراف، لما تشكله من خروج عن المعايير الاجتماعية للحي الشعبي، خاصة في السلوكيات والتعاملات بين الجماعات في حياتهم اليومية ، فلا يمكن فصل العوامل الاجتماعية عن الانحراف و ظور هذه العوامل في دفع الفرد لارتكاب الجريمة و إخراجه عن القيم السائدة في مجتمعه بشكل عام و حيه الشعبي بشكل خاص.

- ثالثا: مناقشة النتائج علي ضوء الدراسات السابقة

ان معظم مؤشرات النتائج المتعلقة بالفرضة الرئيسية اكدت انّ للعوامل الاجتماعية علاقة مباشرة بالانحراف في الأحياء الشعبية .و هي تتفق مع نتائج بعض الدراسات العربية كدراسة (نوري سعدون عبد الله) التي بيّنت وجود عوامل إجتماعية مؤثرة في ارتكاب الجريمة ،و الهدف الرئيسي من الدراسة هو التعرف على العوامل المؤدية لارتكابه ليصبح الفرد منحرف ، حيث وصلت إلى نتيجة أنّ المرتكبين

للجرائم هم الذكور بنسبة كبيرة. ايضا نتائج الفرضية الفرعية الاولى حيث بينت النتائج ان الفقر يعتبر من العوامل الاجتماعية المؤدية للانحراف في الأحياء الشعبية و هي تتفق مع بعض الدراسات العربية كدراسة (فهد أديهم بن براك) التي بيّنت دور العوامل الاجتماعية في تحديد انماط الجريمة ، حيث اعتمد الباحث فيها على منهج المسح الشامل ليصل إلى نتائج أن أكثر أنواع الجريمة إنتشارا في سجن حائل هي المخدرات ثم السرقة و جرائم التهريب و هذا بسبب صور الفقر المنتشرة في ذلك المجتمع .

رابعا : النتائج العامة للدراسة

تدعيما لما سبق ، جاءت نتائج الدراسة الحالية لتؤكد أنّ للعوامل الاجتماعية تأثير بالغ في أفراد الحي الشعبي للسير نحو طريق الانحراف ، مما تخرج الفرد المنحرف من الانضباط و الالتزام بالمعايير و القيم السائدة في المجتمع . كما اثبتت النتائج المتوصل اليها من هذه الدراسة ومن خلال الفرضيات الثلاثة التي تم اختبارها ميدانيا ان أبرز العوامل الاجتماعية للانحراف أوساط الأحياء الشعبية هي الفقر و البطالة إلى جانب الثقافة الفرعية الجانحة في الأحياء الشعبية التي تشجع على ارتكاب السلوك المنحرف.

خامسا : التوصيات والاقتراحات

لقد اتضح بعد عرض نتائج الدراسة ان العوامل الاجتماعية تعتبر العامل الرئيس للانحراف في الاحياء الشعبية وفي هذا السياق نستعرض بعض الاقتراحات التي نراها ضرورية لإزالة بعض نقاط الاستفهام التي يثيرها موضوع الدراسة:

1/- خلق نوادي و إنشاء ملاعب رياضية في الأحياء و إدماج التلاميذ فيها لضمان سلامة أبدانهم و كذا إبعادهم عن أفة الانحراف

2/-- العمل على إحداث دوريات أو مراكز مستقرة للأمن أوساط الأحياء الشعبية لتنقيتها من مروجي المخدرات.

3/- مسؤولية تربية الطفل تقع على الآباء أولا، ثم المدرسة، التي لها أثر كبير في صقل خلق الطفل و تربيته تربية حسنة، ليصبح فردا صالحا

4/- توفير فرص وظيفية عادلة لأفراد المجتمع كافة للتقليل من نسب البطالة- .

5/- تفعيل مؤسسات الضبط الاجتماعي بشكل صارم للحد من صور الظواهر الاجرامية

6/- معالجة انحراف الأحداث وتقويم سلوكهم حسب إدراكهم ووعيهم ومسؤوليتهم عن السلوك المرتكب متدرجا من انعدام المسؤولية إلى الوصول إلى المسؤولية الكاملة عند البلوغ.

7/- التعامل مع الاتجار بالخمر و المخدرات بجميع أنواعها في الاحياء الشعبية من طرف القانون والدولة بالصرامة و الحزم اللازمين.

الخاتمة

خاتمة

من خلال الدراسة التي أجريت حول موضوع " العوامل الاجتماعية للانحراف في الاحياء الشعبية " وعلاقتها بظهور السلوكات العنيفة، وتزايد معدلات الانحراف والتي كانت تهدف الي تهدف أساسا إلى الكشف عن جوانب الظاهرة ومدلولاتها، والاسباب الخفية منها او لعوامل المساعدة على ظهورها والوقوف علي بعض من صورها ومظاهرها في حي الزاوية بتبسة.

ان مثل هذه الأحياء لدراسات مكثفة و ذلك لإبراز أهم انشغالات المواطنين و المشاكل التي يعانونها داخل هذه الأحياء حيث تفتقر لأهم المراكز الخدماتية و بالتالي طرح آراءهم و اتجاهاتهم باعتبار أن هذه الأحياء لا زالت تعيش تهميشا و نوع من الإقصاء الأمر الذي ينتهي بها لان تصبح مناطق طرد السكان و بؤر لانتشار مختف أنواع الجرائم.

و إن تعددت أراء و أسباب وجود الاحياء الشعبية في المدن و تعدد تسميانها فتبقى الأحياء الشعبية في الجزائر رغم اشتراكها في بعض الخصائص تختلف من مدينة لاخري حسب سبب انتشارها و طرق تصميمها وبنائها، ونوع الثقافة الفرعية السائدة فيها، فالماكد من خلال هذه الدراسة ان للعوامل الاجتماعية علاقة مباشرة بالإنحراف خاصة الفقر والبطالة و الثقافة الفرعية الجانحة، وتنعكس سلبا علي سكان الحي مما تدفع بهم الي التمرد والانحراف وعدم الإنضباط او الالتزام بالمعايير و القيم السائدة في المجتمع ، و بهذا تحتاج هذه الأحياء لدراسات اجتماعية وانثربولوجية وقانونية مكثفة لتسليط الضوء علي أهم انشغالات المواطنين و المشاكل التي يعانونها في الاحياء الشعبية للحد من انتشار ظاهرة الانحراف .

قائمة المصادر والمراجع

الكتب :

1- إبراهيم عبد الرحمن الطخيس ، دراسات في علم الاجتماع الجنائي ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، 2005.

2- ابن منظور ، لسان العرب ، المجلد الثاني.

3- بن محمد ، صالح ، *العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية* ، الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، 2002 ، (ط ،01) .

4- حشروف ، محمد ، *الشباب المراهق و الجريمة* ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2008 .

5- عبد الصمد ، محمد ، ظواهر الانحراف الاجتماعي في المجتمع الاسلامي ومعالجتها ، *دراسات الجامعة الاسلامية العالمية شيتاغونغ* ، م 4 ، 2007 .

1. عبد الفتاح ، وهيبة ، جغرافية العمران ، بيروت : دار النهضة للنشر و التوزيع ، 1973.
2. علي غربي : *أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل العلمية* ، مطبعة سيرتي كوبي ، قسنطينة ، 2005 .
3. عيساني ، نور الدين ، *المسألة السكانية و أبعاد تنظيم الأسرة في الجزائر* ،جامعة الجزائر 2،(د ، ن).
4. طارق السيد ، الانحراف الاجتماعي (الأسباب و المعالجة) ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2008.

المقالات و المجلات

1. بن عمار ، نوال ، معضلة الفقر في الجزائر ، مجلة حوليات جامعة الجزائر 01 ، ع 02 ، م 34 ، 2020 .
2. حمد محمد حمد ، ابراهيم ، أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث ، *مجلة جامعة الأزهر بغزة* ، ع 02 ، م 10، 2008.
3. سعدون عبد الله ، نوري ، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة ، *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية* ، ع 01، 2011 .
4. [1]بن تروش ، عماد ، العوامل المؤثرة في ظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري ، *مجلة الواحات للبحوث و الدراسات* ، ع 13،2011 .
5. كرايس ، الجيلالي ، الشذوذ الجنسي و اشكالية المسكوت عنه في المجتمع الجزائري ، مجلة الميادين للدراسات في العلوم الانسانية ، ع 04 ، (د . ن) .
6. (د . ت) ، (د . ن) . *مصطلحات اجتماعية* .الانحراف الاجتماعي .

7. جابر الشديفات ، أمين ، *العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الاصلاح و التأهيل* ، م 43 ، 2016 .

رسائل الماجستير و الدكتوراه :

1- العلوي ، جميلة ، *واقع الأحياء المختلفة لمجتمع مدينة سطيف* . رسالة ماجستير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2006 ، 2007 .

2- أديهم بن براك ، فهد . *دور العوامل الاجتماعية في تحديد أنماط الجريمة في المملكة العربية السعودية* ، مذكرة ماجستير ، جامعة العلوم الاجتماعية ، المملكة العربية السعودية .

3- لدرم ، أحمد ، *البيوت القصديرية وعلاقتها بجنوح الأحداث* . مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2007 ، 2008 .

4- شويشي ، زهية ، *مجتمع القصور دراسة في الخصائص الاجتماعية و العمرانية و الثقافة لقصور مدينة تقرت* ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2006 .

5- زردوم ، خديجة ، الصدمة النفسية لدى الأطفال ضحايا العنف الجنسي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة -01- ، باتنة .

6- محمد ، توفيق محمد ، أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية ، مذكرة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية نابلس ، فلسطين ، 2007 .

7- رشيدي ، السعيد ، لجان الأحياء في التجمعات الحضارية الجديدة دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية 07 المدينة الجديدة علي منجلي ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008 .

القواميس و المعاجم :

1- (د.ن) ، قاموس المفردات البراق ، 2021/06/10 ، https://www.alburaq.net/meaning

2- (د.ن) ، معجم المعاني الجامع ،2021/06/10 ، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

3- (د.ن) ، معاجم الوجيز ، 2021/06/10 ، https://www.maajim.com/dictionary .

4- معجـــــم المعـــــاني ، 25-02-2021 ،https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/

المواقع الالكترونية :

1- مشعلة ، فاطمة ، *مفهوم الحي الشعبي – موضوع* ، 06-09-2016 ، 20-02-2021 ، https://mawdoo3.com.

2- البوريني ، عاتكة ، *أنواع الجرائم – موضوع* ،05-08-2020 ، 15-03-2021 . https:mawdoo3.com.

3- *مستوى المعيشة – ويكيبيديا* - ، 11-02-2021،25-03-2021 https :// ar ..m.wikipedia.org.

4- طاهي ، فاطمة ، *الجريمة .. مسؤولية من ؟ – البصائر* ، 14-09-2020 ، 29-03-2021 ، https://elbassair.org/10955/.

5- موقع الشاملة للبحوث ، (د.ن) ، 2021/06/10 ، https://shamela.ws/index.php/book/1678 .

6- موقع ، العربية للبحوث و الدراسات ، http : Arabic . tebyan . net

7- د.ن) ، الهيئة العامة للإحصاء ،2021/06/10 ، https://www.stats.gov.sa/ar/questions-answers/ .

8- (د.ن) ، ويكيبيديا ،2021/04/16 ، 2021/06/10 ، https://ar.wikipedia.org/ .

9- الكردي ، خالد ، *أنواع العينات الاحصائية* ، 2019/01/31 ، 2020/06/04 ، https://educad.me/

10- (د . ن) ، الانحراف – الأنواع والأشكال ، 03-2021 ، http:ar.housepsych.com/deviatsiya-defaUlt.htm15

11- (د ، ن) ، *نتائج انحراف الشباب وأثاره* ، 27-10-2012، 14-02-2021 ، www.balaga.com

الملاحق

استمارة الاستبيان

المحور الأول : البيانات السوسيو- ديمغرافية

1/- السن :

من 15 إلى 20 سنة ☐ من 21 إلى 30 سنة ☐

من 31 إلى 40 سنة ☐ من 41 إلى 50 سنة ☐

من 51 فما فوق

2/ الجنس :

ذكر ☐ انثي ☐

3/ الحالة الاجتماعية :

أعزب ☐ متزوج ☐

مطلق ☐ أرمل ☐

4/ المستوى التعليمي :

غير متعلم ☐ ابتدائي ☐

متوسط ☐ ثانوي ☐

جامعي ☐

5/ عدد سنوات الإقامة بالحي :

- اقل من خمس سنوات ☐ من ست إلى عشرة سنوات ☐

من عشرة إلى عشرون سنة ☐ من عشرون سنة فما فوق ☐

6/ المهنة :

بطال ☐ عامل ☐ متقاعد ☐

المحور الثاني : علاقة الفقر بالانحراف في الأحياء الشعبية

7/-حسب رأيك ما هي السمات العامة للفقر الجماعي في الأحياء الشعبية ؟

التهميش ☐ زيادة معدلات الجريمة ☐

المخاطر الاجتماعية ☐ الضغوطات والتوترات النفسية

8/ - هل يساهم التدني في المستوى المعيشي إلى الانحراف في الأحياء الشعبية ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت إجابتكم ب (نعم) كيف ذلك ؟
- المتاجرة في الممنوعات ☐ - احتراف السرقة ☐
- ممارسة العنف الجسدي ☐ - عمالة الاطفال ☐

9/- هل يؤدي الفقر إلى الاحتياج المفضي للسرقة؟؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت إجابتكم ب (نعم) كيف ذلك ؟
- عدم توفير مناصب الشغل ☐ العجز عن تلبية الحاجات ☐

- التمرد الاجتماعي ☐ تحسين الوضعية ☐

10/ ما هي انعكاسات الفقر على الأحياء الشعبية ؟

الإحساس بالظلم الاجتماعي ☐ - التمرد الاجتماعي ☐

- ممارسة العنف ☐ - الانحراف ☐

انعكاسات أخرى يمكن الإشارة إليها .....

11/- حسب رأيك ما هي صور الفقر في الأحياء الشعبية ؟

البطالة ☐ كثرة السكان ☐

هشاشة البنية التحتية ☐ الانحراف ☐

صور أخرى يمكن الإشارة إليها .....

12/ كيف يتم الحد من الفقر في الأحياء الشعبية ؟

توفير فرص العمل ☐ زيادة الوعي ☐

تمكين الفقراء ☐ البرامج التنموية ☐

وسائل أخرى يمكن الإشارة إليها .....

13/- ما هي أنواع العنف المتواجد في الأحياء الشعبية ؟

العنف اللفظي ☐ العنف الجسدي ☐

العنف الرمزي ☐ اشكال اخري من العنف ☐

14/- هل هناك تضامن اجتماعي بين سكان الحي الشعبي ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتكم ب (نعم) ماهي أنواع هذا التضامن ؟

اصلاح الطرقات ☐ التكافل في الازمات ☐

الأفراح والأتراح ☐ في الحالات الطارئة ☐

15/- ما هي انعكاسات الفقر علي الأحياء الشعبية ؟

بطالة متزايدة ☐ الانحراف والجرائم ☐

تذمر شعبي ☐ احتجاجات مستمرة ☐

- انعكاسات أخرى يمكن الإشارة إليها .....

16/- ما هي أثار تدني مستوى المعيشة في الأحياء الشعبية ؟

البطالة المتزايدة ☐ التمرد على القوانين ☐

العنف ☐ انهيار القيم ☐

أثار أخرى يمكن الإشارة إليها .....

17/- كيف يلبي الفقير احتياجاته الأساسية في الأحياء الشعبية ؟

البحث عن العمل اليومي ☐ السرقة ☐

ممارسة النصب والاحتيال ☐ التسول ☐

طرق أخرى يمكن الإشارة إليها .....

18/- ما هي أثار تربية الأبناء في وضعية فقر داخل الأحياء الشعبية ؟

-الإحساس بالنقص ☐ - التسيب المدرسي ☐

-الإحساس بالظلم الاجتماعي ☐ - عمالة الاطفال ☐

أثار أخرى يمكن الإشارة إليها .....

19/- هل تساهم الدولة في القضاء على الفقر في الأحياء الشعبية ؟

نعم ☐ لا ☐
إذا كانت إجابتكم ب (نعم) كيف ذلك ؟
توفير فرص عمل ☐ ترقية الحياء بالمشاريع ☐
معالجة المخاطر الصحية ☐ محاربة الانحراف ☐

المحور الثالث : علاقة البطالة بالانحراف في الأحياء الشعبية

20/- ما هي السلوكيات الانحرافية الصادرة عن الشخص البطال ؟
السرقة ☐ النصب و الاحتيال ☐
المتاجرة في الممنوعات ☐ العنف ☐
21/- هل البطالة تغذي المشاكل الأسرية في الأحياء الشعبية ؟
نعم ☐ لا ☐
22/- هل تؤدي البطالة في الأحياء الشعبية إلى ضغوطات نفسية ؟
نعم ☐ لا ☐
- إذا كانت إجابتكم ب (نعم) كيف ذلك ؟
الاحتياجات المادية ☐ الإحساس بالوحدة ☐
وقت الفراغ ☐ انعدام المرافق الترفيهية ☐
23/- ماذا يترتب عن ازدياد معدل البطالة في الأحياء الشعبية ؟
الفقر ☐ العجز والحرمان ☐
العنف ☐ الاحتجاجات ☐
24/- ما هي الحلول التي يلجا اليها العاطل عن العمل في الحي الشعبي ؟
التجارة الغير شرعية ☐ السرقة ☐
الانطواء الديني ☐ الاحتجاج ☐
حلول أخرى يمكن الإشارة إليها .....
25/- فيما يتمثل السلوك العدائي للعاطل عن العمل في الاحياء الشعبية؟
المتاجرة في الممنوعات ☐ الانحراف ☐
التمرد ☐ الانطواء ☐
26/- ماهي مظاهر التمرد الاجتماعي للبطالين في الأحياء الشعبية ؟
الخروج عن القيم الاجتماعية ☐ رفض العادات و التقاليد الاجتماعية ☐
تبني قيم ومبادئ جديدة ☐ العزلة والانطواء ☐
مظاهر أخرى يمكن الإشارة إليها .....
27/- ما هي انعكاسات العمل الغير مشروع في الأحياء الشعبية ؟
التهرب الضريبي ☐ عمالة الأطفال ☐
الرشوة ☐ عدم الاستقرار ☐
أثار أخرى يمكن الإشارة إليها .....
28/- ما هي برامج الدولة في القضاء علي البطالة في الأحياء الشعبية ؟
توفير فرص العمل ☐ تفعيل التنمية الاجتماعية ☐
توفير الامن والاستقرار ☐ توفير المرافق الضرورية ☐

29/- ما هي الأماكن التي يلجأ لها العاطلون عن العمل لقضاء وقت فراغهم في الحي الشعبي ؟

المقاهي ☐ نوادي الألعاب ☐

الحدائق العمومية ☐ التجمعات في الشوارع ☐

أماكن أخرى أذكرها .....

30/- هل تؤدي البطالة إلى التمرد عن القيم و المعايير الاجتماعية في الأحياء الشعبية ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت إجابتكم ب (نعم) كيف ذلك ؟

التوتر والاحباط ☐ تبني قيم جديدة ☐

التذمر من الوضعية ☐ ممارسة العنف ☐

نتائج أخرى يمكن الإشارة إليها .....

31/- هل يمكن تحقيق الاندماج الاجتماعي للعاطل عن العمل ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتكم ب (نعم) كيف ذلك ؟

- البحث عن عمل ☐ الابتعاد عن الانحراف ☐

- إدارة وقت الفراغ ☐ التمسك بالقيم الاجتماعية ☐

32/- ما هي الأسباب التي تدفع بالبطال إلى اللجوء إلى الطرق الغير قانونية ؟

الحاجة الملحة ☐ تحسين الدخل المعيشي ☐

تكوين اسرة ☐ تحقيق مستقبل احسن ☐

أسباب أخرى يمكن الإشارة إليها .....

33/- هل بإمكان البطال الممارس لأنشطة ممنوعة التراجع عنها ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتكم ب (نعم) كيف ذلك ؟

البحث عن عمل ☐ تسوية وضعية النشاط ☐

تغيير طبيعة النشاط ☐ الهجرة ☐

المحور الرابع : علاقة الثقافة الفرعية بالانحراف في الأحياء الشعبية

34/- ما هي الثقافات الانحرافية السائدة في الاحياء الشعبية ؟

استهلاك والمتاجرة بالمخدرات ☐ التجارة الغير شرعية ☐

العنف بكل اشكاله ☐ اعتداءات بالأسلحة البيضاء ☐

ثقافات انحرافية اخري .....

35/- إلى ماذا يؤدي غياب الأمن في الأحياء الشعبية ؟

- الفوضى ☐ تكوين عصابات ☐

انتشار الانحراف ☐ الانهيار الأخلاقي ☐

اذا كانت هناك نتائج اخري، اذكرها : .....

36/-هل هناك فعالية للمجتمع المدني في الأحياء الشعبية ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت إجابتكم ب (نعم) فيما يتمثل هذا الدور ؟

الاندماج الاجتماعي ☐ الامن والاستقرار ☐
التوعية الاجتماعية ☐ التضامن والتكافل الاجتماعي ☐
اذا كانت هناك نتائج اخري، اذكرها : .....
37/- ما هي اسباب انهيار المنظومة الثقافية في الاحياء الشعبية ؟
الفقر والبطالة ☐ التهميش والعزلة ☐
التذمر الشعبي ☐ عدم توفر الامن والاستقرار ☐
اذا كانت هناك اسباب اخري، اذكرها : .....
38/- هل هناك تعدد للثقافات الفرعية في الاحياء الشعبية؟
نعم ☐ لا ☐
إذا كانت إجابتكم ب (نعم) ماهي الاسباب ؟
المستوي المعيشي ☐ العائلة او القبيلة ☐
المستوي التعليمي ☐ المكانة الاجتماعية ☐
39/- فيما تتمثل انعكاسات التفكك الأسري في الأحياء الشعبية ؟
الانحلال الأخلاقي ☐ النشاطات الغير شرعية ☐
الطلاق ☐ التسيب المدرسي ☐
انعكاسات أخرى يمكن ذكرها .....
40/- هل الشعور بالانتماء الي طبقة اجتماعية متدنية يؤدي الي الانحراف ؟
نعم ☐ لا ☐
41/- هل عدم استطاعة مجاراة ثقافة الطبقة الوسطي يؤدي الي الانحراف ؟
نعم ☐ لا ☐
42/- هل انحراف المراهقين في الاحياء يمثل ثورة علي ثقافة الطبقة الوسطي ؟
نعم ☐ لا ☐
43/-ماهي خصائص نمط التنشئة الاجتماعية في الاحياء الشعبية ؟
..... ☐ ..... ☐
..... ☐ ..... ☐
44/- ما هي اثار التناقض القيمي بين الثقافة الدنيا والثقافة الوسطي في الأحياء الشعبية ؟
45/- هل التمسك بالقيم الاجتماعية يحد من الانحرافات في الأحياء الشعبية ؟
نعم ☐ لا ☐
46/- ماهي معايير التقدم والصعود في السلم الاجتماعي في الاحياء الشعبية ؟
..... ☐ ..... ☐
..... ☐ ..... ☐
47/- فيما يكمن دور الأجهزة الأمنية في تعديل الثقافة الفرعية للأحياء الشعبية ؟
خدمة المواطنين ☐ محاربة الانحراف والجريمة ☐
إحساس المواطن بالأمن ☐ وضع سياسة وقائية للحي ☐
أدوار أخرى أذكرها .....
48/ - ما هي آليات تحسين المستوى المعيشي للأفراد في الأحياء الشعبية ؟

توفير فرص العمل ☐ توفير الامن ☐
مشاريع تنموية ☐ توفير الخدمات الضرورية ☐
أخرى يمكن الإشارة إليها .....

49/ كيف يمكن تعديل السلوكيات الاجتماعية السائدة في الأحياء الشعبية ؟
تحسين ظروف المعيشة ☐ التوعية ☐
التنشئة الاسرية السليمة ☐ توفير الامن والاستقرار ☐
وسائل أخرى يمكن الإشارة إليها .....

50/- ماهي الافاق المستقبلية للأحياء الشعبية في الجزائر ؟
الاهتمام بتنميتها ☐ القضاء علي الفقر فيها ☐
القضاء علي الانحراف والجرائم فيها ☐ عدم التغيير ☐

1/- تم تحكيم الإستبانة، بتاريخ 2021/05/23م من طرف الأستاذ: رابحتوايحية

الإسم	اللقب	الدرجة العلمية	الصفة ومؤسسة الإنتساب
رابح	توايحية	ماجستير علم اجتماع	أستاذ مساعد أ قسم علم الاجتماع كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة العربي التبسي تبسة

الملاحظة: أسئلة الإستبانة تخدم الموضوع مع قابلية التحقق من الفرضيات المصاغة.

2- تم تحكيم الإستبانة، بتاريخ 2021/05/23م من طرف الأستاذ: غنيات إيدير

الإسم	اللقب	الدرجة العلمية	الصفة ومؤسسة الإنتساب	الصفة ومؤسسة الإنتساب الأصلية	البيانات
إيدير	غنيات	دكتوراه الطور الثالث	أستاذ مؤقت قسم علم الإجتماع كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة العربي التبسي تبسة	أستاذ محاضر بقسم العلوم السياسية كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية الجامعة الإسلامية منيسوتا الولايات المتحدة الأمريكية فرع السنغال	**Dr Idir Ghenaiet** Professor of Political Science at the Islamic University of Minnesota,USA | Senegal Division. **Mobile:** (+213)542 93 62 09 **Email:** ghenaietidir@gmail.com 8201Park ave S,Bloomington, MN55420 USA **iuminesota.com**

الملاحظة: أسئلة الإستبانة تخدم الموضوع البحثي و تؤدي غرض التحقق من الفرضيات المصاغة

ملخص الدراسة :

تعتبر ظاهرة الانحراف خاصة في الأحياء الشعبية من بين السلوكيات الغير مطابقة مع السلوك الاجتماعي أو مع العرف العام للمجتمع ، فهو راجع أو مرتبط بعدة متغيرات كالفقر والبطالة والكثافة السكانية حسب طبيعة المجتمع و القواعد و القوانين السائدة فيه ، فتفشي هذه الظاهرة في الأحياء الشعبية ساهمت في عدة عوامل اجتماعية – اقتصادية – ثقافية ، وعليه هدفت دراستنا إلى توضيح العوامل الاجتماعية المؤدية للانحراف في الأحياء الشعبية بحي الزاوية تبسة ومنها قمنا بصياغة الفرضيات حيث يعتبر الفقر من العوامل الاجتماعية المؤدية للانحراف في الأحياء الشعبية ، كما يعتبر عامل البطالة ذا علاقة سببية مع ارتفاع مؤشرات الانحراف في الأحياء الشعبية ،كما ان الثقافة الفرعية الجانحة في الأحياء الشعبية تشجع على ارتكاب السلوك المنحرف .

الكلمات المفتاحية :**العامل ، اجتماعي ، الانحراف ، الحي ، الشعبي .**

Abstract :

The phenomenon of deviation, especially in popular neighborhoods, is among the behaviors that do not conform with social behavior or with the general custom of the community. It is due to or linked to several variables such as poverty, unemployment and population density, depending on the nature of society and the rules and laws prevailing in it. The spread of this phenomenon in popular neighborhoods contributed to several Socio-economic-cultural factors, and accordingly our study aimed to clarify the social factors leading to delinquency in popular neighborhoods in Tebessa district, from which we formulated hypotheses where poverty is one of the social factors leading to deviation in popular neighborhoods, unemployment factor is causally related with high indicators of deviation in neighborhoods Popular, the delinquent subculture in popular neighborhoods encourages the perpetration of deviant behavior.

Keywords: worker, social, deviation, neighborhood, popular.